وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بابـــل – كلية التربية
قسم اللغة العربية

ظواهر شكلية في كتاب سيبويه(ت180 هـ)

- دراسة أثرها في توجيه التركيب النحوي -

رسالة تقدّم بها

حيدر عبد علي حميدي

إلى مجلس كلية التربية بجامعة بابـــل
وهي جزء من متطلبات نيل درجة
الماجستير في اللغة العربية وآدابها

بإشراف

الأستاذ المساعد الدكتور
عبد الوهاب حسن حمد

1429 هـ
2008 م .

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ

﴿ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ
ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ ﴾

صدق الله العلي العظيم

الجمعة : (4)

إقرار المشرف

أشهد أنَّ إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ (**ظواهر شكلية في كتاب سيبويه ؛ دراسة لأثرها في توجيه التركيب النحوي**) التي قدمها الطالب (**حيدر عبد علي حميدي**) قد جرى بإشرافي في كلية التربية بجامعة بابل ، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في اللغة العربية / اللغة .

التوقيع :
الاسم : أ. م . د عبد الوهاب حسن أحمد
التاريخ : / / 2007

بناء على التوصيات المتوافرة أرشح هذه الأطروحة للمناقشة :

التوقيع :
الاسم : أ . م . د عامر عمران الخفاجـــي
رئيس قسم اللغة العربية
التاريخ : / / 2007

إقرار لجنة المناقشة

نشهد – نحن أعضاء لجنة المناقشة – بأننا قد اطلعنا على الرسالة الموسومة بـ (**ظواهر شكلية في كتاب سيبويه (ت180هـ) ، دراسة أثرها في توجيه التركيب النحوي**) التي تقدم بها الطالب (**حيدر عبد علي حميدي**) ، وناقشناه في محتوياتها ، وفيما له علاقة بها ، ونعتقد أنَّها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في آداب اللغة العربية بتقدير (جيد جداً عال) ...

أ .م . د رحيم جبر الحسناوي
رئيسًا
/ / 2008 م

أ .م . د علاء الدين هاشم الخفاجي
عضوًا
/ / 2008 م

ا . م . د اسعد محمد علي النجار
عضوًا
/ / 2008 م

ا .م .د عبد الوهاب حسن محمد
عضوًا ومشرفاً
/ / 2008 م

صادق مجلس كلية التربية بجامعة بابل على قرار لجنة المناقشة

أ . م . د لؤي عبد الهاني السويدي
عميد كلية التربية / جامعة بابل
/ / 2008 م .

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	**6 – 1**
التمهيد	**16 – 7**
الفصل الأول : ظاهرة الموقع (الرتبة)	**64 - 17**
* المبحث الأول : أثر تغيير الرتبة المحفوظة في توجيه التركيب النحوي	38 - 21
* مفهوم الرتبة المحفوظة	22
* أمثلة من الرتب المحفوظة	23
* تقديم الموصول على صلته	23
* معمولا (ما) الحجازية	25
* معمولا (إنَّ) وأخواتها	29
* الفعل والفاعل	30
* الحال وعاملها المعنوي	33
* رتبة الجار والمجرور	34
* تقدم المضاف على المضاف إليه	35
* صدارة أدوات الاستفهام والشرط في الكلام	37
المبحث الثاني : أثر تغيير الرتبة غير المحفوظة في توجيه التركيب النحوي	**64 - 39**
* مفهوم الرتبة غير المحفوظة.....	40
* أمثلة من الرتب غير المحفوظة	43
* المبتدأ والخبر.....	43
* كان وأخواتها	45
- أثر الموقع في إثبات فعلية كان وأخواتها	46
- أثر الموقع في زيادة كان	50
* أثر الموقع في عمل (ظنَّ) وأخواتها	54
* أثر تقدم المفعول به على عامله في التركيب النحوي	57
* رتبة المستثنى	62
الفصل الثاني : الأدوات	**115 - 65**
المبحث الأول : الأدوات الأحاديَّة	**96 – 69**
* الهمزة	69
* السين	76
* الفاء	78

* اللام	84
* النون	87
* الهاء	93
المبحث الثاني : الأدوات غير الأحادية.....	**115 – 97**
* (إذ – إذا)	97
* (ال) الداخلة على اسم الفاعل	99
* إلا	104
* لا	106
* ما	110
الفصل الثالث : ظواهر تركيبية	**154 - 116**
المبحث الأول : الإضافــة	**123 - 117**
المبحث الثاني : الفصل بين المتلازمين	**142 - 124**
* الفصل بين المبتدأ أو ما يقوم مقامه والخبر	125
* الفصل بين الأداة وما دخلت عليه	127
* الفصل بين كم الخبرية ومميزها	132
* الفصل بين المضاف والمضاف إليه	135
* الفصل بالضمير المنفصل	138
المبحث الثالث : العلامة الإعرابية والحركة البنائية	**154- 143**
الخاتمة	**158 - 155**
المصادر والمراجع	**175- 159**
الخلاصة باللغة الإنجليزية.....	**A**

التمهيـــد :

مفهوم الشكْل :

أولاً : في اللغة :

دلَّ مصطلح (الشكْل) في اللغة العربيَّة على معانٍ عدَّة ، هي :

أ – الشبه والمثل :

ذكـر الخليـل (ت 175 هــ) أنَّ « الشـكْل : المثْـل ، يقـالُ : هـذا علـى شـكْل هـذا ، أيْ : علـى مثـل هـذا .... ، وشـاكلَ هـذا ذاك مـن الأمـورِ ، أيْ : وافقَـه وشـابَهَهُ »[1] ، و« الجمـعُ أشـكالٌ وشـكولٌ »[2] ، وجـاء فـي الـذكر الحكـيم : ((وآخَـر مِـنْ شَـكْلِهِ أزْوَاجٌ)) (ص : 58) ، قـال ابـن دريـد(ت 321 هــ) : « أي مـن جنسـه »[3] ، وقال ابن منظور (ت 711 هـ) : «أي من مثل ذلك الأوَّل »[4] .

ب – التقييـد :

قـال الخليـل : « شـكلْتُ الكتـاب : قيَّدتـه »[5] ، وقـال ابـن دريـد : « شـكلت الدابَّـة أشـكله شـكلاً إذا شـددت قوائمـه بالشـكّال »[6] ، و«الشـكّال : حبـل يشـكل بـه قـوائم الدابَّـة »[1] ، وأشـكلت المـرأة شـعرها إذا أضـفرت خصـلتين مـن مقـدم رأسـها عن يمين وشمال ، ثمَّ شكَّلت بها سائر ذوائبها[2] .

وقـال ابـن منظـور : « شـكلت الطـائر ، وشـكلت الفـرس بالشـكال ، وشـكل الدابـة يشـكلها شـكلاً ، وشـكلها شـدَّ قوائمهـا بحبـل ، واسـم ذلـك الحبـل : الشـكال ، والجمع : شُكُل »[3] ، ومنه شكل الكتاب بمعنى تقييده بالحركات[4]

ت – صورة الشيء وهيأته :

---

(1) العين : 5 / 295 ، 296 .
(2) لسان العرب : (شكل) : 2 / 2075 .
(3) جمهرة اللغة : 2 / 233 .
(4) لسان العرب : (شكل) : 2 / 2075 .
(5) العين : 5 / 296 .
(6) جمهرة اللغة : 2 / 233 .

(1) العين : 5 / 296 .
(2) ينظر / جمهرة اللغة : 2 / 233 ، وكتاب الأفعال لابن القطاع : 2 / 176 .
(3) لسان العرب : (شكل) : 2 / 2076 .
(4) ينظر : مفردات ألفاظ القرآن : مادة (شكل) : 462 .

ذكـر ابـن منظـور أنَّ « شـكل الشـيء : صـورته المحسوسـة المتوَّهمـة ، وتشكَّل الشيء : تصوَّر ، وشكَّله : صوَّرَه »[5] .

ث – نوع من النبات :

نقـل ابـن منظـور عـن ابـن الأعرابـي (ت 231هـ) أنَّ « الشـكْل : ضـرب مـن النبات أصفر وأحمر »[6] .

ج – الالتباس :

يقـال : « أشـكل الأمـر يشـكل إشـكالاً ، إذا التـبس »[7] ، وقـال ابـن منظـور : « أمـور أشـكال : ملتبسـة ، وبيـنهم أشـكلة أي لـبس ، وفـي حـديث علـي (عليـه السـلام) : وأن لا يبيـع مـن أولاد نخـل هـذه القـرى وديَّـة حتـى تشـكل أرضـها غراسـاً ، أي حتـى يكثـر غـراس النخـل فيهـا فيراهـا النـاظر علـى غيـر الصـفة التـي عرفهـا فيشكل عليه أمرها »[1] .

والشـكل بمعنـى الصـورة والهيـأة هـو الـذي يهمنـا فـي هـذا البحـث . زيـادة علـى معنـى التقييـد ، أي ضـبط النطـق بالحركـات ، فهـي تقيّـد هـذه الصـور بأنمـاط تعبيريـة تنبـئ بدلالـة التركيـب ، ولـولا التقييـد بالحركـات أو الضـبط أو الشكل لتعددت وجوه النطق في التركيب الواحد .

ثانياً ـ الشكل في الاصطلاح :

المقصـود بالشـكْل فـي الدراسـات اللغويـة : « هـو الصـورة اللفظيـة المنطوقـة أو المكتوبـة علـى مسـتوى كـل جـزء مـن الأجـزاء التحليليـة للتعبيـر الكلامـي ، أو علـى مستوى التركيب الكلامي ككل ... »[2] .

فالألفـاظ رمـوز تشـير إلـى أشـياء مصـوَّرة لهـا أشـكال تتضـمَّن صـلة معقولـة تربطهـا بـالفكر ، ومـن هـذا الارتبـاط يخاطـب الرمـز العقـل فيفهمـه فيوصـل إليـه الرسـالة التـي يـراد إيصـالها ، ومعالجتهـا تتوقـف علـى درجـة الـذكاء ، « فـالتعبير يرمـي إلـى إحـداث صـورة وإدخالهـا فـي مجموعـة منظمـة مـن الصـور ، وقـد يحصـل التعبيـر بصـورة منفصـلة أو بصـورة فـي سـياق نسـق ذهنـي ، كمـا يمكـن أن يتكـون معنى ثالث من التصاق الصور فيمتاز عن المعنيين السابقين »[3] .

---

(5) المصدر نفسه : (شكل) : 2 / 2075 .
(6) المصدر نفسه : (شكل) : 2 / 2077 .
(7) جمهرة اللغة : 2 / 233 .
(1) لسان العرب : (شكل) : 2 / 2075 .
(2) أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ، د. فاضل مصطفى الساقي : 180 .
(3) تأملات في اللغو واللغة / محمد عزيز الحبابي : 45 .

فالشكل هو الصورة الخارجية للتركيب الكلامي ، أو هو البنية السطحية التي تعبّر عن الشكل الخارجي للتركيب بوصفه أصواتاً منطوقة[4] ، وهذه الصورة تتغيّر بحسب إرادة المتكلم ، وهذا التغيير يؤثر في التركيب النحوي من حيث بنائه ومعناه ، فمثلاً على صعيد الموقع أو الرتبة نجد أنَّ جملة (قام زيدٌ) شكلها يشير إلى أنَّها جملة فعلية مكوَّنة من (مسند + مسند إليه) فإذا تغيَّرت مواقع أركانها يتقدَّم (المسند إليه) على (المسند) ، فإنَّ هذا التغيير في شكل الجملة أثَّر في بنائها إذ أصبحت جملة اسميَّة مكوَّنة من (مسند إليه + مسند) ، وتبعاً لذلك تغيَّرت دلالتها أيضاً .

ولا شكَّ في أنَّ للتعبير اللغوي جوانب متعددة ، منها ما يهم علماء الاجتماع ، فهم يذهبون إلى أنَّ لكل موقف اجتماعي معيَّن عبارة خاصَّة لها فعاليتها وقيمتها المناسبة لذلك الموقف ، ومنها ما يهم علماء النفس ، إذ إنَّ قيمة العبارة اللغوية عندهم تكمن في درجة إثارتها للانفعال أو لفكرة في ذهن الفرد ، ومنها ما يهم علماء اللغة ، وهو القيمة الدلالية للعبارة لكونها أجزاء من القاموس مركبة تركيباً خاصاً .

وأما علماء النحو فبقي لهم الجانب التركيبي من التعبير اللغوي ، أي دراسة التركيبات اللغويَّة ، ثمَّ ربط كل تركيب بدلالة معيَّنة ، وهذا النوع من الدراسة يهتم بشكل العبارة أولاً ثمَّ يخصص لكل تركيب دلالة معيَّنة ، وبسبب هذا الاتجاه في دراسة التعبير اللغوي أطلق على المدرسة اللغوية المعاصرة اسم (المدرسة الشكليَّة) ؛ لأنَّها تهتم بالأشكال بوصفها العنصر اللغوي المادي الذي يرتبط به المضمون أو المدلول[1] ، وقد ظهرت هذه المدرسة في القرن العشرين ، و« التي انطلقت من محاضرات سوسير التي ألقاها في براغ وكوبنهاجن وباريس وغيرها من مدن أوربا على طلبة علم اللغة ، وقد عرف منهجه بالمنهج البنيوي فيما بعد ، أطلقه عليه ثلاثة من الباحثين الروس هم : جاكبسون ، وكراتشكوفسكي وتروبتسكوي »[2] .

وقد سار النحاة على خطى سيبويه في رصده الظواهر الشكليَّة التي أثبتها في كتابه ، وأكَّدوا أهميتها في معاني النحو ، وهذا ما نلمسه في مؤلفاتهم النحوية ، فهذا المبرد (ت 285 هـ) قد ذكر في مقتضبه كثيراً من الظواهر الشكليَّة ، إذ تحدَّث عن ظاهرة الرتبة في مواضع مختلفة من كتابه ، منها : رتبة الفاعل ، ورتبة معمولي باب (كان وأخواتها) ، ورتبة الصلة والموصول ، ورتبة

(4) ينظر / فصول في علم الدلالة ، فريد عوض حيدر : 33 .
(1) ينظر / سيبويه والمذهب الشكلي : 260 .
(2) العربية والبحث اللغوي المعاصر ، د. رشيد العبيدي : 206 .

المستثنى والمستثنى منه[1] ، ولديه إشارات أيضاً إلى ظاهرة الفصل بين المتلازمين[2] .

أما ابن السرّاج (ت 316 هـ) فخصَّص في كتابه (الأصول في النحو) باباً كاملاً سمّاه (باب التقديم والتأخير) ذكر فيه الأشياء التي لا يجوز أن تتغيَّر رتبتها بالتقديم أو التأخير ، وكذلك خصَّص باباً كاملاً للحروف سمّاه (باب الحروف التي جاءت للمعاني) تناول فيه الأدوات ذات المعنى وتأثيرها في التركيب[3] ، والشيء نفسه نجده عند ابن جني (ت 392 هـ) في خصائصه ، إذ خصَّص فصلاً كاملاً في باب (شجاعة العربيَّة) تحت عنوان (التقديم والتأخير)[4] ، وفصلاً آخر سمّاه (الفروق والأصول) تناول فيه ظاهرة الفصل بين المتلازمين[5] ، وتناول أيضاً ظاهرة التضام بين المفردات في التركيب النحوي [6].

أما عبد القاهر الجرجاني (ت 471 هـ) صاحب نظرية النظم ، فهو يرى أنَّ الكلام لا يعد معبراً عمّا في النفس حتى تترتَّب الكلمات فيه ترتيباً وتنظيماً معيَّناً ، أي لكل كلمة في السياق رتبة معيَّنة ، إذ يقول : « واعلم أنَّك إذا رجعت إلى نفسك علمت علماً لا يعترضه الشك أن لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلّق بعضها ببعض ، ويبنى بعضها على بعض ، وتجعل هذه بسبب من تلك ... »[1] ، فعبد القاهر « .... يلح إلحاحاً شديداً على بيان أنَّ معاني النحو هي ما نعنيه اليوم بالمعاني الوظيفيَّة أو الشكليَّة التي تدور حول وظيفة الباب في السياق ، فالنظم لا يتم عند عبد القاهر إلا إذا روعيت معاني البنية الشكليَّة ، وهي تلك المعاني التي تحمل نماذج من الترتيب واختيار الأقسام الشكليَّة في مقابل المعاني القاموسيَّة .... »[2] .

وجاء العصر الحديث ، وكتب المحدثون في الظواهر النحويَّة ، وكان لهم الفضل في توجيه الأنظار إلى المناهج اللغويَّة ، وحصر الدراسة فيها داعين إلى إبعاد الشوائب التي لحقت بالدراسات اللغويَّة وهي ليست منها ، ومعالجة اللغة بالقوانين اللغوية لا بقوانين الفلسفة وعلم الكلام وأصول الدين ، فالدرس النحوي أخذ يفقد أصالته وحيويته ويتحوَّل إلى درس لفظي عقيم ، بسبب ما داخله من

---

(1) ينظر / المقتضب : 1 / 14 ، 16 ، 23 ، 2 / 165 ، 3 / 95 ، 117 ، 4 / 87 ، 88 ، 397 ، 398 .
(2) ينظر / المصدر نفسه : 3 / 193 .
(3) ينظر / الأصول في النحو : 2 / 206 ، 222 .
(4) ينظر / الخصائص : 2 / 382 .
(5) ينظر / المصدر نفسه : 2 / 390 – 411 .
(6) ينظر / المصدر نفسه : 2 / 480 – 484 .
(1) دلائل الإعجاز : 44 .
(2) من قضايا اللغة ، مصطفى النحاس : 268 .

اعتبـارات منطقيَّـة ، وأخـذ الجـدب يـدخل إلـى أبوابـه وفصـوله ، وإلـى أصـوله ومسائله حتى صار عبئاً ثقيلاً ناء به الدارسون[3] .

وكتـب المحـدثون فـي الظـواهر الشـكليَّة ، واصـطلحوا عليهـا مصـطلحات لـم تكـن مسـتعملة فـي ذلـك العصـر ، منهـا (الرتبـة ، والتضـام ، والصـيغة) ، ومـن هـؤلاء المحـدثين الـدكتور عبـد الـرحمن أيـوب ، إذ نشـر بحثـاً فـي مجلـة (كليـة الشـريعة) تحـت عنـوان (سـيبويه والمـذهب الشـكلي) ، توصـل مـن خلالـه إلـى قـرب مـنهج سـيبويه مـن المـنهج الشـكلي الحـديث[4] ، وكـذلك درس الـدكتور تمّـام حسـان الشـكل فـي عـدد مـن مؤلفاتـه ، كـان مـن أهمهـا كتابـه الموسـوم بـ (اللغـة العربيـة معناهـا ومبناهـا) ، فقـد خصَّـص فيـه فصـلاً كـاملاً للنظـام اللغـوي ، فوضَّـح فيـه (القـرائن اللفظيَّـة) ، وهـي الظـواهر الشـكليَّة منهـا : (العلامـة الإعرابيـة ، والرتبـة ، والصـيغة ، والمطابقـة ، والـربط ، والتضـام ، والأداة ، والتنغـيم)[1] ، ويبـدو أنَّ مصـطلحات الظـواهر الشـكليَّة هـذه قـد اسـتقرَّت وتعارفـت علـى مـا هـي عليـه الآن على يد الدكتور تمّام حسان .

وتنـاول الـدكتور فاضـل السـاقي الظـواهر الشـكليَّة فـي كتابـه الموسـوم بـ (أقسـام الكـلام العربـي مـن حيـث الشـكل والوظيفـة) ، وقـد توصـل إلـى أهميَّـة اسـتعمال الظـواهر الشـكليَّة والوظيفيَّـة فـي دراسـة اللغـة إذ يـرى أنَّهمـا عنصـران مهمان من عناصر الدراسات اللغوية الحديثة[2] .

وكـذلك درس الـدكتور حسـين رفعـت ظـاهرة مـن الظـواهر الشـكليَّة فـي النحـو العربـي هـي ظـاهرة (الموقـع) فـي كتابـه الموسـوم بـ (الموقعيـة فـي النحـو العربـي ؛ دراسـة سـياقية) ، وتوصـل فيـه إلـى أنَّ فكـرة الموقعيَّـة لهـا الأثـر الكبيـر فـي الحكـم على الأسلوب المعيَّن أو خطئه ، أو جماله ، أو قبحه [3] .

ودرسـت الباحثـة (كـوليزار كاكـل عزيـز) الظـواهر الشـكليَّة فـي أطروحتهـا للـدكتوراه التـي جـاءت بعنـوان (القرينـة فـي اللغـة العربيَّـة) ، وفيمـا يتعلَّـق بالشـكل فـي هـذه الأطروحـة توصـلت الباحثـة إلـى مجموعـة مـن النتـائج منهـا : أنَّ سـيبويه هـو أوَّل مـن اسـتعمل مصـطلح (التعليـق) فـي كتابـه ، فهـو سـبق عبـد القـاهر الجرجـاني إلى هذا المصطلح .

---

(3) ينظر / قضايا نحوية ، د. مهدي المخزومي : 115 .
(4) ينظر / سيبويه والمذهب الشكلي : 260 .

(1) ينظر / اللغة العربية معناها ومبناها ، د. تمام حسان : 191 .
(2) ينظر / أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة : 180 – 290 .
(3) ينظر / الموقعية في النحو العربي (دراسة سياقية) ، حسين رفعت حسين : 315 .

وتوصلت الباحثة - أيضاً – إلى أنَّ الاهتمام والعناية هما باعثان أساسيان لمسألة الترخص في الرتبة زيادة على أنها ترتبط بقرينة الذكر ارتباطاً وثيقاً بالحالة النفسية للمتكلم [1].

أما الباحث (لطيف حاتم عبد الصاحب) ، فقد تحدَّث عن الشكل في أطروحته للدكتوراه ، الموسومة بـ (أثر القرائن في التوجيه النحوي عند سيبويه) ، وتوصل إلى ما يأتي[2] :

1. أسبقيَّة منهج سيبويه في النظر إلى نظام العلاقات الرابطة بين مكونات التراكيب النحوية .
2. لم يتناول سيبويه القرائن النحوية بمعزل عن نظرية العامل النحوي بل هي عنده وسيلة فهم مرافقة للعامل النحوي .
3. يؤدي التوجيه بالقرائن إلى الكشف عن مكونات التركيب وأجزائه وعلاقات هذه الأجزاء بعضها ببعض عند التحليل النحوي .

وتناول الباحث (خالد عباس السياب) ثلاث ظواهر شكليَّة في أطروحته للدكتوراه التي جاءت بعنوان (الشكل ، أثره ودلالاته في الدرس النحوي) ، وهي : (الحركة ، والتنوين ، والموقع) ، وتوصل إلى أنَّ ظاهرة الحركة هي الأساس في تقسيم الكلمة على معربة ، ومبنيَّة ، وأنَّ ظاهرة التنوين يصح أن تكون علامة صوتية يمكن أن تتسم بها الكلمة ، وأنَّ مجال البحث في هذه الظاهرة مفتوح لعدم اتفاق النحاة على وظيفة كل نوع من أنواع التنوين ، أو دلالة كل منه ، أو تأثيره في الكلام . أما عن الموقع ، فقد توصل الباحث إلى أنَّه ذو تأثير في وظيفة الكلمة النحوية أو معناها النحوي ، وذلك أنَّ الكلمة قد تتغيَّر من كونها مبتدأً إلى فاعلٍ بسبب تغيّر موقعها المكاني في الجملة ، والعكس صحيح . وقد اتخذ الدرس النحوي (الموقع) وسيلة للتوجيه النحوي وبناء القاعدة النحوية ، وهذه الظواهر الثلاث قد أغنت الدرس النحوي ، إذ هي من خصائص حيويته وتجدده[1] .

وقد جاءت هذه الرسالة متممة للدراسات السابقة في موضوع (الشكل) ، إذ تناول فيها الباحث بعضاً من الظواهر الشكليَّة الواردة في (الكتاب) بالدرس والتحليل ، وبيان أثرها في التركيب الكلامي ، وقد عمل الباحث بمبدأ الاختيار لا الحصر في تناوله الظواهر التي درسها ، لأنَّ ظواهر

---

(1) ينظر / القرينة في اللغة العربية ، كوليزار كاكل عزيز، أطروحة دكتوراه : 270 – 273 .
(2) ينظر / أثر القرائن في التوجيه النحوي عند سيبويه ، لطيف الزاملي ، أطروحة دكتوراه: 218 – 219 .
(1) ينظر / الشكل ، أثره ودلالاته في الدرس النحوي ، خالد عباس السياب ، أطروحة دكتوراه : 212 – 213 .

الشكل كثيرة ويصعب حصرها فضلاً عن دراستها ، وهذه الظواهر التي اختارها الباحث موجودة في كل باب من الأبواب النحوية في (الكتاب) ، وجمع الباحث في دراسته هذه بين منهجين من مناهج البحث اللغوي هما : المنهج الوصفي ، والمنهج التحليلي ، فبعد أن يصف الباحث الظاهرة الشكليَّة الواردة في (الكتاب) يقوم بدراستها وتحليلها لبيان أثرها في التركيب النحوي .

المقدمة :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين ، محمد الأمين ، وعلى آله الطيبين الطاهرين ، وصحبه المخلصين ، من الآن إلى قيام يوم الدين .
أما بعد ؛

فقد كان كتاب سيبويه - وما زال – النبع الذي لا ينضب لأصحاب الدراسات اللغوية ، إذ جمع فيه صاحبه ما جادت به قريحة الخليل – رحمه الله – وقرائح العلماء المعاصرين له ، وقد وصفه العلماء بأنه البحر لسعة المعارف التي يضمها .

وقال فيه أحد الباحثين : « الكتاب : هو هذا السفر العظيم الذي أقامه العالم الجليل في ساحة الخلود أثراً ، وأرسله مع الأيام ذكراً ، وادخره للعربية كنزاً ، وندبه في العالمين شاهداً على براعته فيها ، ونفاذه إلى أسرارها ، وإمامته في الاشتراع لها وضبط أصولها ، على نحو يعز نظيره في الأولين والآخرين شمول إحاطة وبراعة أستاذيَّة ، وسلامة تحليل ، وصدق نظر ، وصحة حكم ، وليس لنحوي قديم ولا حديث كتاب يجاري كتاب سيبويه أو يدانيه »[1] .

وقد كانت في نفسي رغبة – وأنا في الدراسة الأولية – أن أقرأ بعض نصوص هذا الكتاب ؛ كي أقف على حقيقة صاحبه ، وبراعة فكره الثاقب ، ولكنَّ ذلك لم يتسنَّ لي ، حتى قبلت في الدراسات العليا / فرع اللغة ، فقلت في نفسي : لعلَّ رغبتي حان وقتها ، ولكن لم أجد (الكتاب) حاضراً ضمن منهاج دراسة الماجستير ، وظلَّت هذه الرغبة في داخلي إلى أن جاء وقت تسجيل موضوعات البحث ، فتملكتني الحيرة في موضوع البحث الذي سأختاره ، ولكنَّ هذه الحيرة – ولله الحمد – لم تطل زمناً ، فقد عرضت أمري على أستاذي الفاضل الدكتور خالد عباس السيّاب ، فبيَّن لي قيمة الشكل في الدراسات اللغوية ، واقترح عليَّ أن أدرسه في كتاب سيبويه ، فجاءت الرسالة تحت عنوان (ظواهر شكليَّة في كتاب سيبويه ، دراسة أثرها في توجيه التركيب النحوي) ، وكان هذا العنوان من وحي أطروحته المقدَّمة لنيل درجة الدكتوراه التي كانت تحت عنوان : (الشكل أثره ودلالاته في الدرس النحوي) فعرضت العنوان على أستاذي المشرف الدكتور عبد الوهاب حسن فوافقني عليه .

اخترت في هذا البحث ظواهر شكليَّة قال بها المحدثون ، ووصفتها في (الكتاب) ، وبيَّنت أثرها في توجيه التركيب النحوي ، إيماناً مني بمقولة قالها أحد الباحثين ، إذ قال : « وليس من العجيب أن يكون منهج سيبويه قريباً كل القرب من المنهج الشكلي الحديث ، فقد أثبتت آراؤه في علم الأصوات اللغوية وفي علم المورفولوجيا أي (بناء الكلمة) –

(1) سيبويه إمام النحاة ، علي النجدي ناصف : 2 .

وهي آراء تذكر في كتابه متناثرة أو مجتمعة – ما له وما لأساتذته من مكانة يشهد لها علماء اللغة المعاصرون في أوروبا وأمريكا »[1] .

وبعد التوكل على الله عقدت العزم على الكتابة في الموضوع ، فبدأت أولاً بقراءة ما كتب في الشكل ، ورحت أتابع ذلك عند القدماء ، ولاسيما الذين عنوا بالنظم لصلة ذلك بالشكل ، فكتاباتهم تعينني على فهم ما جاء في الكتاب ، وبعد ذلك رجعت إلى نصوص الكتاب ، وجمعت المطلوب منها للدراسة ، وبعد الانتهاء من عملية الجرد ، وضعت خطة الموضوع ، وبمشورة أستاذي المشرف ، فاقتضى البحث في الشكل وبيان أركانه ؛ توزيعه إلى ثلاثة فصول يتقدمها تمهيد ومقدمة ، وتلحقها خاتمة وقائمة للمصادر والمراجع .

وهذه الخطة جاءت استناداً إلى المادة العلمية المجموعة من (الكتاب) ، وما تقتضيه طبيعة البحث .

جاء التمهيد بعنوان (مفهوم الشكل) ، إذ بيَّنت فيه معنى (الشكل) في معاجم اللغة العربية ، ومن ثمَّ معناه في اصطلاح الدراسة اللغوية ، وتتبعت من عني به قديماً وحديثاً ، وأسباب ظهوره ، وغلبته على مناهج الفلاسفة والأدباء والفنانين في معالجتهم للتشكيلات اللغوية سواء أكانت مفردات أم منظومات لقدرة اللغة على التشكل بوصفها رموزاً وخطوطاً وهيآت متآلفة مع بعضها ، وتبعاً لأفكار الفلاسفة والأدباء ظهرت حركات فكرية تعالج اللغة شكلاً ومضموناً ؛ لأنَّ اللغة تنفرد بخصائص شكلية ومعنوية لا تتحقق في غيرها ، فكان لا بدَّ من مراجعة المناهج القديمة للخروج بما يواكب التغييرات الهائلة التي طغت على المحدثين فأخذت بأيديهم نحو رؤى جديدة في فلسفة اللغة بمنظار جديد يكشف أسرارها ، ويشرك المتلقي .

وجاء الفصل الأول بعنوان (ظاهرة الموقع أو الرتبة) ، وهو في مبحثين ، خُصَّ الأول منهما بالرتبة المحفوظة ، ووضحت فيه الرتبة المحفوظة ، وتناولت بالدراسة والتحليل أمثلة من هذه الرتبة كما وردت في الكتاب .

وخُصَّ المبحث الثاني بالرتبة غير المحفوظة ، وصنعت فيه مثلما صنعت في المبحث الأول .

أما الفصل الثاني فقد جاء بعنوان (الأدوات) بوصفها ظاهرة شكليَّة لها أثرها في التركيب النحوي ، وجاء هذا الفصل في مبحثين أيضاً ، اختصَّ الأول منهما بالأدوات الأحاديَّة الواردة في الكتاب ، واختصَّ الآخر بالأدوات غير الأحاديَّة .

أما الفصل الثالث فقد جاء بعنوان (ظواهر تركيبية) ذكرت فيه ثلاث ظواهر شكليَّة ، شكَّلت كل ظاهرة منها مبحثاً ، فكان المبحث الأول بعنوان (الإضافة أو النسبة) ، والثاني بعنوان (الفصل بين المتلازمين) ، والثالث بعنوان (العلامة الإعرابية) .

---

(1) سيبويه والمذهب الشكلي،بحث في مجلة كلية الشريعة ، بغداد ، ع2 ، 1966 ، د. عبد الرحمن أيوب : 261 .

أمــا الخاتمــة فقــد ذكــرت فيهــا نتــائج الفصــول الثلاثــة التــي اشــتملت عليهــا الرسالة .

أما المصادر والمراجع التي اعتمدها البحث فهي من أمّات الكتب اللغوية والنحويَّة ، وزيادة على ذلك الدواوين الشعرية والأطاريح الجامعيَّة والمجلات العلميَّة .

ومن العوائق والصعوبات التي واجهتني في إعداد هذا البحث صعوبة نصوص (الكتاب) ؛ لبنائها على مصطلحات قديمة تحتاج إلى بيان لربطها بالمصطلحات الحديثة ، فلغة (الكتاب) قديمة وصعبة ، وكذلك لم يكن الحصول على المصادر والمراجع أمراً ميسوراً ، لذا اضطررت إلى أن أسافر إلى مكتبات جامعة بغداد ، وكان السفر مضنياً وسط الأجواء الملتهبة ، وعدم استقرار الوضع الأمني .

وكان لشيخي المشرف على هذا البحث الدكتور عبد الوهاب حسن أحمد اليد الفضلى في تذليل صعوبات البحث ، فقد تابعه مرشداً ، وموجهاً منذ بدايته حتى انتهى بهذه الصورة ، وكان له ظل في جامعة كربلاء كنت ألوذ به دوماً عند الصعوبات هو الدكتور (خالد عباس السياب) الذي كان له الفضل في توجيهي ، وتوضيح ما عسر عليَّ فهمه ، فضلاً عن اختيار الموضوع ، فجزاهما الله عني خير الجزاء ، وأعانهما على خدمة لغة القرآن الكريم .

ولا أنسى بالشكر والعرفان زميلي وأخي الحاج (أحمد حسون) الذي فتح باب مكتبته الخاصة على مصراعيه ، ولم يبخل عليَّ بورقة واحدة من هذه المكتبة ، فجزاه الله عني وعن طلبة العلم الذين يرتادون مكتبته العامرة خير الجزاء ، ووفقه الله لعمل الخير .

شكري وتقديري موصولان لزملائي طلبة الدراسات العليا بجامعة بابل – كلية التربية – قسم اللغة العربي الذين لم يبخلوا عليَّ بكتاب أو مشورة تصب في خدمة البحث ، فجزاهم الله عني خير الجزاء .

شكري وتقديري لكل من أعانني على إنجاز هذا البحث ، ولو بكلمة طيبة .

ويظلُّ جهدي ينتظر لمسات الأيادي الكريمة لأساتذتي الأفاضل الخبير العلمي ، والسادة المناقشين ، وما تجود به قرائحهم من ملاحظات قيمة ، تقوِّم ما اعوجَّ من البحث ، وتصلح هناتي ، وتقوم ضعفي ، وقلَّة بضاعتي العلمية .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ..
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

حيدر عبد علي حميدي
1428 هـ - 2007 م

يتحقق التفاهم بين المتكلم والمتلقي بوساطة اللغة التي هي وعاء للفكر وتواصل بالأصوات المسموعة والرموز المرئية ، شكلها يدلُّ على مضمونها ، ومحتواها يظهر المكنونات النفسية والعقلية بعلامات ظاهرة وأهمها الموضع أو الرتبة تستعملها الشعوب للتعبير عن الأفكار والرغبات وقضاء الحاجات والمصالح[1] ، وهذه الغاية لا تحصل « إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو ، وتعمل على قوانينه وأصوله ، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها ، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخل بشيء منها »[2] ، ثم « إن الكلم تترتب في النطق بسبب ترتب معانيها في النفس ، وأنها لو خلت من معانيها حتى تتجرد أصواتا وأصداء حروف لما وقع في ضمير ولا هجس في خاطر أن يجب فيها ترتيب ونظم وأن يجعل لها أمكنة ومنازل وأن يجب النطق بهذه قبل النطق بتلك »[3] ، وهذا يعني « وضع العلامات المنطوقة أو المكتوبة في سياقها الاستعمالي حسب رتب خاصة تظهر فيها فوائد التقديم والتأخير اللذين كانا موضع عناية فائقة من لدن عبد القاهر ، وكذلك يظهر بهذا الترتيب ما كان من الرتب محفوظا أو غير محفوظ »[4] ، ذلك أن وضع عناصر التركيب المعين في مواقعها المناسبة واللائقة يجعل منه مؤديا معناه على أتم وجه وأكمله[5] ، فالموضع في نظام بناء الجملة العربية يعني رتبته في نسقها العرفي وهو المتعارف اجتماعيا وله دلالة نفسية وعقلية تكشف عن المراد .

فالرتبة : هي موقع الكلمة المعلوم بالنسبة لصاحبتها كأن تأتي سابقة لها أو لاحقة بها ، فإذا كان هذا الموقع ثابتا سميت الرتبة مقيدة أو محفوظة وإذا كان عرضة للتغيير سميت مطلقة أو غير محفوظة[1] ، كرتبة الفعل والمضاف والموصوف والجار والمؤكد ونحوها مقيدة بالتقدم على الفاعل والمضاف إليه والصفة والمجرور والمؤكد وهكذا ، ويدل على ذلك عدم صحة الوقوف على المتقدم دون ذكر متممه ، أما المطلقة أو غير المحفوظة كالمفعول والحال وخبر الفعل الناقص ونحوها فإنها غير مقيدة الموقع تقديما وتأخيرا بحسب المراد والاهتمام والعناية .

وإن هذه الأخيرة إذا توقف أمن اللبس عليها فإنها تحفظ ؛ لأننا نعلم أن « أمن اللبس من الأغراض المهمة التي راعتها العرب في كلامها إذ الغرض الأول من التعبير

(1) ينظر / الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية ، جرجي زيدان : 19 ، وعلم اللغة (د. حاتم الضامن) : 30 ، 135 .
(2) دلائل الإعجاز : 64 .
(3) المصدر نفسه : 45 .
(4) اللغة العربية معناها ومبناها : 188 .
(5) ينظر / أثر القرائن في التوجيه النحوي عند سيبويه : 161 .

(1) ينظر / اللغة العربية معناها ومبناها : 207 ، والموقعية في النحو العربي : 91 .

الإفهام واللبس عكس الإفهام إذ يؤدي إلى الإبهام وعدم الفهم ولذلك كان إزالة ما يؤدي إلى اللبس من أولى أغراض المتكلم »[2] .

لا شك في أن المصطلح مشكل علمي لاختلاف مدلوله بحسب الدارسين قديما وحديثا ، فمصطلح الرتبة ، لم يكن مستعملا عند سيبويه ، وهذا يستدعي البحث عن لفظ أو ألفاظ استعملها في كتابه قد تكون مصطلحات بدائية لم يكتب لها الشيوع فيما بعد ، وربما عدت (الرتبة) بمثابة مصطلح متطور عن تلك المصطلحات ، فمن المعروف أن النحو وعلوم العربية في زمن سيبويه وعند تأليف كتابه ، ولم تكن له مصطلحات ثابتة يلتزمها حيثما يتكلم في كتابه فكانت له أسماء عابرة لا تكاد تثبت على لفظ واحد[3] ، فمن المصطلحات التي استعملها سيبويه وكانت تشير إلى مصطلح (الرتبة) ألفاظ دالة على شكل البناء التركيبي للعربية ، منها :

1- (الأول) ، قال سيبويه : « فالمبتدأ الأول والمبني ما بعده عليه .... »[1] .
2- (المؤخر والمقدم) ، قال سيبويه : « وذلك قولك : ضرب زيدا عبد الله ؛ لأنك إنما أردت به مؤخرا ما أردت به مقدما ... »[2] .
3- (المتبدأ) ، قال سيبويه : « لأن الحد ان يكون الفعل مبتدأ إذا عمل »[3] .

وأحيانا كانت الرتبة تفهم من خلال سياق كلام سيبويه على موضوع ما ، مثل ذلك قوله : « لأن المجرور داخل في الجار ، فصارا كأنهما كلمة واحدة »[4] .

وهذا يعني أن الجار لا يتأخر عن مجروره ، ومثله أيضا كلامه على تأخر جواب الشرط عن فعل الشرط ، فيقول : « ... انجزم جواب (إن تأتني) بـ (إن تأتني) لأنهم جعلوه معلقا بالأول غير مستغن عنه إذا أرادوا الجزاء .. »[5] .

---

(2) الجملة العربية والمعنى ، د. فاضل صالح السامرائي : 69 .
(3) ينظر / كتاب سيبويه وشروحه ، د. خديجة الحديثي : 109 .

(1) الكتاب : 2 / 126 .
(2) نفسه : 1 / 34 .
(3) نفسه : 1 / 120 .
(4) نفسه : 2 / 164 .
(5) نفسه : 3 / 93 ، 94 .

المبحث الثاني :

أثر تغيير الرتبة غير المحفوظة في توجيه التركيب النحوي

- مفهوم الرتبة غير المحفوظة .

- أمثلة من الرتب غير المحفوظة :

1- المبتدأ والخبر .

2- كان وأخواتها .

أ- أثر الموقع في إثبات فعلية كان وأخواتها .

ب- أثر الموقع في زيادة (كان) .

3- أثر الموقع في عمل (ظن) وأخواتها .

4- أثر تقدم المفعول به على عامله في التركيب النحوي .

5- رتبة المستثنى .

- مفهوم الرتبة غير المحفوظة :

قد تقدم ذكر معنى الرتبة المحفوظة[1] ، أما معنى الرتبة غير المحفوظة فهو : « ... موقع الكلمة المتغير في التركيب الكلامي متقدما أحيانا ومتأخرا أحيانا أخرى ، واصطلاح التقديم والتأخير في مفهوم البلاغيين ينتظم هذه الرتب غير المحفوظة ... »[2] وقد أشار سيبويه إلى هذه الظاهرة الشكلية فقال مبينا أهمية التقديم والتأخير في الكلام : « كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى وإن كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم »[3] ، ويذكر عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ) أهمية هذا الباب ، إذ يقول : « هو باب

(1) ينظر / المبحث السابق من هذه الرسالة .
(2) أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة : 188 .
(3) الكتاب : 1 / 34 .

كثير الفوائد ، جم المحاسن ، واسع التصرف ، بعيد الغاية ، لا يزال يفتر لك عن بديعه ، ويفضي بك إلى لطيفه ... »[4] ، وهو ما يعرف في مفهوم علم اللغة المعاصر بـ (الترتيب) « الذي هو نقل مورفيم من موقع أصل له إلى موقع جديد مغيرا بذلك نمط الجملة ، وناقلا معناها إلى معنى جديد ... »[5] .

والذي سوغ التقديم والتأخير في كلمات الجملة ، هو أن للكلمة الواحدة في الجملة صفة إعرابية واحدة ، كالرفع أوالنصب أو الجر ، لذلك كان لها حرية التنقل في أثناء الجملة ، وبهذه السمة امتازت اللغة العربية عن غيرها من اللغات[6] .

ويستثنى من ذلك ما درسناه في المبحث الأول من الرتبة المحفوظة للكلمة .

وتنبغي الإشارة إلى أنَّ كلام سيبويه في التقديم والتأخير لم يكن يقصد به « ... أن يلفت الأنظار إلى بلاغة التقديم والتأخير أو بقية الفنون البلاغية ، إنما هي ملاحظات ذكرها في ثنايا(*) كتابه دون أن يقصد إلى ذلك قصداً ... »[1] ، وهذا لا يعني سلب سيبويه جهوده البلاغية في كتابه ، بل على العكس من ذلك فإن علماء المعاني قد استفادوا كثيراً مما جاء في الكتاب ، فكان أصلا لعلوم البلاغة وغيرها ، إذ استلهموا منه فكرة انحصار مباحث البلاغة في أبوابها الثمانية ، فالمرء عندما يقرأ كلامهم في ذلك يتبين اقتباسهم من سيبويه باقتدائهم بهداه[2] .

وهذه الأبواب الثمانية هي : أحوال الإسناد الخبري ، والمسند إليه والمسند ومتعلقات الفعل والقصر والإنشاء والفصل والوصل والإيجاز والإطناب والمساواة .

وقد قام أحد الباحثين بتأليف كتاب استوفى فيه مباحث الكتاب البلاغية فتكلم فيه على البلاغة عند الخليل الواردة في الكتاب وقد استوفي مباحث علم المعاني كالحذف والزيادة والإضمار والتقديم والتأخير ، ثم تكلم على مباحث علم البيان كالتشبيه والاستعارة والمجاز والكناية ، ثم عرض بعض أنواع البديع[3] .

وهذا هو ديدن كتاب سيبويه ، إذ جمع فيه مؤلفه أكثر من علم من علوم العربية ، فكان فيه الصوت والصرف والنحو والبلاغة ، وكان فيه إلى جانب ذلك كله مادة لغوية غزيرة فيما ينقله إلينا من المفردات

(4) دلائل الإعجاز : 83 .
(5) في نحو اللغة وتراكيبها (منهج وتطبيق) ، د. خليل أحمد عمايرة : 93 .
(6) ينظر / في النحو العربي (قواعد وتطبيق) ، د. مهدي المخزومي : 87 .

(*) الصواب : في أثناء كتابه .
(1) التقديم والتأخير في القرآن الكريم : 15 .
(2) ينظر / سيبويه إمام النحاة : 180 .
(3) ينظر / أثر النحاة في البحث البلاغي : 69 ، 114 ، 124 ، 127 .

والعبارات[4] ، إلا أن هم مؤلفه الوقوف على نظم الكلام وتأليفه ومعرفة مواطن الحسن والقبح فيه[5] .

وقد سميت هذه الرتبة بـ (الرتبة غير المحفوظة) ، لأنها قد تهدر في حال أمن اللبس مثل تقديم الخبر على المبتدأ ، وتقديم المفعول على الفاعل[1] ، أي إنها خروج عن الأصل ، وعدول عنه ، لذا كان البلاغيون يسعون إلى هذه الرتبة ويجعلونها مدار علم البلاغة لدواع فنية جمالية[2] ، زد على ذلك « أن المتكلم حين يزحزح عنصرا من عناصر الجملة عن موضعه الطبيعي ، يهدف أول ما يهدف أن يحدث في نفس المخاطب نوعا من صدمة تجعل بلوغ مراده أسرع ووقعه أشد »[3] ، إلا إن هذه الرتبة تحفظ إذا توقف المعنى عليها ، نحو : ضرب موسى عيسى ، فلكون الاسمين مقصورين ، وعدم وجود قرينة تدل على أيهما الفاعل وأيهما مفعول ، فالحال تدعو إلى حفظ الرتبة بينهما ؛ لان أمن اللبس متوقف عليها . فالأول هو الفاعل والآخر هو المفعول[4] .

فالرتبة بوصفها مظهرا شكليا أو « بكونها قرينة لفظية تخضع لمطالب أمن اللبس ، وقد يؤدي ذلك إلى أن تنعكس الرتبة بين الجزأين المرتبين بها ، ويكون ذلك أيضا إذا كانت الرتبة وعكسها مناط معنيين يتوقف أحدهما على الرتبة والآخر على عكسها نحو : ... السلام عليكم (تحية) ، وعليكم السلام (رد التحية) »[5] .

والمخالفة في الرتبة غير المحفوظة « .... تعد من قبيل الأسلوب لا من قبيل الرخصة ، إذ للمتكلم أن يقدم أو يؤخر بحسب مقاصده في المعاني »[6] .

والمقصود من الرخصة : أن الرتبة المحفوظة في حال أمن اللبس يجوز الترخص في مخالفة رتبها ، فمن المعروف مثلا أن الرتبة محفوظة بين جملة الحال والفعل ولكن هذه الرتبة قد تختلف عند أمن اللبس كما في قوله تعالى : « وهي تجري بهم في موج كالجبال ونادى نوح أبنه » (هود : 42) ، أي : ونادى نوح ابنه وهي تجري بهم في موج كالجبال ، فهذا التقديم والتأخير في هذه الرتبة هو من قبيل الرخصة ، لأن اللبس مأمون ، وليس من قبيل الأسلوب كما في الرتبة غير المحفوظة[1] .

---

(4) ينظر / كتاب سيبويه وشروحه : 77 .
(5) ينظر / التقديم والتأخير في القرآن الكريم : 15 .
(1) ينظر / الكتاب : 2 / 124 ، 127 ، والقرينة في اللغة العربية : 118 – 119 .
(2) ينظر / حيوية اللغة بين الحقيقة والمجاز : 308 – 309 .
(3) خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي (الأخفش – الكوفيون) : 158 .
(4) ينظر / القرينة في اللغة العربية : 118 – 119 .
(5) اللغة العربية معناها ومبناها : 209 .
(6) الخلاصة النحوية : 83 ، وينظر / الموقعية في النحو العربي : 94 .

(1) ينظر / الخلاصة النحوية : 83 .

وهذا عرض لأنواع الرتب غير المحفوظة كما وردت في الكتاب :

1- المبتدأ والخبر :

وفيهما نجد الرتب تختلف وجوبا وجوازا ولكلٍ معنى وغرض يقصده المتكلم ، وقد ذكر سيبويه : « وزعم الخليل – رحمه الله – أنه يستقبح أن يقول : قائم زيد ، وذاك إذا لم تجعل قائما مقدما مبنيا على المبتدأ ، كما تؤخر وتقدم فتقول : ضرب زيدا عمرو ، وعمرو على ضرب مرتفع ، وكان الحد فيه أن يكون الابتداء فيه مقدما وهذا عربي جيد ، وذلك قولك تميمي أنا ، ومشنوء من يشنؤك ، ورجل عبد الله ، وخز صفتك »[2] ، فلو جعلنا كلمة (قائم) في جملة (قائم زيد) مبتدأ و(زيد) خبرا ، فإن ذلك قبيح كما وصفه سيبويه ؛ لأنه نكرة ، والأصل في المبتدأ أن يكون معرفة ؛ لأنه « ... محكوم عليه ، والخبر الحكم ... والحكم على المجهول لا يفيد ، لأن ذكر المجهول أول الأمر يورث السامع حيرة فتبعثه على عدم الإصغاء إلى حكمه ، ومن أجل هذا واجب أن يكون المبتدأ معرفة حتى يكون معينا ...» [3].

واختلف البصريون مع الكوفيين في مسألة تقدم الوصف في نحو : (قائم زيد) ، فالبصريون يرون أن (قائم) في هذا المثال خبر مقدم و (زيد) مبتدأ مؤخر ، فالوصف عندهم لا يعرب مبتدأ إلا إذا كان مسبوقا بنفي أو استفهام .

أما الكوفيون فذهبوا إلى جواز تقدم الوصف في نحو قولنا : (قائم زيد) ويكون (قائم) مبتدأ من دون الاعتماد على نفي أو استفهام ، و(زيد) فاعل للوصف سد مسد الخبر[1] .

يقول ابن عصفور : « وزاد الأخفش في شروط الابتداء بالنكرة أن تكون في معنى الفعل ، نحو : (قائم زيد) على أن يكون قائم مبتدأ وزيد فاعلا وقد سد مسد الخبر ، ويكون على هذا مفردا على كل حال ، فتقول : (قائم الزيدان) و (قائم الزيدون) ويستدل على ذلك بقراءة من قرأ (ودانية عليهم ظلالها) (الإنسان : 14) برفع التاء ، فـ (دانية) عنده مبتدأ و (ظلالها) فاعل به وقد سد مسد خبره »[2] .

فعلى مذهب الكوفيين يتضح أثر تغيير موقع الوصف في توجيه التركيب من خلال[3] :

1- تغير إعرابه من خبر إلى مبتدأ له فاعل سد مسد الخبر .

---

(2) الكتاب : 2 / 127 .
(3) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : 1 / 203 .
(1) ينظر / شرح الرضي على الكافية : 1 / 226 .
(2) شرح جمل الزجاجي : 1 / 323 .
(3) ينظر / الشكل أثره ودلالاته في الدرس النحوي : 192 .

2- التزام الإفراد مع مرفوعه مهما كان نوعه مثل : قائم زيد ، وقائم الزيدان و قائم الزيدون .

ويرى أحد الباحثين أن « صيغة (قائم زيد) مقبولة من حيث إطارها الإبلاغي ، شرط أن يرافقها مناخ لغوي معين من مثل (قائم زيد يذود عن حوضه) أو (قائم زيد بما عهد إليه فلا تقلق) أو غير ذلك ، أما أن نجيز هذه الصيغة مثلا جوابا لسؤال سائل (من قائم ؟) أو لمجرد الإخبار عن قيام زيد ، فأمر ليس له ما يسوغه »[1] .

ومهما يكن من أمر فإن الرتبة في المبتدأ والخبر رتبة حرة بحسب المراد ، إذ يجوز أن نقدم الخبر على المبتدأ أو نؤخره عنه بشرط عدم وجود ما يوجب تقديم أحدهما على الآخر ، كأن تكون لأحدهما صدارة في الكلام فيجب في هذه الحالة أن نقدمه على الآخر[2] .

2- كان وأخواتها :

هي من النواسخ التي تدخل على الجملة الاسمية فتنسخ حكم المبتدأ والخبر فيصبح المبتدأ اسما لها وخبره خبرا لها[3] ، ولم يذكر سيبويه لفظة النواسخ في كتابه وإنما صرح بأن المبتدأ « قد تدخل عليه هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدأ ولا تصل إلى الابتداء ما دام مع ما ذكرت لك إلا أن تدعه »[4] ، والذي ذكره هو (ليت وكان ورأى)[5] .

والترتيب الأصل للألفاظ في جملة (كان وأخواتها) يكون على النحو الآتي :

(الناسخ + الاسم + الخبر)

نحو : (كان زيدٌ نشيطاً)

وقد يختلف هذا الترتيب فيكون على النحو الآتي :

(الناسخ + الخبر + الاسم)

(1) خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي (الأخفش – الكوفيون) ، د . عفيف دمشقية : 163 .
(2) ينظر / شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : 1 / 213 ، والقضايا النحوية في مخطوطات وكتب إعراب الحديث : 40 .
(3) ينظر / المقتصد في شرح الإيضاح : 1 / 398 ، وجامع الدروس العربية : 2 / 361 .
(4) الكتاب : 1 / 24 .
(5) المصدر نفسه : 1 / 23 – 24 .

نحو : (كان نشيطاً زيدٌ)

وذلك لأن رتبة معمولي هذا الباب من الرتب غير المحفوظة[1] ، وبوساطة الموقع أثبتت فعلية هذا النوع من النواسخ ، وللموقع أيضا أثر واضح في زيادة (كان) في التركيب النحوي ، وهذا ما سيتضح فيما يأتي :

أ- أثر الموقع في إثبات فعلية (كان وأخواتها) :

ذكر سيبويه هذه الأفعال في باب سماه « هذا باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول ، واسم الفاعل واسم المفعول فيه لشيء واحد »[2] ، فهو صرح بفعليتها من خلال اسم الباب ، ولكنه لم يكتف بهذا التصريح ، بل لجأ إلى (الموقع) لإثبات فعليتها فيقول : « وذلك قولك : كان ويكون ، وصار ، وما دام وليس ، وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر ، تقول : كان عبد الله أخاك ... وإن شئت قلت : كان أخاك عبد الله فقدمت وأخرت كما فعلت ذلك في ضرب ؛ لأنه فعل مثله ، وحال التقديم والتأخير فيه كحاله في ضرب ، إلا إن اسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد »[1] .

إذن جملة (كان عبد الله أخاك) مشبهة بـ (ضرب) في نحو : ضرب زيد عمرا ، إلا أن معمولي (كان) لشيء واحد إذ إن (عبد الله) هو (أخوك) في حين أن معمولي (ضرب) مختلفين فـ (زيد) غير (عمرو) ، وكما يجوز أن نقدم المفعول على الفاعل فتقول : ضرب عمرا زيد ، يجوز أن نقدم خبر (كان) على اسمها ، فنقول : كان أخاك عبد الله[2] ، فهذا التقديم والتأخير بين رتبتي الاسم والخبر يدل على فعلية هذه الأفعال ؛ لأن معموليها قد عوملا معاملة مدخولي الفعل (ضرب) في جواز التقديم والتأخير ، وإذا ثبت ذلك فالمسألة لا تقتصر على تقديم خبر هذه الأفعال على أسمائها فحسب ، بل نقدمها على الأفعال أيضا ؛ كجواز تقدم المفعول على الفعل وفاعله وقد ورد هذا كله في الذكر الحكيم فمما ورد فيه تقديم الخبر على الاسم قوله تعالى : (وكان حقا علينا نصر المؤمنين) (الروم : 47) ، أما تقديم الخبر على الفعل واسمه فذلك في قوله تعالى : (وأنفسهم كانوا يظلمون) (الأعراف : 77) ، فـ (أنفسهم) هو معمول الخبر (يظلمون) والمعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل فدل ذلك على جواز تقديم الخبر على الفعل واسمه[3] .

ومسألة تقديم الخبر على الفعل واسمه جائزة في أفعال هذا الباب ما عدا (ليس ، وما دام ، وما زال ، وما برح ، وما فتئ ، وما أنفك) ، فأما (ما دام) فإن (ما) فيها

(1) ينظر / شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : 1 / 252 – 253 ، والخلاصة النحوية : 86 ، 114 .
(2) الكتاب : 1 / 45 .

(1) الكتاب : 1 / 45 .
(2) ينظر / النكت في تفسير كتاب سيبويه : 1 / 32 .
(3) ينظر / المقتصد في شرح الإيضاح : 1 / 406 .

مصدرية تؤول مع (دام) بمصدر ومعمول المصدر لا يتقدم عليه إذ لا يجوز أن تقول : أعجبني زيدا ضربك ، فتقدم زيدا ، معمول المصدر (ضربك) ، عليه فكذلك لا يجوز أن نقول : منطلقا ما دام زيد ؛ لأن (منطلقا) معمول المصدر المؤول من (ما) و (دام) فلا يتقدم عليه[1] .

أما (ما زال ، وما برح ، وما فتئ ، وما أنفك) فإن (ما) فيها للنفي ، وحرف النفي يجري مجرى حرف الاستفهام في أن له صدارة في الكلام ، فما بعده لا يعمل فيما قبله ، فإننا لا نقول : زيدا ما ضربت ، كما لا نقول : زيدا أضربت ؟ تريد أضربت زيدا ؟ فكذلك لا نقول : منطلقا ما زال زيد ؛ لأننا نقدم ما هو متعلق بما بعده عليه ، فمنطلقا بمنزلة (زيدا) في قولنا : ما ضربت زيداً [2].

أما (ليس) فقد وقع خلاف في مسألة تقديم خبرها عليها ، فذهب الكوفيون إلى عدم جواز تقديم خبرها عليها ، أما البصريون فمذهبهم جواز تقدم خبرها عليها قياسا بتقدم خبر (كان) عليها[3] ، والحق ما ذهب إليه الكوفيون ؛ لأن (ليس) لا تتصرف تصرف (ضرب) فلا تجري مجراه ، كما جرت (كان) مجراه فنحن نقول كان يكون سيكون كن فهو كائن كما نقول ضرب يضرب سيضرب أضرب فهو ضارب ، وهذا الشيء لا يكون في (ليس) لذا فهي لا تجري مجراه فلا يتقدم خبرها عليها[4] ، وهذا ما يؤيد رأي برجشتراسر في (ليس) ، إذ ذهب إلى إنها مركبة من (لا) واسم معناه الوجود ، يحتمل أن يكون لفظه القديم (yitay) ، أو قريبا من ذلك وهو (yes) في العبرية ، و (itay) في الآرامية العتيقة ، ويقاربها في الأكدية فعل وهو (isu) أي يملك الشيء وهو له[5] ، لذلك فهي لا تنصرف تصرف الأفعال ولا تجري مجراها .

إذن نخلص مما سبق إلى أن سيبويه استدل بالموقع على إثبات فعلية (كان وأخواتها) ، ومن خلال الرتبة الحرة لمعمولي أفعال هذا الباب حصلنا على أوجه تعبيرية متعددة ففي جملة (كان زيدٌ قائما) ، تقدم الخبر على الاسم نحصل على (كان قائما زيد) ، ونقدم الخبر على الفعل والاسم فنحصل على (قائما كان زيد) وهذه الأوجه في الحقيقة هي « .... ليست مجرد استكثار من تعبيرات لا طائل تحتها كما يتصور بعضهم ، وإن جواز أكثر من وجه تعبيري ليس معناه إن هذه الأوجه ذات دلالة معنوية واحدة وإن لك الحق أن تستعمل أيها تشاء كما تشاء ، وإنما لكل وجه دلالته فإذا أردت معنى ما لزمك أن تستعمل التعبير الذي يؤديه ، ولا يمكن أن يؤدي تعبيران مختلفان معنى

(1) ينظر / المقتصد في شرح الإيضاح : 1 / 407 ، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : 1 / 14 ، وهمع الهوامع : 1 / 117 ، والأساليب الإنشائية في النحو العربي : 43 .
(2) ينظر / علل النحو لابن الوراق : 201 – 202 ، والمقتصد في شرح الإيضاح : 1 / 407 .
(3) ينظر / الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين : 1 / 160 (المسألة 18) .
(4) ينظر/ المقتصد في شرح الإيضاح : 1 / 408 ، والأساليب الإنشائية في النحو العربي : 43.
(5) ينظر / التطور النحوي للغة العربية : 169 .

واحدا ، إلا إذا كانت لغة ، نحو قولك : (ما محمد حاضرا) و (ما محمد حاضر) ، فالأولى لغة حجازية والثانية تميمية ، ولا يترتب على هذا اختلاف في المعنى ، وفيما عدا ذلك لا بد أن يكون لكل تعبير معنى ، إذ لكل عدول من تعبير إلى تعبير لا بد أن يصحبه عدول من معنى إلى معنى ، فالأوجه التعبيرية المتعددة إنما هي صور لأوجه معنوية متعددة »[1] .

ومما لا شك فيه أن هذا الكلام الذي لوحظ فيه تغير الرتبة تعددت أوجهه التعبيرية ، فقولنا : (كان محمد قائما) من دون تقديم وتأخير ، إذا كان المخاطب خالي الذهن ، ونقول : (كان قائما محمد) فقدمنا الخبر على الاسم ؛ لأن الخبر ههنا أولى بالاهتمام من الاسم فقدم عليه ، ونقول : (قائما كان محمد) فتقدم الخبر على الفعل واسمه من باب التخصيص ، وذلك إذا كان المخاطب يظن أن محمدا كان قاعدا لا قائما فنصحح له هذا الوهم عن طريق تقديم الخبر[2] ، وهذا يشير ضمنا إلى أن النواسخ تصلح لأن تكون أسلوبا خاصا يفيد الإجابة المحققة وليست التصديقية أو التصورية كما في أحرف الجواب .

ب – أثر الموقع في زيادة (كان) :

تختص (كان) من بين سائر أخواتها بجواز حذفها من الجملة وبقاء عملها وكذلك زيادتها في التركيب النحوي ، إلا إن سيبويه لم ينص في كتابه على هذا الأمر ، وإنما يستشف ذلك من خلال الأمثلة التي طرحها في الحذف والزيادة ، وكانت كلها مختصة بـ (كان) ولم يرد أي مثال على غيرها من باقي الأفعال[1] .

وللموقع أثر بارز في زيادة (كان) في التركيب النحوي ، إذ إنها لا تزاد إلا إذا وقعت في مواقع معينة[2] ، سيبينها الباحث إن شاء الله . ومعنى زيادتها أنها لا عمل لها في التركيب الذي وردت فيه ، فلا تحتاج إلى معمول من اسم وخبر ، وليست معمولة لغيرها ، وكل فائدتها أنها تمنح المعنى الموجود قوة وتوكيدا ، وليس من شأنها أن تحدث معنى جديدا ، ولا أن تزيد في المعنى الموجود شيئا إلا التقوية[3] ، وذهب ابن عصفور أنها لا تزداد إلا في الشعر خاصة وفي غيره على ضعف[4] .

---

(1) معاني النحو : 1 / 9 .
(2) المرجع نفسه : 1 / 225 .

(1) ينظر / الكتاب : 2 / 153 ، والنواسخ في كتاب سيبويه : 44 .
(2) ينظر / شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : 1 / 267 ، ودراسات نقدية في النحو العربي : 173 .
(3) ينظر / شرح اللمع في النحو : 40 ، وشرح الرضي على الكافية : 4 / 190 ، والتراكيب اللغوية : 114 .
(4) ينظر / حاشية الدسوقي على مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : 3 / 242 .

ولا تزاد (كان) إلا بشرط كونها بلفظ الماضي وكونها بين شيئين متلازمين[5] ، وقد اشار ابن مالك إلى زيادتها حيث قال مختصراً :

« وقد تزاد (كان) في حشو : كـ (ما كان أصح علم من تقدما) »[6]

ويريد بالحشو : التوسط بين شيئين متلازمين . وقد ذكر سيبويه زيادتها بين الاسم والخبر إذ يقول : « وقال الخليل : إن من أفضلهم كان زيدا على إلغاء كان ... »[1] ، فهنا نص سيبويه على زيادة (كان) إذ جعلها ملغاة ونسب ذلك إلى الخليل ، والذي أدى إلى زيادتها هو موقعها بين اسم (إن) وخبرها ، فلو لم تكن الجملة بهذه الهيأة وكانت على النحو الآتي : إن زيدا كان من أفضلهم ، لما كانت (كان) زائدة في التركيب بل لأعربت هي ومعمولاها خبراً لـ (إن) ، ولنا أن نسأل ما الفرق بين (إنَّ من أفضلهم كان زيداً) و (إنَّ زيداً كان من أفضلهم) ؟ أي لماذا (كان) في الجملة الأولى زائدة وفي الثانية عاملة على الرغم من بقائها بين لفظ (زيد) ولفظ (من أفضلهم) ؟ والجواب عن ذلك أن (كان) في الجملة الأولى لا يمكن أن نضمر فيها اسم ، إذ لا يوجد لفظ متقدم حتى يعود عليه هذا الضمير إذ لا بد من متقدم يرجع إليه الضمير[2] ، وقد جاء بعدها اسم معرفة منصوب هو اسم (إن) مؤخر ، في حين أن (كان) في الجملة الثانية يمكننا أن نضمر فيها اسم ، ويعود هذا المضمر على (زيد) المتقدم ، وشبه الجملة (من أفضلهم) متعلقة بمحذوف خبر (كان) ، وجملة (كان) ومدخوليها خبر (إن) وهكذا يستقيم المعنى .

وكذلك تزاد (كان) بين الموصوف وصفته[3] واستشهد سيبويه لذلك بقول الشاعر (الفرزدق) : [الوافر]

فكيف إذا رأيت ديار قوم وجيران لنا كانوا كرام[4]

وزعم المبرد أنها ليست زائدة هنا ، إذ إنها عاملة ولها اسم وهو الواو وخبر وهو شبه الجملة (لنا) التي قبلها كأنه قال : وجيران كانوا لنا[1] ، والأظهر ما ذهب إليه الخليل

(5) ينظر / همع الهوامع : 1 / 120 ، والنحو الوافي : 1 / 524 .
(6) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : 1 / 266 .
(1) الكتاب : 2 / 153 .
(2) ينظر / شرح الرضي على الكافية : 2 / 404 .
(3) ينظر / الكتاب : 2 / 153 .
(4) ديوان الفرزدق : 649 .

(1) ينظر / المقتضب : 4 / 116 – 117 ، ويروى : (فكيف إذا مررت بدار قوم ...) .

من إنها زائدة ؛ وذلك لأن (لنا) من صلة (جيران) ودخول (كانوا) لم يغير في الكلام شيئا ، كأنه قال : وجيران لنا كرام ، وأضمر الجيران في كان لئلا يخلو من فاعل[2] .

وتجب الإشارة إلى « ... أنه ليس من المراد بزيادتها أنها لا تدل على معنى البتة »[3] ، فوجودها في التركيب له معنى سواء أكانت زائدة أم عاملة ، ولكن المقصود بالزيادة هنا هي الزيادة التي تأتي بحسب نظرية العامل ، أي إنها لا تعمل في اللفظ ، لذلك يقال : إنها زائدة في التراكيب على صعيد اللفظ دون المعنى .

أما على وقوع (كان) بين (ما) وفعل التعجب فيقول سيبويه : « وتقول ما كان أحسنَ زيداً فتذكر كان لتدل على أنه فيما مضى »[4] ، فـ (كان) وقعت بين (ما) المسند إليه و(أحسن زيدا) المسند ، فهي زائدة إذ وقعت بين شيئين متلازمين ، ووجودها هنا كعدمه ، فيمكننا أن نرفعها من الكلام من دون أن يتغير المعنى ، فهذه إمارة زيادتها في التركيب[5] ، إذ سلبت منها الدلالة على الحدث أو الوجود ولم يبق فيها سوى الدلالة على الزمن[6] ، ويرى أحد الباحثين أن (كان) في تركيب التعجب ليست زائدة بل عاملة ، إذ يقول معلقا على كلام سيبويه : « وذكر كان لجعل الحديث فيما مضى لا يعني أنها زائدة ... ولا يخفى أنها هنا غير زائدة ، والذي يبدو لي أنه لا يذهب إلى زيادتها بين (ما) وفعل التعجب وإلا لصرح بذلك أو أشار ولأورد له شواهد وأمثلة كما فعل في باب حذفها ، ولعله جعل ما كان أحسن زيدا كقولنا : عبد الله كان أخاك ، فيكون اسمها ضميرا يعود إلى (ما) والخبر الجملة بعدها »[1] .

والباحث له وجهة نظر أخرى في هذه المسألة إذ أن (ما كان أحسن زيداً) ليست مثل (عبد الله كان أخاك) وإنما هي مثل : (عبد الله كان فتى) أو (عبد الله كان أعمى) ، فـ (أحسن زيداً) مثل (فتى ، وأعمى) لا يمكن أن تظهر عليه علامة إعرابية بحيث يمكن أن نحكم عليه أنه خبر كان العاملة ، ففي هذه الحالة يجوز في (أحسن زيداً) و (فتى وأعمى) وجهان إعرابيان :

1- خبر للمبتدأ (ما) أو (عبد الله) وعندئذ تصبح كان زائدة في التركيب ، لأنها وقعت بين شيئين متلازمين هما (المسند إليه) و(المسند) ولكنها بقيت محافظة على دلالتها على الزمن الماضي .
2- خبر (كان) ، وعندئذ تصبح (كان) عاملة ويكون اسمها ضميرا يعود على (ما) المبتدأ وكان ومعمولاها خبر للمبتدأ .

---

(2) ينظر : النكت في تفسير كتاب سيبويه : 1 / 523 .
(3) المشكاة الفتحية على الشمعة المضيَّة ، للدمياطي السيوطي : 186 .
(4) الكتاب : 1 / 73 .
(5) ينظر / الإيضاح في شرح المفصل : 2 / 78 ، والمشكاة الفتحية على الشمعة المضيَّة : 185 ، ودراسات نقدية في النحو العربي : 173 .
(6) ينظر / في النحو العربي (نقد وتوجيه) : 198 .
(1) النواسخ في كتاب سيبويه : 51 .

ولعل الوجه الأول من الوجهين الإعرابيين هو الراجح ؛ وذلك لاطراد زيادة (كان) بين الشيئين المتلازمين[2] ، والعلاقة بين (ما) التعجبية وفعل التعجب هي علاقة شيئين متلازمين (علاقة الإسناد) فالصيغة القياسية للتعجب هي (ما أفعله) ولا وجود لصيغة تعجب من دون أحدهما – أعني (ما) وفعل التعجب .

نتبين مما سبق أثر موقع (كان) المتأخر في تركيب التعجب إذ أوجد لنا وجهين إعرابيين بعد أن كان وجهاً إعرابياً واحداً في حالة تصدر (كان) في الجملة ، وهو أنها عاملة تأخذ اسما وخبرا ، ولكنها عندما تأخرت أصبحت زائدة تدل على الزمان الماضي ، لأن « الزائدة والمجردة للزمان ، أعني غير العاملة ، لا تقعان أولا ؛ لأن البداية تكون باللوازم والأصول ، والمجردة للزمان كالزائدة ، فلا يليق بهما الصدر ، وتقعان في الحشو كثيرا .. »[1] .

3- أثر الموقع في عمل (ظن وأخواتها) :

تعد رتبة (ظن وأخواتها) المتصرفات مع معمولاتها من الرتب غير المحفوظة ، إذ للمتكلم في هذه الأفعال مع معمولاتها حق التقديم والتوسط والتأخير[2] ، ولكن هذه الحرية في تغير الموقع تؤثر في عمل هذه الأفعال ، يقول سيبويه : « فإن ألغيت قلت : عبد الله أظن ذاهب ، وهذا أخال أخوك ، وفيها أرى أبوك »[3] فقد ألغيت (ظن) وأختاها في هذه الجمل عن العمل جوازا ، والإلغاء هو إبطال عمل هذه الأفعال لفظا ومحلا لسبب معنوي هو ضعف العامل عند توسطه بين المعمولين أو تأخره عنهما[4] ، ويجوز أن تعمل ، يقول سيبويه : « ... وزيدا أظن أخاك وعمرا زعمت أباك »[5] فموقع (ظن) وأخواتها المتوسط جعل إلغاءها وإعمالها متساويين ؛ لأن « ... المفعول الأول مقدم والمفعول الثاني مؤخر ، والفعل وقع بين المفعولين فيكون لذلك الفعل تقدم بالنظر إلى المفعول الثاني ، وتأخر بالنظر إلى المفعول الأول ، فالإعمال بالنظر إلى المفعول الثاني رعاية للتقدم والإهمال بالنظر إلى المفعول الأول رعاية للتأخر »[1] .

ويبدو أن الفرق بين الإعمال والإهمال هو الفرق بين الجملة الفعلية والجملة الاسمية ، ففي حال الإعمال تكون الجملة فعلية ، والجملة الفعلية تدل على التجدد

---

(2) ينظر / دراسات نقدية في النحو العربي : 173 .

(1) شرح الرضي على الكافية : 4 / 193 .
(2) ينظر / المقتصد في شرح الإيضاح: 1 / 496 – 497 ، والموقعية في النحو العربي : 129.
(3) الكتاب : 1 / 119 .
(4) ينظر / شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك : 1 / 291 ، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل : 1 / 343 .
(5) الكتاب : 1 / 119 .
(1) العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية : 277 – 278 .

والحدوث[2] ، أما في حال الإهمال فالجملة اسمية مكونة من اسمين مسند ومسند إليه ، والجملة الاسمية تدل على الدوام والاستمرار[3] ، فالفرق بين الإعمال والإهمال فرق من ناحية المعنى ، ففي الإعمال يبنى الكلام على الظن ابتداءً ، أما في الإهمال فإنه يبنى على اليقين .

ومن الشواهد على إلغاء هذه الأفعال عند توسطها ، قول اللعين المنقري[4] ، يهجو العجاج : [البسيط]

أبا الأراجيز بابن اللؤم توعدني وفي الأراجيز خلت اللؤم والخور[5]

فالفعل (خلت) قد توسط بين المبتدأ المؤخر وهو (اللؤم) ، والخبر المقدم وهو (في الأراجيز) ، لذا ألغي الفعل عن العمل لتوسطه بين الاسمين .

أما إذا تأخرت هذه الأفعال عن معموليها فإنها تلغى عن العمل ؛ وذلك لعدم استيلائها على أحد معموليها ، واستقلالهما بالإفادة لكونهما كلاما أفاد فائدة تامة يحسن السكوت عليها[1] ، ولكن يجوز أن تعمل وإن كان الإلغاء أحسن[2] ، قال سيبويه : « وكلما أردت الإلغاء ، فالتأخير أقوى وكل عربي جيد »[3] ، ويبدو أن ترجيح سيبويه للإلغاء في حال تأخر الفعل عن معموليه ، هو بسبب بعده عنهما موقعيا مما أدى إلى ضعف تأثيره فيهما ، فلذلك ألغي الفعل عن العمل .

ومما سبق ذكره يتبين أثر تغيير الموقع في هذه الأفعال وعلى النحو الآتي :

1- الموقع الأصيل لهذه الأفعال وهو تقدمها على معموليها يوجب العمل لها في معموليها .

---

(2) ينظر / تجديد النحو : 253 .
(3) ينظر / المرجع نفسه : 253 .
(4) هو منازل بن ربيعة المنقري ، شاعر إسلامي ، ينظر / الشعر والشعراء : 1 / 499 .
(5) البيت للعين في الكتاب : 1 / 120 ، وذكر البغدادي أنَّ عجز البيت هو : (وفي الأراجيز خلت اللؤم والفشل) ، يقول : « والصواب ما ذكرناه ، فإنَّ القصيدة لامية ، إلا أن يكون من قصيدة أخرى رائية » خزانة الأدب : 1 / 235 .

(1) ينظر / البهجة المرضية في شرح الألفية : 1 / 275 ، والكلام المفيد للمدرس والمستفيد في شرح الصمدية : 254 .
(2) ينظر / المقتصد في شرح الإيضاح : 1 / 497 ، ودراسات نقدية في النحو العربي : 222 .
(3) الكتاب : 1 / 119 .

2- تتوسط هذه الأفعال بين المعمولين ، وموقعها المتوسط ساوى بين إعمالها في المعمولين وإلغائها عن العمل مع اختلاف الدلالة من حيث المعنى بين الإعمال والإلغاء .
3- تتأخر هذه الأفعال عن معموليها ، وموقعها المتأخر يجوّز الإعمال والإلغاء فيها ولكن الإلغاء هو الراجح ، بسبب بعدها موقعيا عن المعمولين .

فهذه الأوجه النحوية في هذه الأفعال وجدت بسبب تغير موقع هذه الأفعال في الجملة .

4- أثر تقدم المفعول به على عامله في التركيب النحوي :

النظام المألوف في الجملة الفعلية هو أن يتقدم الفعل ثم يأتي بعده الفاعل ثم المفعول[1] ، ولكن هذا النظام قد ينتابه شيء من التغيير في المراتب قد يلجأ إليه المتكلم من أجل لفت انتباه السامع إلى معنى يقصده قصدا ، وقد أباحت له القاعدة النحوية المتحولة لمكان المفعول في التركيب والمستمدة من الاستقراء حرية التغيير يقول سيبويه : « فإن قدمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول وذلك قولك : ضرب زيد عبد الله ؛ لأنك إنما أردت به مؤخرا ما أردت به مقدما ولم ترد أن تشغل الفعل بأول منه وإن كان مؤخرا في اللفظ فمن ثم كان حد اللفظ أن يكون فيه مقدما ، وهو عربي جيد كثير ... »[2] ، ففي جملة : (ضرب عبد الله زيدا) عندما تقدم المفعول به على الفاعل نقول : ضرب زيدا عبد الله ، فنحصل على معنى جديد غير موجود في الجملة الأولى وهذا المعنى هو الاهتمام بالمقدم ، يقول سيبويه كذلك « كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى ، وإن كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم »[3] ، أي إن الفاعل والمفعول كليهما مهم عندهم فبدونهما لا يتم المعنى في الجملة ، ولكن لأحدهما أهمية أكثر من الآخر والمعنى متعلق به أكثر من غيره لذلك قدم في الكلام ، إلا إن وظيفته النحوية باقية على حالها كالفاعلية والمفعولية ، فمن هذا نفهم أن معنى كلام سيبويه عندما قال : « إنما أردت به مؤخرا ما أردت به مقدماً » لم يكن يقصد به أن المعنى متكافئ في الجملتين ، بل قصد بذلك أن المعنى الوظيفي للاسم المقدم والاسم المؤخر باق على حاله ، فالاسم المقدم بقي مفعولا والمؤخر بقي فاعلا ، بدليل قوله : « أو لم نرد أن تشغل الفعل بأول منه وإن كان مؤخرا في اللفظ فمن ثم كان حد اللفظ فيه مقدما » فهذا الكلام على الفاعل والمفعول لا على المعنى الذي ينشأ من التقديم والتأخير .

(1) ينظر / شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : 1 / 422 و الأشباه والنظائر في النحو : 3 / 138 – 139 .
(2) الكتاب : 1 / 34 .
(3) المصدر نفسه : 1 / 34 .

إلا إن حرية تقدم المفعول على الفاعل في الجملة مرتبطة بشروط فلا يفهم من كلام سيبويه أن المتكلم يقدم ويؤخر في المفعول كيفما يشاء وفي كل حال ، وهذه الشروط هي[1] :

1- امن اللبس : فإذا انتفى الإعراب اللفظي في الفاعل والمفعول مع انتفاء القرينة التي تميز أحدهما عن الآخر وجب تقديم الفاعل وتأخير المفعول فليزم كل واحد منهما مركزه الأصلي ليعرف به ، مثل ضرب موسى عيسى فـ (موسى) هو الفاعل ، و (عيسى) هو المفعول ، فالحال تدعو إلى حفظ الرتبة بين الفاعل والمفعول ؛ لأن أمن اللبس متوقف عليها ، و « يقع اللبس في صور كثيرة ، فيشمل كل الأسماء التي يقدر على آخرها الإعراب ، كالمقصور وكالمضاف إلى ياء المتكلم ، وكالأسماء التي تعرب إعرابا محليا ، ومنها المبنيات كأسماء الإشارة وأسماء الموصول »[2] .

2- أن لا يكون الفاعل ضميرا متصلا بالفعل ، سواء أكان المفعول اسما ظاهرا نحو : ضربت زيدا ، أو ضميرا منفصلا نحو : ما ضربت إلا إياك ، أو ضميرا متصلا نحو : ضربتك . ففي هذه الحالة تحفظ الرتب أيضا بتقديم الفاعل وتأخير المفعول ؛ لئلا يصير الفاعل المتصل منفصلا .

3- أن لا يكون المفعول محصورا بـ (إنما) نحو : إنما يفيد الدواء المريض ، فهنا يجب تقديم الفاعل وتأخير المفعول ؛ لأن المحصور بـ (إنما) لا يليها مباشرة ، فإذا تقدم ضاع الغرض البلاغي من الحصر ، ولا توجد قرينة في الجملة تدل على التقديم ففي هذه الحالة يقع اللبس في الكلام ، لذا يجب حفظ المراتب ، أما المحصور بـ (إلا) فإنه يتقدم بشرط أن تتقدم معه (إلا) ولا يحدث لبس في الجملة لأن المحصور بـ (إلا) يقع بعدها مباشرة نحو : ما ضرب زيد إلا عمرا ، وما ضرب إلا عمرا زيد .

ويتضح مما سبق أن المعنى الوظيفي في الفاعلية بقي واحدا في التقديم والتأخير وكذلك في المفعولية كما في قولنا : ضرب عبد الله زيدا ، وضرب زيدا عبد الله ، ولكن يبقى اختيار النموذج المناسب من بين الجملتين مرهونا لمتطلبات السياق الخارجي ، فالاختيار هو « انتقاء الصيغة المعينة الصالحة للتعبير عن المعنى في التركيب المعين »[1] .

أما تقدم المفعول على الفعل وفاعله فإن سيبويه جعله من الأساليب العربية الجيدة فقد قال : « فإذا بنيت الاسم عليه قلت : ضربت زيدا ، وهو الحد ؛لأنك تريد أن تعمله

(1) ينظر / المقتضب : 3 / 95 – 96 ، وشرح جمل الزجاجي : 1 / 101 ، وحيوية اللغة : 308 ، والنحو الوافي : 2 / 85 .
(2) النحو الوافي : 2 / 84 .
(1) دراسات في الأدوات النحوية : 127 .

وتحمل عليه الاسم ، كما كان الحد (ضرب زيد عمرا) حيث كان (زيد) أول ما تشغل به الفعل . وكذلك هذا إذا كان يعمل فيه ، وأن قدمت الاسم فهو عربي جيد كما كان ذلك عربيا جيدا وذلك قولك : زيدا ضربت »[2] ، لهذا التقديم أثر دلالي في التركيب النحوي ، ذكر عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ) أن « ... تقديم الاسم المفعول يقتضي أن يكون الإنكار في طريق الإحالة ، والمنع من أن يكون بمثابة أن يوقع به مثل ذلك الفعل فإذا قلت : أ زيدا تضرب ؟ كنت قد أنكرت أن يكون زيد بمثابة أن يضرب أو بموضع أن يتجرأ عليه ويستجاز ذلك فيه ... »[3] ، ويفيد التقديم أيضا الاختصاص والاهتمام بالمفعول ، قال ابن الأثير (ت637هـ) « لأنك إذا قدمت الفعل كنت بالخيار في إيقاعه على أي مفعول شئت بأن تقول : ضربت خالدا أو بكرا أو غيرهما ، وإذا أخرته لزم الاختصاص للمفعول »[1] .

ولتقدم المفعول على فعله آثار أخر غير الأثر الدلالي الذي يكتسبه التركيب النحوي هي :

1- إذا تقدم المفعول عل الفعل يجوز أن يتغير معناه الوظيفي من المفعولية إلى معنى الابتداء ، قال سيبويه : « فإذا بنيت الفعل على الاسم قلت : زيد ضربته ، فلزمته الهاء ، إنما تريد بقولك مبني عليه الفعل أنه في موضع منطلق إذا قلت : عبد الله منطلق فهو في موضع هذا الذي يبنى على الأول وارتفع به »[2] ، فالجملة تحولت بفعل تغير موقع المفعول وتحوله إلى مبتدأ من جملة فعلية إلى جملة اسمية ، فالتنوع الوظيفي للاسم المتقدم هو بسبب تغير الموقع .

2- نشأت فكرة الاشتغال في النحو العربي بسبب تقدم المفعول على فعله ، قال سيبويه : « وإن شئت قلت زيدا ضربته ، وإنما نصبه على إضمار فعل هذا يفسره ، كأنك قلت : ضربت زيدا ضربته ، إلا إنهم لا يظهرون هذا الفعل هنا للاستغناء بتفسيره ، فالاسم ههنا مبني على هذا المضمر »[3] . والاشتغال هو أن يشتغل فعل متأخر بنصب ضمير اسم متقدم عليه بحيث لو فرغ الفعل من هذا الضمير وسلط على الاسم الذي تقدم عليه لنصبه نحو : زيدا ضربته[4] .

---

(2) الكتاب : 1 / 80 .
(3) دلائل الإعجاز : 95 .

(1) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر : 20/2 ، وينظر / خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي (الأخفش – الكوفيون) : 146 .
(2) الكتاب : 1 / 81 .
(3) المصدر نفسه : 1 / 81 .
(4) ينظر / الرد على النحاة : 103 ، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : 2 / 141 – 142 ، وشرح الحدود النحوية : 98 .

وفكرة الاشتغال تثير خلافا بين البصريين والكوفيين حول ناصب الاسم المتقدم[1] فالبصريون يرون أن الناصب فعل مقدر يفسره الفعل المذكور بعده – وهو رأي سيبويه – وعلى هذا الرأي تكون الجملة التي بعد الاسم المنصوب تفسيرية لا محل لها من الإعراب .

أما الكوفيون فذهبوا إلى إن الناصب للاسم المتقدم الفعل المتأخر الواقع على الهاء[2] ، « ويبدو إن مذهب الكوفيين في هذا يؤيده الاستعمال فليس في الاعتبارات اللغوية ما يمنع أن يتعدى الفعل إلى الاسم وضميره ؛ لأنهما شيء واحد ، والضمير وحده لا يعني ؛ لأنه لا معنى له ؛ لأنه كناية عن الاسم الظاهر وإشارة إليه ...»[3] ولعل هذا الرأي هو الراجح ؛ لأنه يخلص الكلام من (حذف وتقدير) هو في غنى عنهما ما دام الاستعمال اللغوي لا يمنع من أن ينصب الفعل الاسم وضميره في آن معا .

ولابن مضاء القرطبي (ت592هـ) رأي في إعراب الاسم المتقدم فهو ينظر إلى نوع الضمير العائد عليه ، فإذا كان في موضع رفع فالاسم المتقدم يرفع ، وإذا كان في موضع نصب ، فالاسم ينصب ، أما إذا عاد عليه ضميران أحدهما في موضع رفع والآخر في موضع نصب فللمتكلم الخيار ، إما أن يراعي المرفوع فيرفع الاسم المتقدم أو يراعي المنصوب فينصبه[4] ، وأكبر الظن « أن الاسم المتقدم ينصب أو يرفع بحسب قصد المتكلم أو ما تمليه ظروف القول ، فإن قصد تقديم المفعول لطروء شيء من الاهتمام عليه كان منصوبا لأنه مفعول مقدم ، وإن قصد التحدث عنه أو الإخبار عنه كان مرفوعا لأنه مسند إليه ... »[5] .

إذن فأثر تغير موقع المفعول في التركيب النحوي وذلك بتقدمه على الفعل أدى إلى :

1- جواز تغيير المعنى الوظيفي له إذ يجوز أن يعرب مبتدأ والجملة بعده خبر ولكن بعد اقترانها بضمير يعود عليه ليربط جملة الخبر بالمبتدأ و « الرفع على الابتداء أحسن لعدم تكلف الإضمار »[1] .
2- وجود باب (الاشتغال) في النحو العربي مما أدى إلى نشوء خلاف بين البصريين والكوفيين في ناصب الاسم المتقدم .
3- زيادة على ما سبق أضاف تقدم المفعول على فعله لمسة بلاغية إلى التركيب النحوي .

5- رتبة المستثنى :

(1) ينظر / الإنصاف في مسائل الخلاف : (المسألة 12) : 1 / 82 .
(2) ينظر / المصدر نفسه : 1/ 82 ، والبهجة المرضية في شرح الألفية ، السيوطي: 1 / 326 .
(3) قضايا نحوية : 175 .
(4) ينظر / الرد على النحاة : 105 – 106 .
(5) قضايا نحوية : 176 .
(1) شرح جمل الزجاجي : 1 / 347 .

المستثنى يأتي بعد المستثنى منه في الرتبة ؛ لكونه شيئا مخرجا من الحكم الذي نسب إلى المستثنى منه ، فإذا قلنا : (جاءني القوم إلا زيدا) أخرجنا (زيدا) من المجيء الذي نسب إلى القوم ، ومرتبة المخرج تكون بعد المخرج منه[2] ، إلا إن هذه الرتبة غير محفوظة ، إذ يجوز أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه[3] ، ولكن لهذا التغيير في الرتبة أثرا في التركيب النحوي ، فالمستثنى إذا جاء في كلام تام غير موجب ووقع بعد المستثنى منه وكان من جنسه جاز فيه وجهان إعرابيان : الأول : البدل من المستثنى منه ، والآخر النصب على الاستثناء[4] ، نحو : ما جاءني أحد إلا زيدا ، فـ (زيد) وقع بعد المستثنى منه في الكلام وهو (أحد) وهو من جنسه والكلام تام لكون المستثنى منه مذكوراً ، وبما أن الجملة واقعة في سياق نفي فالكلام غير موجب ، لذا يجوز أن نرفع (زيد) على البدلية من المستثنى منه (أحد) فيكون تابعا له في إعرابه لكون المستثنى بدلا من المستثنى منه[1] ، ويجوز أن ننصبه على الاستثناء ، وإذا عدلنا عن هذا الترتيب إلى تقديم المستثنى على المستثنى منه فإن لذلك أثراً في تغيير الإعراب فبعد أن كان المستثنى يتمتع بجواز أحد الوجهين الإعرابيين وهما : البدلية من المستثنى منه أو النصب على الاستثناء ، أصبح بتقدمه على المستثنى منه مقتصرا على وجه إعرابي واحد وهو النصب على الاستثناء ولا يجوز فيه أني يعرب بدلا من المستثنى منه ؛ لأن البدل لا يتقدم على المبدل منه[2] ، وإلى ذلك أشار سيبويه بقوله : « وذلك قولك : ما فيها إلا أباك أحد ، ومالي إلا إياك صديق . وزعم الخليل – رحمه الله – إنهم إنما حملهم على نصب هذا أن المستثنى إنما وجهه عندهم أن يكون بدلا ولا يكون مبدلا منه ؛ لأن الاستثناء إنما حده أن تدراكه بعد ما تنفي فتبدله ، فلما لم يكن وجه الكلام هذا حملوه على وجه قد يجوز إذا أخرت المستثنى ، كما أنهم حيث استقبحوا أن يكون الاسم صفة في قولهم : فيها قائماً رجل حملوه على وجه قد يجوز لو أخرت الصفة ... »[3] ، فواضح من هذا الكلام أن سيبويه يشير إلى أنَّ المستثنى إذا تقدَّم على المستثنى منه لم يجز فيه إلا النصب على الاستثناء الذي هو أحد الوجهين الجائزين في حال تأخر المستثنى عن المستثنى منه كما ذكر سابقا وهذا مفهوم من قوله : « حملوه على وجه قد يجوز إذا أخرت المستثنى » وشبه هذه المسألة بمسألة عدم جواز تقدم الصفة على الموصوف في قولنا : فيها رجل قائم أو قائما ، فيجوز في (قائم) الرفع على النعت أو النصب على الحال من رجل ، فإذا تقدم (قائم) على (رجل) لم يجز فيه إلا

(2) ينظر / شرح الرضي على الكافية : 2 / 84 ، والنحو الوافي : 2 / 293 .
(3) ينظر / شرح ابن عقيل : 1 / 546 ، والموقعية في النحو العربي : 130 .
(4) ينظر / المقتصد في شرح الإيضاح : 2 / 701 – 702 ، والنحو الوافي : 2 / 297 .
(1) ينظر / الكتاب : 2 / 335 ، وشرح المفصل : 2 / 79 .
(2) ينظر / الخصائص : 2 / 382 ، وشرح اللمع في النحو : 79 ، واللغة العربية معناها ومبناها : 207 .
(3) الكتاب : 2 / 335 .

النصب على الحال الذي هو أحد الوجهين الجائزين في حال تأخره ، ولا يجوز أن يكون نعتا لـ (رجل) ؛ وذلك لأن الصفة لا تتقدم على موصوفها[1] .

ومما ورد بالوجهين قوله تعالى : « ولا يلتفتن منكم أحد إلا امرأتك » (هود : 81) إذ قرئ لفظ (امرأتك) بالرفع على البدلية من الفاعل (أحد) ، وبالنصب على الاستثناء من (أحد) أو من لفظ (أهلك) المتقدم في الآية ، والتقدير – والله أعلم – (فأسر بأهلك إلا امرأتك)[2] .

أما ما ورد فيه تقدم المستثنى على المستثنى منه فقول الشاعر كعب بن مالك الأنصاري : [البسيط]

الناس ألب علينا فيك ليس لنا إلا سيوف وأطراف القنا وزر[3]

والشاهد فيه تقدم المستثنى (السيوف) على المستثنى منه (وزر) فلم يجز في المستثنى إلا النصب على الاستثناء ؛ لأنه تقدم على المستثنى منه فامتنع أن يكون بدلا منه[4] .

إذن فللموقع الأصيل للمستثنى – أعني تأخره عن المستثنى منه – أثر في إعرابه ، إذ يجوز فيه وجهان إعرابيان كما ذكر آنفا ، وإذا تغير هذا الترتيب وذلك بتقدم المستثنى على المستثنى منه فإن ذلك سيؤثر في الوجهين الإعرابيين الجائزين في حال تأخره عن المستثنى منه وهما : البدل والاستثناء فيجعل أحدهما واجبا والآخر غير جائز ، فأما الواجب فهو الاستثناء وأما غير الجائز فهو البدل .

(1) ينظر / المصدر نفسه : 2 / 122 .
(2) ينظر / معاني القرآن للفراء : 2 / 24 ، وإملاء ما منَّ به الرحمن في وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن : 2 / 44 .
(3) ديوان كعب بن مالك : 43 .
(4) ينظر / هامش الكتاب : 2 / 336 .

تشتمل تراكيب اللغة على قرائن تعين على معرفة المعنى الذي يتضمنه التركيب ، ومن شأن هذه القرائن أيضاً أن تمنع حدوث لبس في الكلام ، والأداة واحدة من هذه القرائن الشكليَّة [1] ، إذ من شأنها أن تغير معنى التركيب النحوي الداخلة عليه ، فهي تقوم بوظيفة الربط بين عناصر الجملة التي تدخلها ، أو بين الجمل .

ومعنى الأداة في هذا الفصل أعمُّ من الحرف ، فالحرف لفظ يقيِّدنا بما هو قسيم للاسم والفعل في الاصطلاح ، والمقصود به ما كان زائداً على الأصول الإفرادية والتركيبية ، أما الأداة فيدخل فيها زيادة على الحرف الاسم والفعل ، لأنَّ الأدوات في العربيَّة ليست حروفاً فحسب ، بل قد تكون أسماءً أو أفعالاً ، نحو : أسماء الشرط ، وأسماء الأفعال ، والاستثناء .

والأداة في اللغة : الآلة الصغيرة[2] ، وفي مفهوم النحويين « كلمة تؤدي وظيفة نحويَّة عامَّة ، وهذه الوظيفة تتضح بالتعبير عن المعنى النحوي العام للجمل والأساليب »[3] ، و« تستعمل للربط بين الكلام ، أو للدلالة على معنى في غيرها ، وهي كثيرة الدوران في الكلام ، عظيمة الاستخدام في اللغة ، فلا تكاد تخلو جملة أو عبارة من حرف جر أو عطف أو أداة تأكيد أو نفي أو استفهام أو نحو ذلك »[4] . ولاشكَّ في أنَّ التعليق هو الوظيفة العامة التي تقوم بها الأداة أي أنَّها تقوم بتلخيص العلاقة بين أجزاء الجملة المختلفة ، « والتعليق بالأداة أشهر أنواع التعليق في اللغة العربية الفصحى ، فإذا استثنينا جملتي الإثبات والأمر بالصيغة (قام زيدٌ ، وزيدٌ قامَ ، وقمْ) وكذلك بعض جمل الإفصاح ، فإننا سنجد كل جملة في اللغة الفصحى على الإطلاق تشكل في تلخيص العلاقة بين أجزائها على الأداة »[1] ، ويذكر الدكتور مهدي المخزومي أنَّ الأدوات « كلمات إذا أخذت مفردة غير مؤلفة ، فليس لها دلالة على معنى ، ولا تدل على معانيها إلا في أثناء الجملة »[2] ، أي أنَّها لا تدل على معانٍ معجميَّة ، ولكنَّها تدلُّ على معنىً وظيفي عام هو التعليق مثلما ذكر آنفاً ، ثمَّ تختص كل طائفة منها تحت هذا العنوان بوظيفة خاصَّة نحو : أدوات الاستفهام ، وأدوات الشرط ، وأدوات التوكيد ، والنفي ، « فالأداة تكتسب معناها

(1) ينظر / مقالات في اللغة والأدب : 170 – 171 .
(2) ينظر / لسان العرب : 1 / 65 ، مادة (أدا) .
(3) أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة : 262 ، وينظر / دراسات في الأدوات النحوية : 68 .
(4) القرينة في اللغة العربية : 134 .
(1) اللغة العربية معناها ومبناها : 123 .
(2) في النحو العربي (قواعد وتطبيق) : 37 .

من السياق الذي توضع فيه ، فدلالتها مرهونة بوجودها في السياق »[3] ، لذلك قال النحاة : إنَّ الحرف ليس له معنى في نفسه ، ولكن له معنى في غيره[4] .

ومسألة النظر في معاني الأدوات الداخلة في التراكيب اللغوية ليست حديثة ، بل نشأت في ركاب تفسير القرآن الكريم ، إذ « كان علماء العربية والمفسرون يفصِّلون المعاني المختلفة للأداة الواحدة في النصوص القرآنيَّة »[5] ، وقد أولى سيبويه مسألة دور الأدوات في التركيب عنايته ، وكان أصحاب الحروف والمعاني عيالاً عليه ، وفي الكتاب مادة ضخمة من تلك الظواهر الشكليَّة ، فهو لا يمر بأداة إلا يجد لها باباً ؛ مفردةً كانت أم كركَّبة ، كما يتلمَّس لها معنىً تركيبياً ، ويبين ما تقوم به فيه ، وما الذي يحدث في حال رفعها من التركيب ، وما الأوجه النحوية التي قد تنشأ بسبب وجودها فيه ، فيقول على سبيل التمثيل : « وتكون (لا) نفياً لقوله (يفعلُ)، ولم يقع الفعل ، فتقول : لا يفعلُ ، وقد تغير الشيء عن حاله كما تفعل (ما) ، وذلك قولك : (لولا) صارت (لو) في معنى آخر ، كما صارت حين قلت (لو ما) تغيَّرت كما تغيَّرت حيث بما ، وإن بما »[1] ، فهذا نص صريح على أثر (لا) في تغيير معنى (لو) ومن ثمَّ تغير معنى التركيب بتغيّر معنى (لو) .

ومهما يكن من أمر فإنَّ المقصود بالأداة كل لفظة تدخل في التركيب اللغوي ، وتؤثر فيه من خلال تغيير معنى أو رفع لبس أو توجيه التركيب توجيهاً نحوياً أو بلاغياً ، ولبيان أثر الأداة في نظريَّة المعنى في التركيب ، ودورها في الدلالة عليه ، وجهود سيبويه في تبويبها وترتيبها وتفصيل معانيها الإفراديَّة والتركيبيَّة عقدت الفصل الآتي .

(3) القرينة في اللغة العربية : 135 .
(4) ينظر / شذور الذهب في معرفة كلام العرب : 35 – 36 .
(5) الجنى الداني في حروف المعاني : 3 .

(1) الكتاب : 4 / 222 .

المبحث الأول :

الأدوات الأحاديـــّة

1 – الهمزة :

إنَّ الهمزة قد تكون للاستفهام فتصبح لها دلالة في التركيب ، وقد تكون لغير الاستفهام ، ولها دلالة صرفيَّة عندما تكون جزءاً من صيغتي (التعجب) ، و(التفضيل) ، وعندما تجعل الفعل اللازم متعدياً ، فهي تعد أصلاً للاستفهام ؛ « وذلك لأنَّها حرف الاستفهام الذي لا يزول عنه إلى غيره ، وليس للاستفهام في الأصل غيره »[1] ، وهي حرف مهمل ، وتستعمل للنداء أيضاً ، وما عدا الاستفهام والنداء من أقسام الهمزة لا يعدُّ من حروف المعاني[2] ، فمن أثرها في التركيب عندما تكون استفهاماً دخولها على الفعل (تقول) فتجعله مشبَّهاً بـ (تظن) في العمل والمعنى ، يقول سيبويه : « واعلم أنَّ (قلت) إنَّما وقعت في كلام العرب على أن يحكى بها ، وإنَّما تحكي بعد القول ما كان كلاماً لا قولاً ، نحو : قلت زيدٌ منطلقٌ ، لأنَّه يحسن أن تقول : زيدٌ منطلقٌ ، ولا تدخل (قلتُ) وما لم يكن هكذا أسقط القول عنه ... وكذلك جميع ما تصرَّف من فعله ، إلا (تقول) في الاستفهام شبهوها بـ (تظن) ... فإنَّما جعلت كـ (تظن) كما إنَّ (ما) كـ (ليس) في لغة أهل الحجاز ما دامت في معناها ، وإذا تغيَّرت عن ذلك أو قدِّم الخبر رجعت إلى القياس وصارت اللغات فيها كلغة تميم »[3] ، فمعنى القول (النطق والتلفظ) فإذا دخلت عليه همزة الاستفهام فإنَّه يتغيَّر من معناه إلى معنى (الظن) وحينئذ تسري عليه أحكام الفعل القلبي (ظنَّ) من تعليق وإلغاء ؛ « وذلك أنَّ القول والظن يدخلان على جملة فتصورهما في القلب هو الظن أو العلم ، والعبارة عنها باللسان هو القول ، ومن ذلك قول القائل : هو قول فلان ومذهب فلان ، فإذا قلت : أتقول زيداً منطلقاً ؟ فإنَّما تريد أن تستفهمه عن ظنِّه ، لأنَّ أكثر ما يقول الإنسان لمخاطبه : أتقول : كذا وكذا ؟ وما تقول في كذا ؟ وهو إنَّما يريد به ما يعتقد إلى أي شيء تذهب ، ألا ترى أنَّك لو قلت لفقيه : ما تقول في تحريم المسكر ، فقال لك : أنا أقول بتحريم القليل منه ، لكان معناه أعتقد هذا أو أذهب إليه ، وكثر هذا المعنى فأجروه مجرى الظن »[1] ، وتبع النحاة سيبويه فوضعوا شروطاً لعمل (تقول) عمل (ظنَّ) ، هي[2] :

---

(1) الكتاب : 1 / 99 .
(2) ينظر / الجنى الداني في حروف المعاني : 30 ، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب : 1 / 11 .
(3) الكتاب : 1 / 122 .
(1) النكت في تفسير كتاب سيبويه : 1 / 254 .
(2) ينظر / الكتاب : 1 / 122 ، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : 1 / 406 – 407 ، والنحو الوافي : 2 / 49 .

1. أن يكون الفعل مضارعاً .
2. أن يكون للمخاطب بأنواعه المختلفة (المفرد وغير المفرد ، والمذكَّر والمؤنث) لأنَّ المخاطب لا يستفهم إلا عن ظنِّه ، فهو لا يكاد يستفهم عن ظن غيره .
3. أن يكون مسبوقاً بأداة استفهام اسماً كانت هذه الأداة أم حرفاً .
4. أن لا يفصل بين الاستفهام والمضارع فاصل غير الظرف ، والجار والمجرور ، ومعمول الفعل ؛ لأنَّ هذه الأشياء إذا فصلت بين الاستفهام والفعل المضارع لم يضر هذا الفصل في عمل (تقول) عمل (تظن) لأنها ليست بأجنبيَّة عن الفعل ، نحو قول الشاعر (الكميت بن زيد الأسدي) :

[الوافر]

أجهّالاً تقول بني لؤيٍ لعمرُ أبيك أم متجاهلينا[3]

الشاهد فيه : (أجهّالاً تقول ...) ، إذ فصل بين الاستفهام والفعل ، وهذا لا يضر في عمل (تقول) ؛ لأنَّ الفاصل ليس بأجنبي عن الفعل ، بل هو معمول له ، ولكنَّه تقدَّم عليه للاهتمام .

فالاستفهام هو الذي سوَّغ لـ (تقول) أن يعمل عمل (ظنَّ) ، فالظن يكون للشك واليقين[1] ، والاستفهام يدل على الشك ؛ « ... لأنَّ الغالب أن المستفهم شاك ، وأنه يستفهم من بحضرته ليخبره ... »[2]، لذلك فقد يكون الشك الموجود في الاستفهام هو الرابط بين الفعل (تقول) والفعل (ظنَّ) من حيث العمل .

ومثال ما اجتمعت فيه الشروط المذكورة قول الشاعر (هدبة بن الخشرم العذري)

[الرجز]

متى تقول القلص الرواسما يحملن أمَّ قاسم وقاسما[3]

الشاهد فيه : (تقول) ، إذ عَمِلَ عمل (تظنّ) بعد أن استوفى جميع شروط العمل المذكورة آنفاً[4] .

إذن الفعل (تقول) إذا استوفى جميع الشروط فإنَّه يجوز أن يعمل عمل (تظن) فينصب مفعولين بعده ، نحو : أتقول زيداً منطلقاً ؟ ويجوز رفعهما على الحكاية ، نحو : أتقولُ (زيدٌ منطلقٌ)[5] ، إلا أنَّ هذا لا يعني أنَّك « تقول أية عبارة متى شئت ، وإنَّما ذلك

---

(3) ديوانه : 295

(1) ينظر / ارتشاف الضرب من لسان العرب : 4 / 2100 .

(2) اللباب في علل البناء والإعراب : 1 / 252 .

(3) ديوانه : 129 ، وينظر : شرح حماسة التبريزي : 2 / 46 ، والبيت على غير ما يرويه النحاة :

متى يقود الذبل الرواسما والجلّة الناجية العواهما

(4) هناك قبيلة تسمى (سليم) مذهبها إجراء القول مجرى الظن مطلقاً سواء وجدت هذه الشروط أم لم توجد . ينظر / الكتاب : 1 / 124 ، وجامع الدروس العربية : 3 / 426 .

(5) ينظر / شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : 1 / 406 .

بحسب القصد والمعنى ، فإنْ قصدت التلفظ بالعبارة نفسها ، فليس لك إلا أن ترفع ، وإن أردت معنى الظن أي أردت ذكر معنى الجملة لا لفظها ، فليس لك إلا أن تنصب فقولك : (أتقول : زيدٌ منطلقٌ) معناه اتتلفظ بهذه العبارة ؟ وقولك (أتقول زيداً منطلقاً) معناه أتظن هذا الأمر ؟ ... وكذلك ما يذكر بالنسبة إلى لغة سليم ، من أنَّهم يجرون القول مجرى الظن مطلقاً ليس معناه أنهم يجرون ذلك من دون نظر إلى المعنى ، بل لا ينصبون إلا إذا أرادوا معنى الظن ، وقصدوا معنى الجملة فإن قصدوا التلفظ بها لم يكن إلا الرفع »[1] ، فالمعول عليه في عمل (تقول) عمل (تظن) زيادة على الشروط المذكورة آنفاً هو المعنى الذي يقصده المتكلم ، فإن كان قصده التلفظ والنطق فحسب رفع ما بعد القول ، وإن كان قصده الاعتقاد والظن نصبه وأجرى القول مجرى الظن في بقيَّة أحكامه .

أما عندما تكون الهمزة ضمن تركيبي (التعجب) و (التفضيل) فإنَّها تقوم بوظيفة التقريب بين دلالات التركيبين ، يقول سيبويه : « ويتم أفعل اسماً ، وذلك قولك : هو أقول الناس وأبيع الناس ، وأقول منك وأبيع منك ... ويتم في قولك : ما أقوله و أبيعه ؛ لأنَّ معناه معنى أفعل منك وأفعل الناس ؛ لأنك تفضله على من لم يجاوز أن لزمه قائل وبائع ، كما فضَّلت الأول على غيره وعلى الناس ... وكذلك أفعل به ؛ لأنَّ معناه معنى ما أفعله ، وذلك قولك : أقول به وأبيع به »[2] ، فسيبويه أشار إلى وجود علاقة بين صيغتي التعجب والتفضيل في المعنى واللفظ ، فمثلاً يقال في بناء التفضيل (أقول الناس) : أقول منك ، ثم يصاغ منه : ما أقوله ، لأنَّ معناه معنى (أفعل منك ، وأفعل الناس) لأنَّك تفضله على من لم يجاوز أن لزمه قائل ، كما فضَّلت الأول على غيره وعلى الناس ، ثمَّ يصاغ منه (أفعل به) ؛ لأنَّ معناه معنى (ما أفعله) فيقال : أقولْ به[3] .

ويبدو من ذلك أنَّ الهمزة هي التي قامت بوظيفة اشتراكهما في دلالات متقاربة .

ومن المعاني التي حملتها الهمزة في الترتيب اللغوي أنَّها واقية لصوت مد يراد الحفاظ على مده ، ومن هذه الأصوات (ألف التأنيث الممدودة) ، يقول سيبويه : « وليس شيء من الحروف أوسع مخارج منها ، ولا أمد للصوت ، فإذا وقفت عندها لم تضمها بشفة ولا لسان ولا حلق كضم غيرها ، فيهوي الصوت إذا وجد متسعاً حتى ينقطع آخره في موضع الهمزة »[1] ، وبما إنَّ هذه الألف تقع في آخر الكلمة فهي عرضة لجور الاستعمال ووصل الكلام عليها فتتعرض لتقصير أو سقوط لذلك « استطاعت اللغة أن تكسع الكلمة المختومة بألف تأنيث ممدودة بما يقيها ذلك ، وهي

(1) معاني النحو : 2 / 25 .
(2) الكتاب : 4 / 350 .
(3) ينظر / المنهج الصوتي للبنية العربية : 118 .

(1) الكتاب : 4 / 176 .

الهمزة ، ووظيفة هذه الهمزة بعد الألف هي وقايتها جور الاستعمال وتعرضها للسقوط أو القصر »[2] .

وكذلك الحال في (واو) الجماعة في الفعل ، يقول سيبويه : « وزعم الخليل أنَّهم لذلك قالوا : ظلموا ورموا ، فكتبوا بعد الواو ألفاً »[3] ، فالواو الدالة على الجمع هي في الواقع ضمة ممطولة ؛ لأنَّها امتازت بشيء من الطول ، ولكي تحافظ الواو على هذه الميزة أي (المد والطول) لابدَّ من وجود همزة بعدها لتكون واقية لهذا المد والطول ، فالهمزة تنشأ بقطع صوت المد بعد مده ومطله ، لذا رسمت هذه الهمزة بصورة ألف ، وهذا هو رأي الخليل وتفسيره[4] .

ومن آثار الهمزة أيضاً أنَّها تجعل الفعل اللازم متعدياً ، قال سيبويه : « تقول دخل وخرج وجلس فإذا أخبرت أنَّ غيره صيَّره إلى شيء من هذا قلت : أخرجه وأدخله وأجلسه »[1] ، فالهمزة جعلت الفعل اللازم متعدياً إلى مفعول واحد كما في الأمثلة التي ذكرها سيبويه ، وإذا دخلت على فعل متعدٍ إلى مفعول واحد جعلته متعدياً إلى مفعولين نحو : أعطى عبد الله زيداً درهماً ، وإلى ثلاثة مفاعيل إذا كان متعدياً إلى مفعولين نحو : أرى الله بشراً زيداً أباك[2] .

وللهمزة أثر في عمل الفعل المتعدي إذا تعلقه عن العمل في حال دخولها في تركيبه ، يقول سيبويه : « هذا باب ما لا يعمل فيه ما قبله من الفعل الذي يتعدى إلى المفعول ولا غيره ؛ لأنَّه كلام قد عمل بعضه في بعض ، فلا يكون إلا مبتدأ لا يعمل فيه شيء قبله ؛ لأنَّ ألف الاستفهام تمنعه من ذلك ، وهو قولك : قد علمت أعبد الله ثمَّ أم زيد ... فهذا في موضع مفعول ، كما أنَّك إذا قلت : عبد الله هل رأيته ، فهذا الكلام في موضع المبني على المبتدأ الذي يعمل فيه فيرفعه »[3] ، فدخول الهمزة علّق الفعل المتعدي عن العمل في مفعوله ، والتعليق : هو منع العامل من العمل لفظاً لكنَّه عامل معنى وتقديراً[4] ، ويرجع سبب تعليق عمل الفعل عن مفعوله - إذا دخلت على المعمول همزة الاستفهام - إلى أنَّ موقع هذه الهمزة صدر الكلام ، فلما دخلت على المفعول قطعته عما قبله ، وأصبح الكلام جملة مستقلة ، فمنعت الفعل قبلها من أن يعمل فيه لفظاً رعاية لأصل هذه الهمزة[5] .

---

(2) ينظر / قضايا نحوية : 197 .
(3) الكتاب : 4 / 176 .
(4) ينظر / قضايا نحوية : 198 .

(1) الكتاب : 4 / 55 .
(2) ينظر / شرح الجمل للزجاجي : 39 ، وشرح شافية ابن الحاجب : 1 / 249 ، ومدخل إلى دراسة الصرف العربي : 47 .
(3) الكتاب : 1 / 235 – 236 .
(4) ينظر / شرح الرضي على الكافية : 4 / 159 .
(5) ينظر / المقتصد في شرح الإيضاح : 1 / 499 ، وشرح الرضي على الكافية : 4 / 160 ، ومعاني النحو : 2 / 32 .

وقد عدَّ الدكتور تمّام حسان الهمزة واحدة من التعبيرات الشكليَّة التي تعبر عن الجهة في اللغة العربية ، إذ يقول : « فالهمز والتضعيف وتشديد العين وحروف الزيادة فيما زاد على الثلاثة والإضافات الظرفية ، والحال ، والتمييز تعبيرات شكلية عن الجهة في اللغة العربية ، بمعنى أنَّها تقييد لعموم الدلالة بما يفيد النظر إلى جهة معينة في تطبيق فهم الفعل »[1] .

لذا يمكن القول : إنَّ الهمزة :

1. أثَّرت في الفعل (تقول) فجعلته يعمل عملاً لم يكن له قبل دخولها عليه ، وغيَّرت معناه إلى (الظن ، والاعتقاد) .
2. أسهمت في صياغة فعل التعجب واسم التفضيل ، فكانت جزءاً من بناء الفعل والاسم للدلالة على أمر لم يكن قبل دخولها فشكلت ظاهرة شكليَّة لها دلالة أخرى .
3. جاءت واقية للألف الممدودة ، وواو الجماعة ، إذ حافظت الهمزة على مد هذين الصوتين ، وحفظتهما من السقوط والتقصير .
4. أثَّرت في الفعل اللازم فجعلته متعدياً إلى واحد ، والمتعدي إلى واحد فجعلته متعدياً إلى اثنين ، والمتعدي إلى اثنين فجعلته متعدياً إلى ثلاثة مفاعيل .
5. علَّقت الفعل عن العمل فيما بعده ، وهو أمر معنوي .

2 – السين :

يقول سيبويه : « وتقول سيفعل ذلك وسوف يفعل ذلك ، فتلحقها هذين الحرفين لمعنى ، كما تلحق الألف واللام الأسماء للمعرفة »[1] ، فدخول السين مختص بالفعل المضارع ، وهذا الدخول لزم منه الحصول على معنى غير موجود فيه قبل دخول السين عليه ، وكما أنَّ (أل) إذا دخلت على الاسم أفادته التعريف ، وهذا المعنى غير موجود في الاسم قبل دخول (أل) عليه ، وكذلك دخول السين أو سوف ، والمعنى المستفاد من هذا الدخول هو دلالته على المستقبل ، يقول سيبويه : « .... وإذا قال سيذهب فإنَّه دليل على أن يكون فيما يستقبل من الزمان »[2] ، فالفعل (يذهب) يدل على الزمن الحاضر ، ولكنَّه بعد

(1) مناهج البحث في اللغة : 212 ، والمقصود من الجهة : « ما يشرح موقفاً معيناً في الحدث الفعلي ، ويكون ذلك بإضافة ما يفيد تخصيص العموم في هذا الفعل ، ويقابلها في الانجليزية (Aspect) » . المصدر نفسه : 211 .

(1) الكتاب : 1 / 14 .
(2) المصدر نفسه : 1 / 35 .

دخول (السين) عليه صار يدل على الزمن المستقبل ، أي أنَّ هذه السين أخلصته للاستقبال بعد أن كان للحال[3] ، أي عند التصاقها بالفعل تحول الزمن الشائع (الحال والاستقبال) إلى الزمن المتخصص (الاستقبال)[4] ، لذلك سمي (السين وسوف) حرفي تنفيس ومعناه التوسيع لأنَّهما تقلبان المضارع من الزمن الضيق وهو (الحال) إلى الزمن الواسع وهو (الاستقبال)[5] .

وهناك دلالة أخرى مستفادة من دخول السين على الفعل المضارع وهي دلالة التوكيد ، يقول سيبويه : « ومن تلك الحروف أيضاً سوف يفعل ؛ لأنَّها بمنزلة السين التي في قولك سيفعل ، وإنما تدخل هذه السين على الأفعال ، وإنما هي إثبات لقوله لن يفعل ، فأشبهتها في أن لا يفصل بينها وبين الفعل »[1] ، وقال أيضاً : « والسين التي في قولك سيفعل ، وزعم الخليل أنها جواب لن يفعل »[2] ، فمن المعروف أن (لن) تستعمل في العربية لنفي المستقبل نفياً مؤكداً[3] ، فإذا أردنا أن نثبت ما نفي بـ (لن) استعملنا (السين) ، أو (سوف) لأنَّهما إثبات لـ (لن) ، ولن نقيضتهما[4] .

إذن (السين) أثَّرت في دلالة الفعل المضارع الداخلة عليه ، إذ أخلصته للاستقبال بعد أن كان للحال والاستقبال زيادة على ذلك أعطت الفعل توكيداً للمعنى الذي يدل عليه[5] .

---

(3) ينظر / الجنى الداني في حروف المعاني : 59 ، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب : 1 / 121 ، ودروس في المذاهب النحوية : 21 .
(4) ينظر / كتاب معاني الحروف : 43 ، والزمن واللغة : 162 ، 163 .
(5) ينظر / شرح المفصل : 8 / 148 ، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب : 1 / 121 ، ودلالة اللواصق التصريفية في اللغة العربية : 254 .

(1) الكتاب : 3 / 115 .
(2) المصدر نفسه : 4 / 217 .
(3) ينظر / حروف المعاني : 8 ، والمقتصد في شرح الإيضاح : 2 / 1050 ، وشرح الرضي على الكافية : 4 / 38 .
(4) ينظر / النكت في تفسير كتاب سيبويه : 2 / 759 .
(5) ينظر / معاني النحو : 4 / 21 .

3 – الفـاء :

تستعمل للعطف مثل (الواو، وثمَّ) ، ولكنَّها تختلف عنهما إذ لكلِّ أداة معنى مستقل عن الأخرى ، يقول سيبويه : « ومنه : مررت برجل راكب وذاهب ، استحقَّهما لا لأنَّ الركوب قبل الذهاب ، ومنه : مررت برجل راكب فذاهب ، استحقهما إلا انَّه بيَّن أنَّ الذهاب بعد الركوب ، وأنَّه لا مهلة بينهما وجعله متصلاً به ، ومنه : مررت برجل راكب ثمَّ ذاهب ، فبيَّن أنَّ الذهاب بعده ، وأنَّ بينهما مهلة وجعله غير متصل به ، فصيَّره على حدة »[1] ، فدلالة الفاء تختلف عن دلالة (الواو ، وثمَّ) ، فجملة : (مررت برجل راكب فذاهب) أفادت الفاء فيها الترتيب بين المعاني ، إذ إنَّ الذهاب يأتي بعد الركوب مباشرة من دون مهلة زمنيَّة فاصلة ، وهذا هو معنى الفاء العاطفة[2] ، فإذا غيِّرت هذه الفاء ، ووضع مكانها (الواو) اختلفت الدلالة وأصبح الركوب والذهاب صفتين للرجل لا على سبيل الترتيب ، وهذا ما تدلُّ عليه (الواو) العاطفة[3] ، فقد يكون راكباً قبل أن يكون ذاهباً ، و بالعكس ، أو أن يكون راكباً وذاهباً في آنٍ معاً ، أو يكون لا راكباً ولا ذاهباً الآن ، ولكنَّه من صفاته الركوب والذهاب ، وفي هذا المعنى يقول سيبويه : « ... قولك : مررت بعمرٍو وزيدٍ ، وإنَّما جئت بالواو لتضمَّ الآخر إلى الأول وتجمعهما ، وليس فيه دليل على أنَّ أحدهما قبل الآخر ، والفاء وهي تضم الشيء إلى الشيء كما فعلت الواو ، غير أنَّها تجعل ذلك متسقاً بعضه في إثر بعض ، وذلك قولك : مررت بعمرٍو فزيدٍ فخالدٍ ، وسقط المطر بمكان كذا وكذا ، فمكان كذا وكذا ، وإنَّما يقرو أحدهما بعد الآخر »[4] ، فسيبويه يفرق من جهة الدلالة بين الواو والفاء في هذا النص ، فالواو تدل على مجرد الجمع بين المتعاطفين ، أما (الفاء) فتفيد الجمع بين المتعاطفين مع الترتيب بينهما من دون مهلة ، فـ « هي توجب أنَّ الثاني بعد الأول ، ,أنَّ الأمر بينهما قريب »[1] ، إذن وضع حرف عطف محل حرف عطف آخر يؤدي إلى تغيير المعنى إلى معنى حرف العطف الجديد .

وفي أثر (الفاء) في التركيب ، يقول سيبويه : « أيُّها تشاء لك ، فتشاء صلة لأيُّها حتى كمل اسماً ، ثم بنيت (لك) على (أيُّها) كأنَّك قلت : الذي تشاء لك ، وإن أضمرت الفاء جاز ، وجزمت (تشاء) ، ونصبت (أيُّها) ، وإن أدخلت الفاء قلت : أيّها تشاء فلك ، لأنَّك إذا جازيت لم يكن الفعل وصلاً ، وصار بمنزلته في الاستفهام إذا قلت : أيها تشاء ؟

---

(1) الكتاب : 1 / 429 .
(2) ينظر / حروف المعاني : 39 ، وكتاب معاني الحروف : 43 ، والجنى الداني في حروف المعاني : 61 ، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب : 1 / 140 - 141 .
(3) ينظر / حروف المعاني : 36 ، والمقتصد في شرح الإيضاح : 2 / 938 ، والجنى الداني في حروف المعاني : 158 .
(4) الكتاب : 4 / 216 – 217 .
(1) المقتضب : 1 / 10 .

» [2] فالفاء غيَّرت معالم الجملة بعد دخولها عليها ، فقبل دخول الفاء كانت الجملة اسمية فيها تحقق النسبة وثبوتها ودوامها ، ولكن بعد دخول الفاء عليها أصبحت شرطيَّة ليس فيها تحقق أو عدم تحقق ، وكل ما تدل عليه أنَّه يجوز أن تقع ، ويجوز أن لا تقع ، فكلا الأمرين محتمل لا رجحان لأحدهما على الآخر ، فتحقق الجواب مرهون بتحقق فعل الشرط ، وهذا التغيير كله بسبب دخول الفاء فيه .

وتدخل الفاء على نحو قولنا : (عبد الله اضربه) ، فتنشأ أوجه إعرابية للاسم ، يقول سيبويه : « وقد يكون في الأمر والنهي أن يبنى الفعل على الاسم ، وذلك قولك : عبد الله اضربه ، ابتدأت عبد الله فرفعته بالابتداء ، ونبهت المخاطب له لتعرفه باسمه ، ثمَّ بنيت الفعل عليه كما فعلت ذلك في الخبر ... فإذا قلت : زيد فأضربه لم يستقم أن تحمله على معنى الابتداء ، ألا ترى لو أنَّك قلت : زيد فمنطلق لم يستقم ، فهو دليل على أنه لا يجوز أن يكون مبتدأ ، فإن شئت نصبته على شيء هذا تفسيره ، كما كان ذلك في الاستفهام ، وإن شئت على عليك ، كأنَّك قلت : عليك زيداً فاقتله . وقد يحسن ويستقيم أن تقول : عبد الله فاضربه ، إذا كان مبنياً على مبتدأ مظهر أو مضمر ، فأما في المظهر فقولك : هذا زيد فاضربه ، وإن شئت لم تظهر هذا ، ويعمل كعمله إذا أظهرته ، وذلك قولك : الهلال والله فانظر إليه ، كأنَّك قلت : (هذا الهلال) ثم جئت بالأمر »[1] ، فالأوجه الإعرابية التي ذكرها سيبويه في المبتدأ إنَّما كانت بسبب دخول الفاء في التركيب ، فإذا نصب الاسم في قولنا : زيداً فاضربه ، فهو أمّا أن يكون مفعول به لاسم الفعل (عليك) ، والتقدير : عليك زيداً فاضربه ، والفاء تكون استئنافية ، أو يكون منصوباً بفعل محذوف وأدخلت الفاء في فعل الأمر « لأن حكم الأمر أن يكون الفعل فيه مقدَّماً ، فلما قدَّمت الاسم أضمرت الفعل ، وجعلت الفاء جواباً له ، وتقدير الكلام على المعنى : تأهبْ فاضرب زيداً ، وكذلك إذا قلت : زيداً فاضرب فهو على هذا التقدير »[2] ، أما في حال رفع الاسم ؛ فإنَّه يكون خبراً لمبتدأ محذوف ، والتقدير : هذا زيدٌ فاضربه . أما إذا كان المبتدأ يحمل معنى الجزاء فيجوز دخول الفاء في خبره مع بقاء المبتدأ مبتدأً ، والخبر خبراً[3] ، يقول سيبويه : « وتقول : اللذين يأتيانك فاضربهما ، تنصبه كما تنصب (زيداً) ، وإن شئت رفعته على أن يكون مبنياً على مظهر أو مضمر ، وإن شئت كان مبتدأ ، لأنَّه يستقيم أن تجعل خبره من غير الأفعال بالفاء ، ألا ترى أنَّك لو قلت : الذي يأتيني فله درهم ، والذي يأتيني فمكرم محمود كان حسناً ، ولو قلت : زيد فله درهم ، لم يجز ، وإنما جاز ذلك لأنَّ قوله : الذي يأتيني فله درهم في معنى الجزاء ، فدخلت الفاء في خبره كما تدخل في خبر الجزاء »[4] ،

---

(2) الكتاب : 2 / 398 .
(1) الكتاب : 1 / 138 ، وينظر / الرد على النحاة : 104 .
(2) النكت في تفسير كتاب سيبويه : 1 / 265 .
(3) ينظر / المفصل في صنعة الإعراب : 47 ، والمسائل النحوية والصرفية التي تحتمل وجهين أو أكثر في كتاب سيبويه : 1 / 69 .
(4) الكتاب : 1 / 139 – 140 .

فدخول الفاء في خبر المبتدأ الذي يحمل معنى الجزاء لم يعدد فيه ألأوجه الإعرابية ، وصار خبره كالجواب له فوقعت فيه الفاء .

ومن مواضع الفاء أيضاً أن تكون رابطة لجواب الشرط غير الصالح لأن يكون جواباً ، يقول سيبويه : « واعلم أنَّه لا يكون جواب الجزاء إلا بفعل أو بالفاء ، فأما الجواب بالفعل فنحو قولك : إن تأتني آتكَ ، وإن تضربْ أضربْ ونحو ذلك ، وأما الجواب بالفاء فقولك : إن تأتني فأنا صاحبك ، ولا يكون الجواب في هذا الموضع بالواو ولا ثمَّ »[1] .

فالفاء الواقعة في جواب الشرط هي أداة تستعمل وصلاً يتوصل بها إلى ربط الجزء الثاني بالجزء الأول من جملة الشرط ، وذلك في كل جملة لا تصلح أن تكون جواباً للشرط[2] ، وعدم صلاحية الجواب للشرطية يكون لأسباب منها[3] :

1. أن يكون الجواب جملة اسمية ، نحو قوله تعالى : { إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ } (المائدة 118) .
2. أن يكون الجواب جملة فعلية فعلها طلبي أو جامد ، نحو قوله تعالى : { وَإِن جَنَحُواْ لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا } (الأنفال61) ، و { وَمَن يَكُنِ الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِيناً فَسَاء قِرِيناً } (النساء38) .
3. أن يكون الجواب فعلاً ماضياً مقروناً بقد ، نحو قوله تعالى : { قَالُواْ إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُ مِن قَبْلُ } (يوسف77) .
4. أن يكون الجواب مقروناً بحرف استقبال ، نحو قوله تعالى : { وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللّهُ مِن فَضْلِهِ } (التوبة 28) ، و { وَمَا يَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوْهُ } (آل عمران 115) .
5. أن يكون مقروناً بحرف له الصدر في الكلام ، نحو قول الشاعر (أبي العطاء السندي) : [الطويل]

فإن تمس مهجور الفناء فربَّما أقام به بعد الوفود وفود[1]

والسبب في عدم صلاحية هذه الجمل أن تكون شرطاً هو أنَّ الجملة الاسمية تدل على تحقيق النسبة وثبوتها ودوامها ، والفعل الطلبي فيه نص على طلب إحداث الفعل فوراً ، والفعل الماضي يدل على التحقيق والثبوت ، وأما المقرون بحرف مصدري فإنَّه يدل على أنَّ الحدث سيتحقق فيما يجيء من الزمان ، وليس هناك احتمال آخر ، والمقرون بحرف له صدارة في الكلام فإنَّه يوهم أنَّ الكلام مستأنف ، وهذا كله يتعارض مع دلالة جملة جواب

(1) الكتاب : 3 / 63 .
(2) ينظر / في النحو العربي (قواعد وتطبيق) : 124 – 125 .
(3) ينظر / مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : 1 / 143 – 144 ، وشرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ : 350 – 351 ، والنحو الوافي : 4 / 429 .

(1) البيت في شرح ديوان الحماسة للتبريزي : 2 / 295 ، ومراتب النحويين : 55 .

الشرط التي ليس فيها شيء يتحقق أو لا يتحقق ، وكل ما تدل عليه أنَّها يجوز أن يقع معناها أو لا يقع ، فكلا الأمرين محتمل ، ولا رجحان لأحدهما على الآخر[2] .

وقد يكون « ... السبب في اقتران الجواب بالحرف هنا أنَّه يكون في بعض حالاته عرضة للبس إذا لم يذكر الحرف في صدر الجواب ، فإذا تأملنا قوله تعالى : { مَنْ عَمِلَ صَالِحاً فَلِنَفْسِهِ } (فصلت 46) ثمَّ تصورنا حذف الفاء من الجواب لوجدنا شبه الجملة (وهو هنا شبه جملة اسمية تقديرها : فعمله لنفسه) يصلح صفة للمفعول (صالحاً) الذي قبله ، أي أنَّ صورة التركيب من غير حرف الجواب تؤدي إلى اللبس ، وهو تعدد احتمالات المعنى دون مرجح ... »[3] .

ولسائل أن يسأل : لماذا اخترنا في مثل هذا الموضع (الفاء) دون غيرها من حروف العطف ؟ والجواب على ذلك : أنَّ الفاء تدل على الترتيب مع التعقيب ، أي من دون فصل بين المعطوف والمعطوف عليه ، وهذا المعنى غير موجود في غير الفاء من حروف العطف ، وإذا عرفنا أنَّ جواب الشرط متعلق بفعل الشرط ويأتي بعده مباشرة من دون فصل فكل واحد منهما لا ينفصل عن الآخر[1] ، فكان من المناسب أن نختار الحرف الذي يحمل هذه الصفة ليقع في جواب الشرط عند عدم صلاحه لأن يكون جواباً ، فكان ذلك الحرف هو (الفاء) ، وإن كان في بعض الأحيان استعمال (إذا) رابطة للجواب ؛ لأنها تحمل المعنى الذي تحمله الفاء[2] .

ومهما يكن من أمر فإن « ... الفاء الرابطة إنما جاءت للربط بين تركيبين مختلفين شكلاً ، ولو سقطت تلك (الفاء) لكان وقع الصيغة على أذن السامع فيه شيء من الثقل ، وربما تتحول التركيبة الثانية لديه إلى تركيبة مستقلة تفقد العلاقة بين الشرط والجواب . »[3] .

إذن أثر الفاء في التركيب يتضح من خلال :

1. دلالة (الفاء) تختلف عن غيرها من حروف العطف ، إذ تفيد الترتيب بين المعاني مع التعقيب من دون مهلة زمنية ، وإذا حاولنا إبدال الفاء بغيرها من حروف العطف ، فإنَّ المعنى سيتغيَّر تبعاً لتغيّر حرف العطف .
2. تغيّر (الفاء) بعض الجمل فتحولها من أسلوب إلى آخر مثلما هو واضح في جملة (أيها تشاء لك) ، فهو أسلوب خبري يتحول إلى أسلوب شرط عند دخول (الفاء) عليه ، فتقول : (أيها تشأ فلك) .

---

(2) ينظر / في النحو العربي (نقد وتوجيه) : 310 – 311 .
(3) مقالات في اللغة والأدب : 180 ، وينظر / اللغة العربية معناها ومبناها : 215 ، والموقعية في النحو العربي : 178 .
(1) ينظر / المقتصد في شرح الإيضاح : 2 / 1095 .
(2) ينظر / المصدر نفسه : 2 / 1101 .
(3) تطور دراسة الجملة العربية بين النحويين والأصوليين : 170 .

3. تدخل على خبر المبتدأ فتجعل المبتدأ يحتمل أوجهاً إعرابية عدَّة .
4. تستعمل كوصلة بين فعل الشرط وجوابه في حال عدم صلاح جملة الجواب لأن تكون جواباً .

4 – اللام :

تقوم اللام بوظائف عدَّة عند وجودها في التركيب ، منها أنَّها تقوم بوظيفة التعليق ، يقول سيبويه : « ومثل ذلك : قد علمت لعبد الله تضربه ، فدخول اللام يدلّك أنَّه إنَّما أراد به ما أراد لم يكن قبله شيء ، لأنَّها ليست مما يضم به الشيء إلى الشيء كحروف الاشتراك ... »[1] ، فاللام علَّقت الفعل (علمت) عن العمل لفظاً دون المعنى فيما بعده ، والسبب ذلك أنَّ هذه اللام في حقيقتها هي لام ابتداء ، ولام الابتداء لا يعمل ما قبلها فيما بعدها لأنها تقطع الكلام وتبتدئ[2] ، يقول إبراهيم مصطفى : « وما الأدوات التي عدَّها النحاة معلِّقة للفعل عن العمل إلا دلائل على أنَّ الكلام الثاني مستقل يقصد إلى الإخبار به ، فيذكر معه ما يشهد بابتداء الكلام واستئنافه ، وأنَّه لم يجئ بمنزلة اللاحق وإن جاء في اللفظ متأخراً »[3] ، وهذا الكلام يحتاج إلى إمعان النظر والدقة في مسألة (التعليق) في الأفعال القلبية بوساطة اللام أو أي حرف من حروف التعليق ، إذ إنَّ ما بعد الأداة مرتبط ارتباطاً وثيقاً بما قبلها وليس مستقلاً عنه ، ولو حاولنا أن نفصل ما بعد الأداة عما قبلها معنى لتفكك الكلام ، وما استقام « فالجملة مع التعليق في تأويل المصدر ، مفعولاً به للفعل المعلق كما كان كذلك قبل التعليق ، فلا مانع من عطف جملة أخرى منصوبة الجزأين على الجملة المعلق عنها الفعل نحو : علمت لزيد قائم ، وبكراً فاضلا ...»[4] ، فهذا دليل على ارتباط المعلق بالفعل معنى ، وإلا لما جاز نصب المعطوف .

ومما يدل على أنَّ هذه اللام تصرف الكلام إلى الابتداء قول سيبويه : « تقول : أشهد إنَّه لمنطلق ، فاشهد بمنزلة قوله : والله إنَّه لذاهب ، وإنَّ غير عاملة فيها أشهد ، لأنَّ هذه اللام لا تلحق أبداً إلا في الابتداء ... فصارت إنَّ مبتدأة حين ذكرت اللام هنا ... ، فإذا ذكرت اللام ههنا لم تكن إلا مكسورة .. »[1] ، فجاءت (إنَّ) بعد اللام مكسورة الهمزة ، ومن المواضع التي يجب فيها كسر همزة (إنَّ) أن تقع في بداية الكلام[2] ، فاللام جعلت الكلام مبتدأ ، لذا كسرت همزة (إنَّ) ، نحو قوله تعالى : { وَلَقَدْ عَلِمَتِ الْجِنَّةُ إِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ } (الصافات 158) ، و { وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ } (المنافقين 1) ، إذن « هذه اللام تصرف (إنَّ) إلى الابتداء ، كما تصرف عبد الله إلى

(1) الكتاب : 1 / 149 – 150 .
(2) ينظر / مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : 1 / 201 ، وجامع الدروس العربية : 3 / 427 .
(3) إحياء النحو : 149 .
(4) شرح الرضي على الكافية : 4 / 155 – 156 .
(1) الكتاب : 3 / 146 .
(2) ينظر / شرح كتاب سيبويه لابن خروف : 212 ، 213 ، وشرح ابن عقيل : 1 / 324 ، والمشكاة الفتحية على الشمعة المضيَّة : 200 .

الابتداء إذا قلت : قد علمت لعبد الله خير منك ، فعبد الله هنا بمنزلة (إنَّ) في انه يصرف إلى الابتداء »[3] .

ومن آثار اللام في التركيب أنَّها ترفع الاحتمال في الأوجه الإعرابية ، يقول سيبويه : « وإذا قلت : إنَّ زيداً فيها لقائم ، فليس إلا الرفع ، لأنَّ الكلام محمول على إنَّ ، واللام تدل على ذلك ، ولو جاز النصب ههنا لجاز فيها زيدٌ لقائماً في الابتداء ، ومثله : إنَّ فيها زيداً لقائمٌ »[4] ، فاللام حددت الرفع في الاسم الذي دخلته ، ورفعت احتمال أن يأتي منصوباً على الحال في قولنا : (إنَّ زيداً فيها لقائم) ، و (فيها زيدٌ لقائمُ) ، فإذا رفعت اللام من التركيب جاز نصب (قائم) في الجملتين على الحال ، واللام لا تدخل على الحال ؛ لأنَّها لا تدخل إلا على ما تقوم عليه صحة الكلام أي إما على اسم إنَّ أو خبرها ، ولا تدخل على فضلة ، لأنَّها لام الابتداء ، فتدخل على ما يلتبس به معنى الابتداء ، زد على ذلك أنَّها للتأكيد وهو لا يليق بالفضلة ، بل الذي يؤكد ما يتعلق به صحة الكلام وهو العمدة[5] .

واستدلَّ سيبويه على أنَّ اللام تفيد توكيد الجواب ، بقوله : « ... إن كان زيدٌ لهو الظريف ، وإن كنّا لنحن الصالحين ، فالعرب تنصب هذا ، والنحويون أجمعون ، ولو كان صفة لم يجز أن يدخل عليه اللام ، لأنَّك لا تدخلها في ذا الموضع على الصفة فتقول : إن كان زيدٌ للظريفُ عاقلاً ، ولا يكون (هو) ، ولا (نحن) ههنا صفة وفيهما اللام .. »[1] ، فاللام حددت الوظيفة النحوية للضمير الداخلة عليه على أنَّه ضمير فصل وليس صفة لما قبله ، أو بدلاً عنه ، لأنَّ اللام تقطع ما بعدها عما قبلها وتبتدئ به ، فلو كان الاسم الذي بعدها صفة لما قبلها للزم منه فصل الصفة عن موصوفها ، وكذلك لو كان هذا الاسم أو الضمير بدلاً للزم منه الفصل باللام بين البدل والمبدل منها ، لذلك تعيَّن أن يكون مدخولها ضمير فصل وليس صفة ، أو بدلاً ، زد على ذلك أنَّ اللام هنا أفادت التوكيد في التركيب اللغوي .

ومن وظائف اللام في التركيب أنَّها تأتي فارقة بين التراكيب ، يقول سيبويه : « واعلم أنَّهم يقولون : إنْ زيدٌ لذاهبٌ ، وإنْ عمرٌو لخيرٌ منك ، لما خففها جعلها بمنزلة لكن حين خففها ، وألزمها اللام لئلا تلتبس بـ (إنْ) التي هي بمنزلة ما التي تنفي بها »[2] ، وقال أيضاً : « ... كما ألزموا اللام : إن كان ليقول ، مخافة أن يلتبس بما كان يقول ذاك لأنَّ (إنْ) تكون بمنزلة ما »[3] ، فوجود اللام في التركيب يمنع من حدوث

(3) الكتاب : 3 / 148 ، وينظر / المقتصد في شرح الإيضاح : 1 / 456 – 457 .
(4) الكتاب : 2 / 134 .
(5) ينظر / المقتصد في شرح الإيضاح : 1 / 457 – 458 .

(1) الكتاب : 2 / 390 – 391 .
(2) المصدر نفسه : 2 / 139 .
(3) المصدر نفسه : 3 / 107 .

اللبس بين (إنْ) المخففة من الثقيلة ، و (إنْ) النافية ، فوجودها يدل على أنَّ التركيب مثبت ، وعدم وجودها يدلُّ على العكس ، وتسمى اللام الفارقة[4] .

إذن أثر اللام في التركيب له صور عدَّة ، هي :

1. تقوم بتعليق الفعل القلبي عن العمل فيما بعده لفظاً لا معنى فتصرف الكلام إلى الابتداء .
2. تمنع من حدوث لبس في التركيب ، إذ تدخل على الضمير ، وتحدد كونه ضمير فصل ، وليس صفة لما قبله ، أو بدلاً عنه .
3. تقوم بوظيفة التفريق ، أي التمييز في التركيب الذي يضم (إنْ) ، فتركيب (إنْ) إذا وجدت فيه اللام فهو تركيب مثبت ، وهذه (إنْ) مخففة من الثقيلة التي تفيد التوكيد ، أما إذا لم توجد اللام فيه ، فإنَّ التركيب منفي ، وهذه (إنْ) نافية بمعنى (ليس) .
4. وجود اللام يجعل الجملة تدل على الثبوت والدوام في حين عدم وجودها يجعل الجملة برمتها فعلية ، كما أنَّ وجودها يجعل جملة (عبد الله تضربه) في قولنا (قد علمت لعبد الله تضربه) عمدة ، أما انتفاؤها فيجعل جملة (عبد الله تضربه) فضلة (مفعول به) .

5 – النــون :

صيغة الفعل المضارع (يفعل) تدل بحكم وضعها على الحال والاستقبال ، ولتحديد جهة من الجهتين في هذه الصيغة تدخل عليه أدوات معينة لهذا الغرض منها نون التوكيد بقسميها الخفيفة والثقيلة [1]. يقول سيبويه في ذلك : « اعلم أنَّ القسم توكيد لكلامك ، فإذا حلفت على فعل غير منفي لم يقع لزمته اللام ، ولزمت اللام النون الخفيفة أو الثقيلة في آخر الكلمة ، وذلك قولك : والله لأفعلنّ ... وإن كان الفعل قد وقع وحلفت عليه لم تزد على اللام ؛ وذلك قولك : والله لفعلت ، وسمعنا من العرب من يقول : والله لكذبت ، ووالله لكذب ، فالنون لا تدخل على فعل قد وقع ، إنما تدخل على غير الواجب »[1] ، والظاهر أنّ نوني التوكيد قد أثَّرت في الفعل الداخلة عليه من جهتين : جهة اللفظ ؛ إذ جعلت الفعل المضارع مبنياً بعد أن كان معرباً ، وجهة المعنى إذ أخلصت الفعل للاستقبال

(4) ينظر / مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : 1 / 202 ، والمنهاج في القواعد والإعراب : 298 – 299 .

(1) ينظر / شرح الرضي على الكافية : 4 / 16 ، ودراسات في ألأدوات النحوية : 57 ، وتجديد النحو : 203 .

(1) الكتاب : 3 / 104 – 105 .

بعد أن كان يصلح للحال والاستقبال[2] ، وهذه النون لا تلحق الفعل الماضي[3] ؛ لأنَّ الغرض من التوكيد مزيد من الحث على الفعل أو الترك غالباً . والفعل الماضي حاصل فلا معنى لتوكيده [4] ، وثمَّة من يجيز دخولها على الماضي إذا دلَّ على الاستقبال في المعنى[5] ، وهذه النون عندما تتصل ببعض أبنية اللغة فإننا يمكن أن نصف هذه اللغة بالانفعالية ؛ لأنَّ هذه النون تمنح التعبير قوة أساسها الشعور الداخلي للمتكلم [6].

وقد وضَّح الأعلم الشنتمري تأثير نون التوكيد في التركيب في ضوء ما جاء في الكتاب ، فقال : « وبين هذه اللام وبين التي معها النون فصل من وجهين ، أحدهما أنَّ اللام التي معها النون لا تكون إلا للمستقبل ، والتي بغير النون تكون للحال ، وقد يجوز أن يراد بها المستقبل ، والوجه الآخر من الفصل بينهما أنَّ المفعول به لا يجوز تقديمه على الفعل الذي فيه النون ، ويجوز تقديمه على الذي لا نون فيه ؛ لأنَّ نيَّة اللام فيه التقديم ، ولا يجوز أن تقول : إنَّ زيداً عمراً ليضربنَّ ، ويجوز : إنَّ زيداً عمراً ليضرب »[7] .

زد على ذلك أنَّ النون فرَّقت بين التركيب المؤكد دون قسم ، والتركيب المؤكد بقسم ، يقول سيبويه : « فقلت : فلم ألزمت النون آخر الكلمة ؟ فقال : لكي لا يشبه قوله إنَّه ليفعل ؛ لأنَّ الرجل إذا قال هذا فإنَّما يخبر بفعل واقع فيه الفاعل ، كما ألزموا اللام : إنْ كان ليقول ، مخافة أن يلتبس بما كان يقول ذاك ، لأنَّ إنْ تكون بمنزلة ما »[1] ، فجملة (إنَّ زيداً ليضرب عمراً) جملة مؤكدة لا قسم فيها ، أما جملة (إنَّ زيداً ليضربنَّ عمراً) فهي جملة مؤكدة مع وجود القسم ، فكأنَّ النون هنا أصبحت فارقة بين التركيب المتضمن القسم وغير المتضمن القسم ، كما أنَّ اللام فرَّقت بين (إنَّ) المؤكدة ، و (إن) النافية .

زيادة على ذلك أنَّ وجود النون قد أثَّر في الفعل الداخلة عليه ، فبعد أن كان الفعل معرباً صار مبنياً على الفتح ، قال سيبويه : « وإذا كان فعل الواحد مرفوعاً ثمَّ لحقته النون صيَّرت الحرف المرفوع مفتوحاً لئلا يلتبس الواحد بالجمع ، وذلك قولك : هل تفعلنَّ ذاك ، وهل تخرجنَّ يا زيد »[2] ، وكذلك إذا كان الفعل مجزوماً فإنَّه يبنى على الفتح لدخول النون عليه ، قال سيبويه : « اعلم أنَّ فعل الواحد إذا كان مجزوماً فلحقته الخفيفة والثقيلة حركت المجزوم ، وهو الحرف الذي اسكنت للجزم ... »[3] ، وإذا كان الفعل للاثنين مرفوعاً فإنَّ

(2) ينظر / شرح المفصل : 9 / 37 ، وشرح ابن الناظم : 252 – 253 ، وعمدة الصرف : 81 .
(3) ينظر / الكتاب : 3 / 105 ، والمقتصد في شرح الإيضاح : 2 / 1129 ، وأسرار النحو : 317 .
(4) ينظر / شرح المفصل : 9 / 41 ، والإيضاح في شرح المفصل : 2 / 279 .
(5) ينظر / الجنى الداني في حروف المعاني : 143 .
(6) ينظر / العربية الفصحى : 134 ، ودلالة اللواصق التصريفية في اللغة العربية : 182 .
(7) النكت في تفسير كتاب سيبويه : 2 / 754 .
(1) الكتاب : 3 / 106 – 107 .
(2) الكتاب : 3 / 519
(3) المصدر نفسه : 3 / 518 .

نونه تحذف عند دخول نون التوكيد عليه ، قال سيبويه : « وإذا كان فعل الاثنين مرفوعاً وأدخلت النون الثقيلة حذفت نون الاثنين لاجتماع النونات ... »[4] ، وكذلك في فعل الجمع في حال الرفع ، يقول سيبويه : « وإذا كان فعل الجميع مرفوعاً ثمَّ أدخلت فيه النون الخفيفة أو الثقيلة حذفت نون الرفع ، وذلك قولك : لتفعلنَّ ذاك ، ولتذهبُنَّ ؛ لأنَّه اجتمعت ثلاث نونات ، فحذفوها استثقالاً ، وتقول : هل تفعلنَّ ذاك ، تحذف نون الرفع لأنَّك ضاعفت النون ، وهم يستثقلون التضعيف ، فحذفوها إذ كانت تحذف ، وهم في ذا الموضع أشدّ استثقالاً للنونات ... »[1] ، فهذا كله أثر لفظي لنون التوكيد زيادة على تأثيرها المعنوي عندما أخلصت المضارع للمستقبل بعد أن كان يحتمل الحال ، ويحتمل الاستقبال قبل دخول النون عليه[2] .

أما نون المثنى وجمع المذكر السالم ؛ فلها تأثير في عمل المثنى أو جمع المذكر السالم إذا كانا من أسماء الفاعلين ، فوجودها يجعل اسم الفاعل المثنى أو الجمع عاملاً عمل فعله ، وعدمها يجعلهما مضافين لما بعدهما ، قال سيبويه : « وإذا ثنّيت أو جمعت فأثبتَّ النون قلت : هذان الضاربان زيداً ، وهؤلاء الضاربون الرجلَ ، ولا يكون فيه غير هذا ؛ لأنَّ النون ثابتة ، ومثل ذلك قوله عزَّ وجل { وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاَةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ } (النساء 162) ... فإن كففت النون جررت وصار الاسم داخلاً في الجار وبدلاً من النون .... ، وذلك قولك : هما الضاربا زيدٍ ، والضاربو عمرٍو »[3] ، فالنون هي التي مكَّنت اسم الفاعل من العمل فيما بعده عند وجودها ، إذ إنَّها تقابل التنوين في الاسم المفرد[4] ، قال الرضي : « أما نون المثنى والمجموع ، فالذي يقوي عندي أنَّه كالتنوين في الواحد في معنى كونه دالاً على تمام الكلمة ، وأنَّها غير مضافة .... »[5] ، فأصبحت النون علامة من علامات إعمال اسم الفاعل في حالي المثنى وجمع المذكر السالم ، وحذفها يدل على أنَّ الكلمة غير تامة وأنَّها مضافة لما بعدها .

وهناك نون أخرى وظيفتها وقاية ما اتصلت به من الكسر في حال إضافته إلى ياء المتكلم ، قال سيبويه : « .... وإنما قالوا في الفعل : ضربني ، ويضربني ؛ كراهية أن يدخلوا الكسرة في هذه الباء كما تدخل الأسماء ، فمنعوا هذا أن يدخله كما منع الجر »[1] ، فالنون اجتلبت في آخر الفعل لعلة كراهة كسر الفعل ، فلما كرهوا الكسر في آخر الفعل عند اتصال ياء المتكلم به أدخلوا قبل الياء نوناً تحمل الكسرة التي تحدثها الياء

(4) المصدر نفسه : 3 / 519 .
(1) الكتاب : 3 / 519 .
(2) ينظر / شرح المفصل : 9 / 37 ، 39 ، والتراكيب اللغوية : 120 .
(3) الكتاب : 1 / 183 ، 184 ، 201 ، 202 .
(4) ينظر / المصدر نفسه : 1 / 18 .
(5) شرح الرضي على الكافية : 1 / 87 .
(1) الكتاب : 2 / 369 .

بدلاً عن الفعل ، لأنَّ الجر من علامات الاسم ، والفعل بعيد من الجر نحو : ضربني ، ويضربني[2] .

ويقول سيبويه أيضاً : « وسألته رحمه الله عن قولهم عني ، وقدني ، وقطني ، ومنّي ، ولدنّي ، فقلت : ما بالهم جعلوا علامة إضمار المجرور ههنا كعلامة إضمار المنصوب ؟ فقال : إنَّه ليس من حرف تلحقه ياء الإضافة إلا كان متحركاً مكسوراً ، ولم يريدوا أن يحركوا الطاء التي في (قط) ، ولا النون التي في (من) فلم يكن لهم بد من أن يجيئوا بحرف لياء الإضافة متحرك إذ لم يريدوا أن يحركوا الطاء ولا النونات ؛ لأنَّها لا تذكر أبداً إلا وقبلها حرف متحرك مكسور ... »[3] ، فهذه النون لحقت هذه الألفاظ مخافة أن يتحرك ما قبل النون بالكسر فحينئذ تشبه هذه الألفاظ الأسماء المتحركة المتمكنة مثل : يدٍ وهنٍ ، عندما نقول : يدي وهني[4] ، وقد يضطر الشاعر فيحذف هذه النون ، كما في قوله : [الرجز]

قدني من نصر الخبيبين قدي ليس الإمام بالشحيح الملحدِ[5]

الشاهد فيه : (قدي) ، إذ اضطرَّ الشاعر إلى حذف النون ، وهذا لا يجوز في كلام نثري ، إذ لا بدَّ فيه من النون [1].

زد على ذلك أنَّ النون لو حذفت من فعل الأمر في حال اتصال الياء به لالتبس الأمر بين المذكر والمؤنث ، نحو : (أكرمني) لفعل المذكر ، فلو حذفنا النون لأصبح الفعل (أكرمي) للمؤنثة المخاطبة ، فالنون هي التي منعت هذا الالتباس .

ولسائل أن يسأل : هل يجوز أن تأتي بحرف غير هذه النون مع ياء المتكلم لمنع الفعل من الكسر ؟ يجيب سيبويه على هذا السؤال بقوله : « كانت النون أولى لأنَّ من كلامهم أن تكون النون والياء علامة المتكلم ، فجاؤوا بالنون لأنها إذا كانت مع الياء لم تخرج هذه العلامة من علامات الإضمار وكرهوا أن يجيئوا بحرف غير النون فيخرجوا من علامات الإضمار »[2] ، وكأنَّه عهد عن العرب أنَّ النون مع الياء تعني ضمير المتكلم ، فإذا جئنا بحرف آخر غير النون أخرج الياء من علامات الإضمار[3] .

---

(2) ينظر / النكت في تفسير كتاب سيبويه : 1 / 662 ، ورصف المباني في شرح حروف المعاني : 360 ، ونون الوقاية في العربية : 45 .
(3) الكتاب : 2 / 370 .
(4) ينظر / المصدر نفسه : 2 / 371 ، والنكت في تفسير كتاب سيبويه : 1 / 663 .
(5) البيت لحميد بن الأرقط ، من أرجوزة له يصف فيها عبد الملك بن مروان ، وتقاعده عن نصرة عبد الله بن الزبير وأصحابه ، وهو شاعر إسلامي مجيد . ينظر / شرح شواهد المغني : 1 / 487 .
(1) ينظر / الكتاب : 2 / 371 ، وضرائر الشعر : 113 .
(2) الكتاب : 2 / 370 – 371 .
(3) ينظر / نون الوقاية في العربية : 46 .

ونخلص مما سبق إلى وظائف النون وتأثيراتها في التركيب الذي تدخله ، هي :

1. تأتي للتوكيد وتخلص الفعل المضارع للمستقبل بعد أن كان يدل على الحال والاستقبال .
2. تؤثر في لفظ المضارع إذ تبنيه على الفتح بعد أن كان معرباً .
3. تؤثر في فعل الاثنين وفعل الجماعة وفعل المؤنثة المخاطبة في حال الرفع ، إذ تحذف نون الرفع عند اتصال الفعل بنون التوكيد لكراهية توالي النونات .
4. تؤثر في عمل اسم الفاعل إذا كان مثنى أو جمع مذكر سالماً إذ وجودها فيهما يجعلهما يعملان عمل فعلهما ، أما عند حذفها فإنَّهما يضافان إلى ما بعدهما .
5. وتأتي لوقاية الفعل المتصلة به من الكسرة الملازمة لياء المتكلم لأنَّ الفعل ليس من شأنه أن يجرّ .
6. فرَّقت النون بين فعل الأمر الموجه إلى المذكر وفعل الأمر الموجه إلى المؤنثة المخاطبة ، فالفعل الذي تتصل به هو للمذكر المخاطب والذي لم تتصل به هو للمؤنثة المخاطبة .

6 – الهاء :

تأتي الهاء على وجوه منها هاء السكت التي تلحق الكلمة في حال الوقف لبيان حركة آخر الكلمة ، إذا كانت موقوفاً عليها ، وآخرها محذوف للجزم ، يقول سيبويه : « هذا باب ما تلحقه الهاء في الوقف لتحرك آخر الحرف ، وذلك قولك في بنات الياء والواو التي الياء والواو فيهن لام في حال الجزم : ارمِهْ ، ولم يغزُهْ ، واخشه ، ولم يقضه ، ولم يرضه ، وذلك لأنَّهم كرهوا إذهاب اللامات والإسكان جميعاً ، فلما كان ذلك إخلالاً بالحرف كرهوا أن يسكنوا المتحرك »[1] ، فالهاء هنا اجتلبت للحفاظ على حركة الحرف الأخير ، إذ إنَّ العرب تقف على ساكن في كلامها ، ولا نستطيع هنا أن نسكن الحرف الأخير ، لأنَّ ما قبله ساكن ، فيلتقي ساكنان في هذه الحال ، زد على ذلك أنَّ الكلمة لا يمكن أن تحذف منها حركة بعد أن أصابها الجزم ؛ « لأنَّ الجزم حذف ... »[2] ، فيجتمع في الكلمة أكثر من حذف ، وهذا يؤدي إلى إخلال ببنية الكلمة فجيء بالهاء للتخلص من هذا الإشكال ، ووجودها في الكلمة هو « .... تبيان أنَّه قد حذف آخر هذه الحروف »[1] .

ومن ذلك أيضاً الهاء التي تلحق نون الاثنين والجمع ، يقول سيبويه : « فمن ذلك النونات التي ليست بحروف إعراب ، ولكنَّها نون الاثنين والجميع ، وكان هذا أجدر أن

(1) الكتاب : 4 / 159 .
(2) المقتصد في شرح الإيضاح : 1 / 182 .

(1) الكتاب : 4 / 159 .

تبين حركته حيث كان من كلامهم أن يبينوا حركة ما كان قبله متحركاً مما لم يحذف من آخره شيء ؛ لأنَّ ما قبله مسكن ، فكرهوا أن يسكن ما قبله ، وذلك إخلال به ، وذلك : هما ضاربانه ، وهم مسلمونه ، وهم قائلونه ... »[2] .

فهنا هاء السكت وقف عليها في آخر الكلمة المختومة بنون المثنى أو الجمع ؛ لبيان حركة النون كما ذكر سيبويه فنقول : ضارِبانِهْ ، وهذه النون لا تحذف عند الوقف ، ولا تطبَّق عليها قاعدة (التقاء الساكنين) ، وإن لن نأتِ بهاء السكت ؛ لأنَّ المقطع الصوتي (موْنْ) = / م ـُـ ن / وارد عند الوقف ـ أي المقطع المديد (صامت + صائت طويل + صامت) [3] ، لذلك يمكن أن نسمي هذه (الهاء) (المحافِظة) ؛ لأنَّها حافظت على ظهور حركة الحرف الذي قبلها ، وهو النون عند الوقف عليها .

وهناك نوع آخر من الهاء وهي الموجودة في باب الاشتغال ، إذ لا وجود لهذا الباب في النحو العربي من دون وجود هذه الهاء في التركيب ، ولوجودها فيه أثر واضح ، يقول سيبويه : « فإذا بنيت الفعل على الاسم قلت : زيدٌ ضربته ، فلزمته الهاء .... ، وإن شئت قلت : زيداً ضربته ، وإنما نصبه على إضمار فعل هذا يفسره ، كأنَّك قلت : ضربت زيداً ضربته ، إلا أنَّهم لا يظهرون هذا الفعل للاستغناء بتفسيره ، فالاسم ههنا مبني على هذا المضمر »[4] ، فحقيقة الاشتغال هو أن يأتي اسم بعده فعل أو شبهه عاملاً في ضمير يعود على ذلك الاسم المتقدم أو عاملاً في لفظ سببي للاسم المتقدم مشتملاً على ضميره ، نحو : زيداً ضربته ، زيداً ضربت غلامه ، والمقصود باللفظ السببي للاسم كل شيء له صلة أو علاقة بذلك الاسم المتقدم سواء أكانت صلة قرابة أم صدفة أم عمل[1] ، « فمتى تقدم المفعول به على عامله وحل محله ما يشغل مكانه ، ويغني العامل عنه فقد تحقق ما يسميه النحاة اشتغال العامل عن المعمول ... »[2] .

إذن تأثير الهاء في التركيب النحوي واضح ، إذ جعلت الجملة التي بعد الاسم المتقدم تحتمل وجهين من الإعراب ، فإذا رفع الاسم المتقدم بالابتداء كانت هي خبراً عنه ، يقول سيبويه : « فإذا بنيت الفعل على الاسم قلت : زيدٌ ضربته ... وإنما تريد بقولك مبني عليه الفعل أنَّه في موضع منطلق إذا قلت : عبد الله منطلقٌ ...»[3]، أما في حال نصب الاسم المتقدم فإنَّ الجملة التي بعده تكون تفسيرية لا محل لها من الإعراب ، إذ تفسر الفعل المقدر الذي نصب الاسم المتقدم ، يقول سيبويه : « إلا إنَّهم لا يظهرون هذا الفعل هنا للاستغناء بتفسيره ... »[4] ، وأوضح دليل على أنَّ هذا التغيير الذي لحق بالتركيب النحوي

---

(2) المصدر نفسه : 4 / 161 .
(3) ينظر / الأصوات اللغوية : 165 .
(4) الكتاب : 1 / 81 .
(1) ينظر / الرد على النحاة : 103 ، وأسرار النحو : 129 ، والنحو الوافي : 2 / 121 .
(2) النحو الوافي : 2 / 124 .
(3) الكتاب : 1 / 81 .
(4) المصدر نفسه : 1 / 81 .

هو بسبب وجود الهاء أننا لو حذفناها لم يجز أن نرفع الاسم المتقدم بل هو منصوب على أنَّه مفعول به مقدم على فعله المؤخر ، وهنا لا يحتمل هذا الفعل أن يكون خبراً أو جملة تفسيرية للفعل المقدر(5) .

إذن أثر الهاء في التركيب النحوي يتجلى فيما يأتي :

1. أصبحت مظهرة لحركة الحرف الذي قبلها ، فنقول : ضارِبانِهْ ، مسامونَهْ .
2. أوجدت باب الاشتغال في النحو العربي .
3. جعلت الجمل التي بعد الاسم الذي تقدم تحتمل وجهين إعرابيين ، فهي إما أن تكون خبراً عن الاسم المتقدم في حال رفعه بالابتداء ، أو جملة تفسيرية لا محل لها من الإعراب في حال نصب الاسم المتقدم ، وهي تفسر العامل المقدَّر الذي نصب هذا الاسم المتقدم .

(5) ينظر / شرح ابن عقيل : 1 / 419 ، وقضايا نحوية : 174 ، والنحو الوافي : 2 / 122 .

المبحث الثاني :

الأدوات غير الأحاديـــة

1- (إذ ، إذا) :

تستعمل هاتان الأداتان للدلالة على الظرف ، فالأولى تدل على ما مضى من الزمان ، والأخرى على ما يستقبل منه ، قال سيبويه : « و (إذ) وهي لما مضى من الدهر ، وهي ظرف بمنزلة (مع) »[1] ، وقال في (إذا) : « وأما (إذا) فلما يستقبل من الدهر ... وهي ظرف »[2] ، ومن شأن هذين الظرفين أن يغيرا التركيب النحوي الذي يدخلانه ، فـ (إذ) تدخل على الجملة الشرطية فتجعل أدوات الشرط فاقدة لشرطيتها ، يقول سيبويه : « هذا باب يذهب فيه الجزاء من الأسماء كما ذهب في إنَّ وكان وأشباههما ... فمن ذلك قولك : أتذكر إذ من يأتينا نأتيه ... وإنما كرهوا الجزاء ههنا لأنَّه ليس من مواضعه ، ألا ترى أنه لا يحسن أن نقول : أتذكر إذ إن تأتنا نأتك ، كما لم يجز أن تقول : إنَّ إنْ تأتنا نأتك ، فلما ضارع هذا الباب باب إنَّ وكان كرهوا الجزاء فيه »[3] ، إذ من المعروف أنَّ (إذ) تضاف إلى جملة تقع بعدها سواء أكانت اسمية أم فعلية ، وهي جملة خبرية[4] ، فإذا جاء بعدها أسلوب الشرط وهو أسلوب إنشائي مكون من جملتين ، الأولى جملة الشرط ، والأخرى جوابه وجزاؤه قبح أن تضاف (إذ) إليهما من جهة اللفظ ، لذلك فقد اسم الشرط عمله وأصبح مبتدأً ، والجملة بعده خبراً عنه ، أو قد يكون السبب في عدم المجازاة بـ (إذ) « ... أنَّ (إذ) اسم للوقت ، وكان حقه أن يضاف إلى اسم واحد لا يقع بعده مجازاة لأنه يجر ما بعده ، وموضع المجازاة لا يكون إلا مجزوماً بما قبله ... »[1] ، فلذلك قبح أن يقع أسلوب الشرط بعد (إذ) الظرفية ، إلا أنَّ هذه المسألة قد أجيزت في الشعر وعدَّت من الضرورات الشعرية التي يجوز للشاعر أن يخرق القاعدة فيها ، قال سيبويه : « ولو اضطرَّ شاعر فقال : أتذكر إذ إنْ تأتنا نأتك ، جاز له كما جاز في من »[2] ، ومنه قول لبيد :

[الطويل]

على حينَ مَنْ تَلْبَثْ عليه ذَنوبُهُ يجدْ فقدَها ، وفي الذئابِ تداثُرُ[3]

---

(1) الكتاب : 4 / 229 .
(2) المصدر نفسه : 4 / 232 .
(3) المصدر نفسه : 3 / 74 – 75 .
(4) ينظر / الإيضاح في شرح المفصل : 1 / 510 ، والجنى الداني في حروف المعاني : 187 .
(1) النكت في تفسير كتاب سيبويه : 1 / 738 .
(2) الكتاب : 3 / 76 .
(3) ديوانه : 64 ، والبيت في الكتاب برواية أخرى : « .... يرث شِرْبُهُ إذ في المقامِ تدابُرُ » ينظر / الكتاب : 3 / 75 .

والشاهد فيه : إضافة (حين) وهي ظرف إلى جملة الشرط ، وحقها هي و (إذ) ألاّ تضافا إلا إلى الجمل المخبر بها ، ولكن هذا من الضرورات المتاحة للشاعر .

أما تداعيات وجود (إذا) في التركيب فهي تأتي رابطة لجواب الشرط بدلاً عن الفاء عند عدم صلاحه لأن يكون جواباً ، قال سيبويه : « وسألت الخليل عن قوله جلَّ وعز : { وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ } (الروم 36) ، فقال هذا كلام معلق بالكلام الأول كما كانت الفاء معلقة بالكلام الأول ، وهذا ههنا في موضع قنطوا كما كان الجواب بالفاء في موضع الفعل .... ومما يجعلها بمنزلة الفاء أنها لا تجيء مبتدأة كما أن الفاء لا تجيء مبتدأة »[4] ، فهذه المشابهة بين (إذا) والفاء الرابطة للجواب أباحت لـ (إذا) أن تكون رابطة لجواب الشرط عند عدم صلاحه لأن يكون جواباً ، « فهذا قد استغنى عن الفاء كما استغنت الفاء عن غيرها ، فصارت (إذا) ههنا جواباً كما صارت الفاء جواباً »[5] ، ومما يدل على أنها استعملت رابطة مكان الفاء أنه يقبح أن تدخل الفاء في هذا الموضع على الرغم من عدم صلاح الجملة لأن تكون جواباً للشرط ، وسبب القبح وجود (إذا) في الجملة ، فقد أغنت عن الفاء في ربط الجواب[1] .

ونخلص مما سبق إلى :

1. فقدان أدوات الشرط شرطيتها بسبب دخول (إذ) عليها .
2. استعمال (إذا) رابطة لجملة جواب الشرط في حال عدم صلاحها لأن تكون جواباً للشرط كالفاء الرابطة .

2- (ال) الداخلة على اسم الفاعل :

تعد (ال) من السوابق التي تسبق الكلمة ، ولها دلالات معنوية متعددة ، منها : أنها تأتي موصولة بمعنى (الذي) ، يقول سيبويه : « هذا باب صار الفاعل فيه بمنزلة الذي فعل في المعنى ، وما يعمل فيه ، وذلك قولك : هذا الضارب زيداً ، فصار في معنى : هذا الذي ضرب زيداً ، وعمل عمله ، لأن الألف واللام منعتا الإضافة وصارتا بمنزلة التنوين ، وكذلك هذا الضارب الرجلَ ، وهو وجه الكلام ..»[2] ، فـ (ال) عندما دخلت على اسم الفاعل لم تعامل معاملة حرف التعريف الذي يعد من العلامات الشكلية للاسم بل جاءت بمعنى الاسم الموصول (الذي)[3] ، فأصبحت في قولنا : هذا الضارب زيداً « من العلامات الشكلية التي تبعده كثيراً عن الاسمية ، وتبرز فيه السمات الفعلية ، وذلك أنَّه معها يرتبط بضمائمه ارتباط الفعل بها ، ويدل على أحد ألأزمنة الثلاثة التي يدل عليها

(4) الكتاب : 3 / 63 – 64 .
(5) المصدر نفسه : 3 / 64 .
(1) ينظر / الكتاب : 3 / 64 .
(2) المصدر نفسه : 1 / 181 – 182 .
(3) ينظر / كتاب معاني الحروف : 67 .

الفعل ، ولما كان كذلك فلا يستقيم معه مفهوم الاسم »[4] لذلك لا يعد اقتران اسم الفاعل بـ (ال) اقتراناً بإحدى العلامات الشكلية للاسم .

أما قول سيبويه : « ... أنَّ الألف واللام منعتا الإضافة وصارتا بمنزلة التنوين ... »[1] يعني أنَّ الإضافة لا تجوز في قولنا : هذا الضارب زيدٍ ، وذلك لأنَّ ألإضافة إما أن تكون لفظية أو معنوية ، والإضافة اللفظية لا تجوز هنا لأنَّ الغرض منها اختصار اللفظ الحاصل من حذف التنوين زيادة على تخفيفه ، وهنا لا يوجد تنوين في لفظ (الضارب) حتى يحذف ، أما الإضافة المعنوية فلا تجوز في هذا المقام ، لكون (الضارب) معرفة من حيث أنَّه بمنزلة (الذي ضرب) ، والمعرفة لا تضاف[2] ، لذلك منعت الألف واللام الإضافة في هذا الموضع .

أما قول سيبويه : « وقد قال قوم من العرب ترضى عربيتهم : هذا الضاربُ الرجلِ شبهوه بالحسن الوجهِ ، وإن كان ليس مثله في المعنى ولا في أحواله إلا أنَّه اسم ، وقد يجر كما يجر ، وينصب أيضاً كما ينصب ... »[3] ، فإنه ليس مناقضاً للكلام السابق عندما ذكر سيبويه أنَّ الألف واللام منعتا الإضافة ، إذ إنَّ (هذا الضاربُ الرجلِ) محمول على ما حصل فيه التخفيف بسبب الإضافة ، وقد شبه به ، وذلك هو (الحسن الوجهِ) ، أي « كما شبه الحسن الوجه في النصب بالضارب الرجل مع أن حقه الرفع ... شبه الضارب الرجلِ على سبيل التقاصّ في الجر بالحسن الوجه مع أنَّ حقه النصب »[4] ، فكما أخذ (الحسن الوجه) النصب من (الضارب الرجل) أخذ الثاني بدوره الجر من (الحسن الوجه) ، وهذا هو معنى التقاص بين الاثنين .

ودخول الألف واللام في هذا الموضع – أعني اسم الفاعل واسم المفعول – قد أثار خلافاً بين النحويين من حيث أهي حرف أم اسم ، فمذهب سيبويه وجمهور النحاة أنَّها اسم موصول بمعنى (الذي) عندما يكون مدخولها اسم فاعل أو مفعول[5] ، « وذلك أنَّ اسم الفاعل هنا قائم مقام الفعل ، فهو اسم لفظاً فقط ، وإنما عدلوا عن لفظ الفعل إلى اسم الفاعل كراهية أن يدخل الألف واللام على لفظ الفعل ، وإن كان قد تنزَّل منزلة الذي ، لأنَّ كونه بمنزلة الذي فرع ، وأصله أن يكون للتعريف أو للجنس ، فلما لم يصح ذلك في الفعل أعني التعريف والجنس .... لم يحبوا أن يدخل على لفظه .. »[1] ، وقد استدلوا على اسميتها بأمور ، منها[2] :

---

(4) اسم الفاعل بين الاسمية والفعلية : 118 – 119 .
(1) الكتاب : 1 / 182 .
(2) ينظر / المقتصد في شرح الإيضاح : 1 / 528 ، وشرح الرضي على الكافية : 2 / 218 .
(3) الكتاب : 1 / 182 .
(4) شرح الرضي على الكافية : 2 / 228 – 229 .
(5) ينظر / مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : 1 / 44 .
(1) المقتصد في شرح الإيضاح : 1 / 527 .
(2) ينظر / شرح الرضي على الكافية :3 / 12 ، ومعاني النحو : 1 / 117 -118 ، ودراسات نقدية في النحو العربي : 97 – 98 .

1. عود الضمير عليها في قولنا : قد أفلح المتقي ربه ، فالهاء في (ربه) تعود على (ال) المتصلة بـ (المتقي) ، إذ إنَّ (متقي) نصب لفظة (ربَّه) ، وهي مضافة إلى الضمير ، ولما كان المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد ، والضمير وما يعود إليه كالشيء الواحد ، فإنَّ مقتضى هذا أن يكون (متقي) عاملاً فيما هو منه كالشيء الواحد ، وعمل الشيء في نفسه ، أو فيما هو منه كالشيء الواحد أمر لا يقبله عرف النحاة ، لذلك تعيَّن رجوع (الهاء) إلى (ال) وليس إلى (متقي) .
2. إعمال اسم الفاعل أو اسم المفعول معها ، فلو كانت حرفاً لمنعتهما من الإعمال ، لأنَّ الحرفية مختصَّة بالأسماء ، فتبعدهما عن الشبه بالفعل ، لذلك قال أحد الباحثين : إنَّ « ال المقترنة باسم الفاعل في قولنا : (حضر الضارب زيداً) من العلامات الشكلية التي تبعده كثيراً عن الاسمية ، وتبرز فيه السمات الفعلية ، وذلك أنَّه معها يرتبط بضمائمه ارتباط الفعل بها ، ويدل على أحد الأزمنة الثلاثة التي يدل عليها الفعل »[3].
3. جواز دخولها على الفعل ، كما في قول الفرزدق : [البسيط]

ما أنت بالحكم الترضى حكومته ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل[4]

أما إعرابها في مثل هذه الحالة ، فيقول الرضي : « وكان حق الإعراب أن يكون على الموصول كما نذكره ، فلما كانت اللام الاسمية في صورة اللام الحرفية نقل إعرابها إلى صلتها عارية كما في (إلا) الكائنة بمعنى (غير) ... فقلت : جاءني الضاربُ ، ورأيت الضاربَ ، ومررت بالضاربِ »[1] ، إذا ركبت مع صلتها ، ولما كان الإعراب لا يظهر إلا في آخر المركّب فقد ظهر في الاسم الذي بعدها .

وهناك من يرى أنَّ (ال) حرف وليس اسماً ، وحجته في ذلك[2] :

1. أنَّ الإعراب لا يظهر عليها ، وإنما يظهر على الاسم الذي اتصلت به ، نحو : هذا الضاربُ زيداً ، فالإعراب يظهر على (ضارب) لا على (ال) لأنَّ العامل عمِلَ فيه لا فيها .
2. لو كانت اسماً لوقعت فاعلاً في قولنا : جاء القائمُ ، ولكانت كلمة (القائم) لا تكتسب إعراباً ، وما لا يكتسب الإعراب مبني ، والثابت إعراب (قائم) فتحتم كون (ال) حرفاً .
3. إنَّ الضمير لا يعود عليها بدليل قولنا : (ما متقي ربَّه مضيَّعٌ) فالضمير عائد على الموصوف المحذوف ، أو على الاسم المذكور ، فلماذا هنا عاد على (متقي) ، وفي جملة : ما المتقي ربَّه مضيَّعٌ عائد على (ال) ؟

---

(3) اسم الفاعل بين الاسمية والفعلية : 118 .
(4) ديوانه : 527 .
(1) شرح الرضي على الكافية : 3 / 14 .
(2) ينظر / شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : 1 / 156 – 157 ، ودراسات نقدية في النحو العربي : 98 – 99 .

والـراجح مـن هـذا كلـه أنَّ (ال) مـع الصـفة التـي بعـدها بمنزلـة الشـيء الواحد ، فكأنَّهما المركب المزجي الذي يظهر إعرابه على الجزء الأخير منه ، أما ما دخلت عليه من اسم الفاعل واسم المفعول فقد اختار النحاة إدخاله في نوع الشبيه بالجملة واعتباره منه وليس من نوع الجملة[3] ، وبهذا الرأي يوجد نوع جديد من شبه الجملة خاص بصلة (ال) وحدها ، وهذه (ال) قد أكسبت الصفة التي بعدها القدرة على العمل فيما بعدها من رفع فاعل أو نصب مفعول .

وليس بالضرورة أن تكون (ال) حرفاً للتعريف[1] ، إذ يرى بعض الباحثين المحدثين أنَّها في الأصل لم تكن للتعريف بل كانت أداة للإشارة[2] ، « والحق أنَّ لاصقة (ال) لا تكون للتعريف في الأصل ولا للإشارة في الأصل ؛ لأنَّها ذات دلالات معنوية وزمنيَّة »[3] ، تنشأ عن السياق أكثر مما تنشأ من البنية[4] .

ونخلص مما سبق إلى ما يأتي :

1. دخول (ال) على اسم الفاعل أو المفعول أكسبه القدرة على العمل كفعله الذي اشتق منه .
2. دخولها في التركيب يعطي معنى جديداً لم يكن موجوداً ، فهناك فرق بين قولنا : (هذا ضاربُ زيدٍ) ، وقولنا : (هذا الضاربُ زيداً) ، ففي الأول خرج اسم الفاعل عند إضافته إلى مفعوله من بابه ، ودخل في باب الصفة المشبَّهة من دون تغيير في صيغته التي هو عليها ، إذ أصبح يدل على الثبوت والدوام ، أما في القول الثاني ، فـ (ال) جعلت اسم الفاعل يدل على الحدث وليس الثبوت والدوام ، زد على ذلك أنَّ الجملة الأولى تقال عندما يكون المتلقي خالي الذهن ، فلا يعلم أنَّ الضرب قد وقع ، أما الجملة الثانية فإنَّ المتلقي يعلم أنَّ الضرب قد وقع ولكنَّه يجهل الذي قام به ، فتقول له : هذا الضارب زيداً ، يقول عبد القاهر الجرجاني (ت 471 هـ) : « اعلم أنَّك إذا قلت : زيدٌ منطلقٌ ، كان كلامك مع من لم يعلم أنَّ انطلاقاً كان لا من زيد ولا من عمرو ، فأنت تفيده ذلك ابتداءً ، وإذا قلت : زيدٌ المنطلقُ كان كلامك مع من عرف أن انطلاقاً كان إما من زيد وإما من عمرو ، فأنت تعلمه أنَّه كان من زيدٍ دون غيره ... »[1] .
3. دخول (ال) في هذا الموضع أدى إلى نشوء خلاف بين النحاة حول حرفيتها واسميتها .
4. دخول (ال) أدى إلى تغير المعنى عما هو عليه قبل دخولها .

3 – إلا :

(3) ينظر / النحو الوافي : 1 / 351 .
(1) ينظر / جامع الدروس العربية : 1 / 113 ، والإعراب الكامل للأدوات النحوية : 50 .
(2) ينظر / التطور النحوي : 86 .
(3) دلالة اللواصق التصريفية في اللغة العربية : 229 .
(4) ينظر / النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم : 397 .
(1) دلائل الإعجاز : 136 .

تستعمل (إلا) أداة يستثنى بها ، ووجودها في التركيب له أثر واضح فيه ، قال سيبويه : « وتقول : ما زيدٌ إلا منطلق تستوي فيه اللغتان ، ومثله قوله عزَّ وجل : { مَآ أَنْتُمْ إِلاّ بَشَرٌ مِثْلُنا } (يس 15) ، لم تقو (ما) حيث نقضت معنى ليس كما لم تقو حين قدمت الخبر ، فمعنى ليس النفي ، كما إنّ معنى كان الواجب ، وكل واحد منهما يعني كان وليس إذا جردته ، فهذا معناه ، فإن قلت : ما كان أدخلت عليها ما ينفى به ، فإن قلت ليس زيدٌ إلا ذاهباً ، أدخلت ما يوجب كما أدخلت ما ينفي فلم تقو (ما) في باب قلب المعنى كما لم تقو في تقديم الخبر »[2] ، وقال أيضاً : « وأما ما أتاني إلا أنت ، وما رأيت إلا إياك ، فإنَّه لا يدخل على هذا المعنى من قبل أنَّه لو أخر (إلا) كان الكلام محالاً ، ولو أسقط (إلا) كان الكلام منقلب المعنى ، وصار الكلام على معنى آخر »[3] ، فدخول (إلا) أدى إلى نقض معنى النفي الذي تدل عليه (ما) ، وأصبح التركيب ظاهره نفي ، إلا أنَّ معناه الإثبات ، لأنَّ (إلا) إذا جاءت بعد النفي أفادت التحقيق والإثبات ، نحو قولنا : ما أتاني إلا أنت ، وما رأيت إلا إياك ، فقد أثبتَّ المجيء والرؤية للمخاطب دون غيرها[1] ، وهذا الأسلوب يسمى أسلوب القصر بالنفي والاستثناء ، « وإنما احتجت إلى النفي والاستثناء ؛ لأنَّك إذا قلت : (جاءني زيدٌ) فقد يجوز أن يكون معه غيره ، فإذا قلت : (ما جاءني إلا زيدٌ) نفيت المجيء كله إلا مجيئه »[2] ، ويستعمل هذا الأسلوب عندما يكون المخاطب منكراً للأمر الذي تخبره به[3] .

وكذلك أثَّرت (إلا) عند دخولها التركيب في عمل (ما) الحجازية ، فأهل الحجاز ينصبون الخبر بـ (ما) تشبيهاً بـ (ليس) ، أما بنو تميم فلا يعملونها في شيء ، فهي مهملة عندهم ، والاسم بعدها مرتفع بالابتداء[4] ، ولكن بعد دخول (إلا) في تركيب (ما) الحجازية بطل عملها ؛ لأنَّ (إلا) نقضت معنى (ما) النافية[5] ، فلم يعد هناك شبه بين (ما) و(ليس) لذلك لم تعمل في هذه الحالة لزوال علة العمل وهي المشابهة[6] ، وعندئذ تستوي لغة أهل الحجاز ولغة بني تميم في (ما) كما ذكر سيبويه ، والمقصود بالتساوي بين اللغتين عدم اختلافهم في أنَّها غير عاملة إذ لا يجوز إلا الرفع بعدها ، زد على ذلك أنَّ (ما) بعد دخول (إلا) في تركيبها لم تعد مختصة بالدخول على الجملة الاسمية فقط ، بل يصح أن تدخل على الجملة الفعلية أيضاً ، فتقول في الاسمية : (ما زيدٌ إلا منطلقٌ) ، وفي الفعلية : (ما جاءني إلا أنت) ، و (ما رأيت إلا

---

(2) الكتاب : 1 / 59 .
(3) المصدر نفسه : 2 / 361 – 362 .
(1) ينظر / حروف المعاني : 7 .
(2) المقتضب : 4 / 389 .
(3) ينظر / نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز : 152 ، والإيضاح في علوم البلاغة : 123 ، وشرح المختصر على تلخيص المفتاح : 85 .
(4) ينظر / شرح ابن عقيل : 1 / 279 ، والمشكاة الفتحية على الشمعة المضيَّة : 190 .
(5) ينظر / حروف المعاني للزجاجي : 7 .
(6) ينظر / المقتصد في شرح الإيضاح : 1 / 431 ، والنواسخ في كتاب سيبويه : 60 .

إياك) ، إذ إنَّ (ما) النافية الداخلة على الأفعال لا خلاف فيها بين الحجازيين والتميميين في عدم إعمالها ، ولكن الخلاف يقع فيما بينهم عندما تدخل (ما) النافية على الجملة الاسمية ، فالحجازيون يعملونها عمل (ليس) ، والتميميون يهملونها ، فإذا دخل في تركيبها (إلا) بطل عملها عند الحجازيين ، ورجح التساوي فيما بينهم في إهمال (ما) ، وعدم اختصاصها بالجملة الاسمية ، لذلك يمكن أن نقول : إنَّ (إلا) :

1. نقضت معنى النفي الذي تدل عليه (ما) ، وأصبح التركيب ظاهره نفي ومعناه إثبات .
2. أثَّرت في عمل (ما) الحجازية ، إذ أبطلت عملها ، مما أدى إلى تساوي اللغتين الحجازية والتميمية في إهمالها ، ورفع ما بعدها ، وعدم اختصاصها بالجملة الاسمية .
3. ادَّت إلى صياغة أسلوب جديد بعد دخولها في التركيب هو أسلوب القصر بالنفي والاستثناء .

4 – (لا) :

إذا لحقت (لا) أداة أخرى حوَّلت معناها إلى معنى جديد لم يكن لها من قبل ، يقول سيبويه : « ومثل ذلك : هلاّ ، ولولا ، وألاّ ، ألزموهنَّ لا ، وجعلوا كل واحدة مع (لا) بمنزلة حرف واحد ، وأخلصوهنَّ للفعل حيث دخل فيهنَّ معنى التحضيض »[1] ، ومنه أيضاً قوله : « وقد تغيّر الشيء عن حاله كما تفعل (ما) ، وذلك قولك (لولا) صارت (لو) في معنى آخر كما صارت (حين) قلت : لوما ، تغيَّرت كما تغيَّرت حيث بما ، وإن بما »[2] ، فـ (لا) دخلت على (هل) وهي أداة استفهام ، و (لو) وهي أداة شرط ، و (ال) وهي أداة تعريف ، إذ تغيَّرت معاني هذه الأدوات بعد دخول (لا) عليها ، وأصبحت تدل على معنى التحضيض[1] ، وهو الحث على العمل بشدَّة وترك التهاون به[2] ، ويرى أحد الباحثين أنَّ (هلاّ) هي صورة صوتية لـ (ألاّ) إذ قلبت الهمزة هاءً لما بينهما من تقارب صوتي شديد ، فكلاهما يخرجان من حيّز الحلق[3] .

(1) الكتاب : 3 / 115 .
(2) المصدر نفسه : 4 / 222 .

(1) ينظر / حروف المعاني : 5 ، والإيضاح في شرح المفصل : 2 / 234 ، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : 243 ، وشرح الإعراب في قواعد الأعراب : 331 .
(2) ينظر / أسرار النحو : 299 ، وجامع الدروس العربية : 3 / 586 ، ودراسات في الأدوات النحوية : 87 .
(3) ينظر / دراسات في الأدوات النحوية : 95 .

ووجود (لا) في بعض التراكيب يرفع اللبس الذي قد يحصل عند عدم وجودها فيه ، قال سيبويه : « قد علمت أن لا تقول ذاك ، فإن أخرجت لا قبح الرفع »[4] ، فإذا أخرجنا (لا) من التركيب أصبحت الجملة : (قد علمت أن تقول) ، فيلتبس علينا معنى (أن) أهي حرف مشبه بالفعل مخففة من الثقيلة ، أو هي حرف مصدري ، ولكن بعد دخول (لا) بين (أن) والفعل تعيَّن كونها حرفاً مشبهاً بالفعل مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير شأن ، فيجب في هذه الحالة – ي عندما يتقدم (أن) ما يدل على العلم – أن يرفع الفعل بعدها ، ويفصل عنها بحرف التنفيس أو النفي أو (قد) ، أو (لو)[5] .

ومن وظائف (لا) في التركيب أنَّها تأتي مؤكدة وذلك عندما تكون زائدة بعد (أن) المصدرية ، قال سيبويه : « وأما (لا) فتكون كما في التوكيد واللغو ، قال الله عزَّ وجل : { لِئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الكتابِ } (الحديد 29) ، أي لأن يعلم »[6] ، فجاءت (لا) في تركيب الآية الكريمة زائدة لا عمل لها فأفادت معنى التوكيد ، ولا تأتي توكيداً إلا في الموضع الذي يؤمن اللبس فيه ، أي لا يلتبس فيه الإيجاب بالنفي[1] بحيث يكون الأسلوب واضحاً لا لبس فيه ، أي نستطيع أن نميز أنَّ هذا الأسلوب هو أسلوب إيجاب (غير منفي) فتكون (لا) حينئذ زائدة للتوكيد ، ومنه قوله تعالى مخاطباً إبليس : { قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلاَّ تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ } (الأعراف 12) ، إذ المعنى ما منعك أن تسجد ؟ ولو حملت لا على النفي لكان إبليس ساجداً ويكون محاسباً على سجوده ، لأنَّ المعنى سيصبح ما منعك من عدم السجود ؟ أي لم سجدت ؟ في حين أنَّ المعنى هو : ما منعك من السجود ، أي : لِمَ لمْ تسجد ؟ [2] بدليل قوله تعالى : { قَالَ يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ } (ص 75)من دون (لا) ، ويرى المبرد ، والفراء ، وابن خالويه ، وغيرهم من النحاة أنَّ تكرار أدوات النفي في التركيب الواحد يقصد به تأكيد الجحد[3] ، وهذا ما ذهب إليه الدرس النحوي الحديث[4] .

ومن الآثار الأخرى لـ (لا) في التركيب أنَّها سوَّغت لنا عطف المظهر على المضمر ، يقول سيبويه : « وقال الله عزَّ وجل : { لَوْ شَاء اللّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلاَ آبَاؤُنَا وَلاَ حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍ } (الأنعام 148) حسن لمكان لا »[5] ، فمن القبح أن تعطف المظهر على المضمر في الفعل المرفوع كما في قولنا : فعلت وعبد الله ، وأفعل وعبد

---

(4) الكتاب : 2 / 379 .
(5) ينظر / شرح قطر الندى وبل الصدى : 85 .
(6) الكتاب : 4 / 222 .
(1) ينظر / الأصول في النحو : 2 / 220 ، ومعاني النحو : 3 / 295 .
(2) ينظر / معاني النحو : 3 / 296 .
(3) ينظر / المقتضب : 2 / 134 – 135 ، ومعاني القرآن للفراء : 1 / 374 ، وإعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم : 33 .
(4) ينظر / دراسات في الأدوات النحوية : 97 .
(5) الكتاب : 2 / 379 .

اللـه[6] ؛ وذلك لأنَّ « .... هذا الإضمار يبنى عليه الفعل ، فاستقبحوا أن يشرك المظهر مضمراً يغير الفعل عن حاله إذا بعد منه »[7] ، فقد يكون هذا الضمير بغير شكل ، أو علامة ظاهرة « ... كقولك : قمْ واذهبْ ، ومنه ما له علامة تغير بنية الفعل ولكن بتسكين آخره كقولك : قمت وذهبت ، فلما كان كذلك واختلط بحروف الفعل صار المعطوف عليه في اللفظ كأنَّه قد عطف على الفعل وحرف ، إذا كان الموجود لفظ الفعل مجرداً أو ما يجري ببنيته مع الفعل كالمجرد ، والاسم لا يعطف على الفعل فقبح لذلك ، فإذا أكد المضمر المرفوع أو فصل بينه وبين المعطوف عليه بشيء حسن العطف وقوي ، لأنَّه يشبه الفاعل المنفصل بالتوكيد ، ويكون الكلام الذي بينه وبين المعطوف عليه عوضاً من التوكيد »[1] ، فجاءت (لا) هنا فاصلة بين المعطوف المظهر والمعطوف عليه المضمر ، فجاز العطف في هذه الحالة .

وتكرر (لا) النافية للجنس في حال عدم عملها عمل (إنَّ) ، يقول سيبويه : « هذا باب ما لا تغير فيه لا الأسماء عن حالها التي كانت عليها قبل أن تدخل (لا) ولا يجوز ذلك إلا أن تعيد (لا) الثانية ؛ من قبل أنَّه جواب لقوله : أغلام عندك أم جارية ، إذا ادّعيت أن أحدهما عنده ، ولا يحسن إلا أن تعيد (لا) ... فمما لا يتغيَّر عن حاله قبل أن تدخل عليه (لا) قول الله عز وجل ذكره : { لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ } (الأحقاف 13) ... »[2] ، ففي حال إلغاء (لا) النافية للجنس عن العمل يجب أن تكررها ، فـ (لا) الثانية أصبحت دليلاً على أنَّ (لا) الأولى الملغاة هي نافية للجنس ، وكما هو معروف أن نفي الجنس هو تكرار لعملية نفي أفراد ذلك الجنس[3] ، ولذلك تكررت (لا) في حال إلغائها عن العمل ، زد على ذلك أن تركيب (لا) النافية للجنس هو جواب لسؤال مقدَّر ، فقولنا : لا غلامَ عندي ، هو جواب لسؤال سائل : أعندك غلام ؟ فإذا كرر في السؤال : أعندك غلام أم جارية ؟ كان الجواب لا غلام عندي ولا جارية[4] ، « ... وهو سؤال موضوع على أنَّ السائل قد علم أنَّ أحدهما عنده ، وإنما يسال عن تعيينه ، فإن كان الأمر كما اعتقده السائل فالجواب أن يقول : زيد ، أو يقول : عمرو ، وأن تقول : غلام ، أو تقول : جارية ، وإن لم يكن كما اعتقد السائل ولم يكن عنده واحد منهما قال : لا غلام عندي ولا جارية ... »[1] .

وخلاصة ما سبق أنَّ (لا) :

1. إذا ألحقت ببعض الأدوات غيرت معانيها ، وبالتالي تغيَّر التركيب النحوي .

---

(6) ينظر / المصدر نفسه : 2 / 378 .
(7) المصدر نفسه : 2 / 378 .
(1) النكت في تفسير كتاب سيبويه : 1 / 667 .
(2) الكتاب : 2 / 295 .
(3) ينظر / شرح الرضي على الكافية : 2 / 161 .
(4) ينظر / الكتاب : 2 / 295 ، و شرح الرضي على الكافية : 2 / 155 .
(1) النكت في تفسير كتاب سيبويه : 1 / 606 .

2. تدخل بين (أن) والفعل ، فتكون (أن) مخففة من الثقيلة بشرط أن تكون مسبوقة بعلم .
3. إذا وقعت بعد (أن) المصدرية تكون زائدة مؤكدة في الكلام .
4. سوَّغت عطف المظهر على المضمر المرفوع في الفعل .
5. تكرر إذا كانت نافية للجنس ملغاة ، فتكون (لا) الثانية دليلاً على أنَّ (لا) الأولى نافية للجنس .

5 – (مـا) :

شاع استعمال (ما) في العربية مركبة مع غيرها من الأدوات ، وتركيبها مع الأداة له تأثير في تغيير معناها ، وبالتالي يتغيَّر معنى التركيب ، يقول سيبويه : « وقد تغير الحرف حتى يصير يعمل ، لمجيئها غيَّر عمله الذي كان قبل أن تجيء ، وذلك نحو قوله : إنَّما ، وكأنَّما ، ولعلَّما ، جعلتهنَّ بمنزلة حروف الابتداء ..»[2] ، فـ (ما) تأتي كافة لعمل الأداة فيما بعدها ، يقول سيبويه : « وقال الخليل : إنَّما لا تعمل فيما بعدها كما أنَّ أرى إذا كانت لغواً لم تعمل ، فجعلوا هذا نظيرها من الفعل ، كما كان نظير إنَّ من الفعل ما يعمل »[1] ، فـ (ما) سلبت العمل من هذه الأدوات بعد دخولها عليها ، وسميت كافة ، أي « ... أن تكفَّ ما تدخل عليه عما كان يحدث قبل دخولها فيه من عمل ، وقد دخلت كافة على الكلم الثلاث : الحرف ، والاسم ، والفعل »[2] ، وقد تغير إعراب الجملة بعد أن دخلت (ما) على هذه الأدوات[3]، وهذا تغيير شكلي في الجملة ، فبعد أن كان المسند إليه منصوباً بعد هذه الأدوات أصبح مرفوعاً عند التصاق (ما) بهذه الأدوات ، وأصبحت الجملة بعد هذه ألأدوات صلة لها كما كانت الجملة بعد (الذي) صلة له ، يقول سيبويه : « ... وما ابتدئ بعدها صلة لها كما أنَّ الذي ابتدئ بعد الذي صلة له ، ولا تكون هي عاملة فيما بعدها كما لا يكون الذي عاملاً فيما بعده »[4] ، فهذا تغير شكلي في نمط الجملة الواقعة بعد هذه الأدوات بسبب دخول (ما) بعدها ، ودخول (ما) على ليت يوجد وجهين إعرابيين فيها هما : الإعمال ، والإهمال ، يقول سيبويه : « وأما ليتما زيداً منطلق ، فإنَّ الإلغاء فيه حسن ،وقد كان رؤبة بن العجاج ينشد هذا البيت رفعاً ، وهو قول النابغة الذبياني : [البسيط]

---

(2) الكتاب : 4 / 221 .

(1) الكتاب : 2 / 138 .
(2) المسائل المشكلة المعروفة بـ (البغداديات) : 286 ، وينظر / شرح الإعراب في قواعد الأعراب : 460 .
(3) ينظر / حروف المعاني : 54 .
(4) الكتاب : 3 / 129 .

قالت : ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا ونصفــه فقد »[5]

الشاهد فيه : دخول (ما) على (ليت) فألغي عملها ويجوز فيها الإعمال ، ولكن الإهمال أحسن كما ذكر سيبويه ، ولعلَّ ذلك قياس على بقية أخواتها إذ تهمل إذا لحقتها (ما) .

ويذكر أحد العلماء أنَّ سبب إعمال (ليت) على الرغم من التصاق (ما) الكافة بها دون بقية أخواتها هو قوَّة دلالة (ليت) على الفعل ، فلم تتمكن (ما) من كفها عن العمل[1] .

ولا شك في أنَّ دلالة (إنَّ) من دون (ما) مختلفة عن دلالتها وهي مقرونة بها ، فـ (إنَّ) لتأكيد إثبات المسند للمسند إليه ، ثمَّ اتصلت بها (ما) فأصبح لدينا أسلوب القصر ، والقصر ليس إلا تأكيداً على تأكيد[2] ، والنحاة يستعملون (إنَّما) لإثبات ما يذكر بعدها ونفي ما سواه ، والبلاغيون استندوا إلى النحاة في دلالة (إنَّ) متصلة بـ (ما) [3] ، إذن (إنما) هي أكثر دلالة على التوكيد من (إنَّ) .

وتدخل (ما) على (ربَّ) فتكفها عن العمل ، وكذلك على (قلَّ) وأشباهها ، يقول سيبويه : « ومن تلك الحروف ربَّما وقلَّما وأشباههما ، جعلوا ربَّ مع ما بمنزلة كلمة واحدة ، وهيَّأوها ليذكر بعدها الفعل ؛ لأنَّهم لم يكن لهم سبيل إلى (ربَّ يقول) ولا إلى (قلَّ يقول) فألحقوهما ما وأخلصوهما للفعل »[4] ، فـ (ما) لم تكن مختصَّة بكف ما ينصب عن عمله وهو (إنّ) وأخواتها ، بل تكف ما يجر أيضاً وهو (ربَّ) وما يرفع وهو (قلَّ) وأشباهها ، و (ما) في هذا كله تسمى (المهيئة)[5] ؛ « لأنها هيَّأت هذه الألفاظ لدخولها على الفعل ، ولم تكن قبل صالحة للدخول عليه ؛ لأنها من خواص الأسماء ، والتحقيق أنَّ المهيئة نوع من أنواع الكافة ، فكل مهيئة كافة ، ولا ينعكس »[1] ، إذن الغرض من وجود (ما) هذه أنها تهيئ الحرف للدخول على ما لم يكن يدخل عليه ، فيدخل على الجمل الفعلية وعلى الجمل الاسمية ، فهذا توسيع لدائرة استعمال الحرف بعد أن كان منحصراً في دائرة الأسماء ، فـ (ربَّ) مثلاً مختصة بالأسماء الظاهرة النكرة ، فإذا دخلت عليها (ما) وسَّعت دائرة استعمالها فأصبحت تدخل على الأسماء الظاهرة والمضمرة ، وعلى النكرات والمعارف ، وعلى الأفعال والأسماء ، وقد التفت المفسرون أيضاً إلى وظيفة ما ، فقال الرازي : « والنحويون يسمون (ما) هذه الكافة يريدون أنها بدخولها كفَّت الحرف عن العمل الذي كان له ، وإذا حصل هذا الكف فحينئذ تتهيّأ للدخول على ما لم تكن تدخل عليه ، ألا ترى أنَّ (ربَّ) إنما تدخل على الاسم المفرد نحو : ربَّ

---

(5) المصدر نفسه : 2 / 137 ، والبيت في ديوان النابغة الذبياني : 24 .
(1) ينظر / كشف المشكل في النحو : 2 / 358 .
(2) ينظر / الإيضاح في علوم البلاغة : 121 – 122 .
(3) ينظر / الحروف العاملة في القرآن الكريم : 115 .
(4) الكتاب : 3 / 115 .
(5) ينظر / شرح كتاب سيبويه (ابن خروف) : 207 ، والمدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة : 260 .
(1) الجنى الداني في حروف المعاني : 335 .

رجل يقول ذاك ، ولا تدخل على الفعل ، فلما دخلت ما عليها هيأتها للدخول على الفعل ... »[2] ، ولكن بقي معناه التقليل ، فإذا جاءت الجملة بعدها فإنها تفيد تقليل النسبة التي في الجملة الواقعة بعدها [3] ، وكذلك الفعل لا يدخل على الفعل مثل (قلَّ) كما ذكره سيبويه ، ومثله (طال ، وكثر) ، ولكن بعد اتصال (ما) به جاز أن يدخل على الفعل مثل (قلما يقول) ، فـ (ما) عندما اتصلت بالفعل كفته عن أخذ الفاعل وصحَّ دخوله على فعل آخر ، يقول الدكتور محمد عزيز الحباني : « ينتج المعنى من عمليات مختلفة تكاملية يتخيل الفكر الأشكال (والعالم كله أشكال) ، ويدخل التخيل على أشكال رمزية فتتكون لدينا صور ، أما الذاكرة فتحتفظ بشيء يبتعد عن الشكل (بقدر ما يقترب من الصورة) ويبتعد عن الصورة ؛ لأنه في صميمه شكل ، هذا هو المعنى ، نعني شيئاً بين الشكل والصورة ، أما عملية التذكر فجهاز تجاذبي حيث لكل معنى ميل طبيعي للتداعي مع معانٍ أخرى ، إذ لا حقيقة للمعنى المنفصل »[4] ، فإنَّ الأدوات تغير الرموز وتوجه أشكالها نحو جهة تخصصها ،ة وتحدد الصور التي تعبر عنها بمعونة القرائن ، و (ما) الكافة من القرائن اللفظية التي تعين المقصود من الكلام .

وتلحق (ما) حيث ، وإذ ، فتجعلهما داخلتين في أدوات الشرط ، أي تجزمان فعلين ، ألأول : فعل الشرط ، والثاني : جوابه ، يقول سيبويه : « ولا يكون الجزاء في حيث ولا في إذ حتى يضم إلى كل واحد منهما (ما) فتصير إذ مع (ما) بمنزلة إنما وكأنَّما وليست ما فيهما بلغو ، ولكن كل واحد منهما مع ما بمنزلة حرف واحد »[1] ، فحيث تأتي ظرف مكان نحو (اجلس حيث تجلس) ، أي : اجلس في المكان الذي تجلس فيه[2] ، ولكن بعد دخول (ما) عليها أصبحت تحمل معنى الشرط ، وكذلك (إذ) تكون ظرفاً لما مضى من الزمان نحو (قمت إذ قام زيد) [3] ، وبعد اتصال (ما) بها أصبحت شرطية ، وهي تختلف عن (إذ) ، « والفرق بينهما أنَّ إذ لما ضمت إليها ما وجوزي بها خرجت عن معناها لأنها كانت قبل دخول ما عليها لما مضى من الزمان ،وبعد دخولها للمستقبل كـ (إن) ، وقد يركب الشيئان فيخرجان عن حكم كل واحد منهما أي حكم مفرد ، نحو : هلاّ ، ولولا وغيرهما ... »[4] ، وهذه (ما) أطلق عليها النحويون مصطلح (المسلطة) وهي ضد ما الكافة لأنها سلطت العامل على الجزاء إذ دخلت على ما لا يعمل

---

(2) التفسير الكبير للرازي : 19 / 117 (المجلد السابع) .
(3) ينظر / شرح الرضي على الكافية : 4 / 295 ، ودراسات في الأدوات النحوية : 135 .
(4) تأملات في اللغو واللغة : 47 .
(1) الكتاب : 3 / 56 – 57 .
(2) ينظر : الكتاب : 4 / 233 ، وحروف المعاني : 6 .
(3) ينظر / الكتاب : 3 / 60 ، وحروف المعاني : 63 ، والجنى الداني في حروف المعاني : 185 .
(4) النكت في تفسير كتاب سيبويه : 1 / 727 .

فأوجبت له العمل[5] ، فهذا التغيير في (حيث ، إذ) سببه دخول (ما) عليهما ، وهذا أدى إلى تغيير التركيب النحوي من أسلوب خبري إلى أسلوب شرطي (إنشائي) .

وتدخل (ما) أيضاً على (خلا) فتؤثر في عملها ، يقول سيبويه : « وبعض العرب يقول : ما أتاني القوم خلا عبد الله ، فيجعل خلا بمنزلة حاشا ، فإذا قلت : ما خلا ، فليس فيه إلا النصب ، لأنَّ (ما) اسم ، ولا تكون صلتها إلا الفعل هاهنا ، وهي (ما) التي في قولك : افعل ما فعلت ، ألا ترى أنك لو قلت : أتوني ما حاشا زيداً لم يكن كلاماً »[1] . فـ (خلا) قبل دخول (ما) عليها تعمل الجر فيما بعدها[2] ، وبعد دخول (ما) تعين كونها فعلاً فنصبت ما بعدها ، فجاءت (ما) حرفاً مصدرياً ، وهو لا يدخل إلا على الأفعال فتعيَّن كونها فعلاً بعد دخول (ما) عليها[3] ، فقد غيَّرت (ما) (خلا) من حرف إلى فعل ، ومن ثمَّ تغيَّر تبعاً لذلك عملها فيما بعدها .

إذن وجود (ما) في هذه الأدوات علامة شكلية على ظاهرتين :

الأولى : خاصة بالعلامة ألإعرابية ، فهي عندما دخلت على (إنَّ) وأخواتها جعلت المسند إليه والمسند مرفوعين بعد أن كان المسند إليه منصوباً والمسند مرفوعاً ، وكذلك تغير علامة الاسم الواقع بعد (ربَّ) من الجر إلى الرفع بالابتداء ، وكذلك وجوب نصب الاسم الواقع بعد (خلا) بعد أن كان مجروراً قبل دخول ما عليها .

الثانية : تتعلق بصورة التركيب ونمط تأليف العبارة ، فبعد أن كانت (إنَّ) وأخواتها مختصة بالدخول على الجمل الاسمية قبل دخول ما عليها أصبحت تدخل على الجملة الفعلية حين تتصل بـ (ما) ، وكذلك ربَّ كانت مختصة بالدخول على الأسماء النكرات أصبحت تدخل على الأفعال بعد اتصالها بـ (ما) ، أما في (قلَّ) وأشباهها فترى أنَّ (ما) قد سلبت إسناد الفعل إلى الفاعل منها ، وأصبح الفعل صالحاً للدخول على الأفعال ، وترى في (حيث ، إذ) بعد دخول ما عليهما وجود جملتين بعدهما (جملة الشرط وجملة جواب الشرط) ، إذ أصبحتا تعاملان معاملة أدوات الشرط .

---

(5) ينظر / كتاب معاني الحروف : 91 .
(1) الكتاب : 2 / 349 – 350 .
(2) ينظر / أسرار النحو : 285 .
(3) ينظر : كتاب معاني الحروف : 106 .

الإضافـــة

تعد العلاقة التي تربط المضاف بالمضاف إليه علاقة ترابط وتلازم ، وإلى ذلك أشار سيبويه بقوله : « ... من قبل أنَّ المضاف والمضاف إليه بمنزلة اسم واحد مفرد ، والمضاف إليه هو تمام الاسم ومقتضاه »[1] ، والإضافة هي نسبة تركيبية ناقصة ، فهي تتركب من كلمتين (مضاف ومضاف إليه) ، إلا أنَّ هذا التركيب ناقص ، فهو لا يتألف من مسند ومسند إليه لكي يحسن السكوت عليه[2] ، وتسمى العلاقة التي تربط بين المضاف والمضاف إليه (علاقة التضام)[3] .

وهذه التسمية لم تقتصر على المحدثين وحدهم ، بل استعملها القدماء أيضاً ، فهذا الزجاجي يقول : « إنَّ معنى الكلمة يستفاد من التركيب والتضام ، فلم يكتفِ بإيراد المعاني المعجمية »[4] ، وعرَّف الدكتور تمام حسان هذا النوع من العلاقات بقوله : « إنَّ المقصود بالتضام أن يستلزم أحد العنصرين التحليليين النحويين عنصراً آخر فيسمى التضام هنا (التلازم) ، أو يتنافى معه فلا يلتقي به ويسمى هذا (التنافي) ، وعندما يستلزم أحد العنصرين الآخر فإنَّ هذا قد يدل عليه بمبنى وجودي على سبيل الذكر ، أو يدل عليه بمبنى عدمي على سبيل التقدير بسبب الاستتار أو الحذف »[5] ، فعلاقة التضام واحدة من القرائن السياقية اللفظية التي لها الأثر في الكشف عن نظام العلاقات الشكلية بين أجزاء التركيب الكلامي ، وتعد « ظاهرة شكلية كبرى تصور أسلوب تآلف الكلمات في اللغة ، ثم استخدام صورة التآلف في إعطاء المعنى العام للتركيب الكلامي »[1] ، وبما أنَّ الإضافة ظاهرة شكلية لكونها إحدى مصاديق ظاهرة التضام ، لذا سيبين هذا المبحث أثر هذه الظاهرة في التركيب النحوي على وفق النصوص الواردة في (الكتاب) .

قال سيبويه : « ربَّما قالوا في بعض الكلام : ذهبت بعض أصابعه ، وإنما أنَّث البعض لأنَّه أضافه إلى مؤنث هو منه ، ولو لم يكن منه لم يؤنثه ، لأنَّه لو قال : ذهبت عبد أمك لم يحسن »[2] ، فالمضاف (بعض) اكتسب من المضاف إليه (أصابعه) التأنيث ، يقول ابن عقيل : « قد يكتسب المضاف المذكر من المؤنث المضاف إليه التأنيث بشرط أن يكون المضاف صالحاً للحذف وإقامة المضاف إليه مقامه ، ويفهم من ذلك المعنى ، نحو :

---

(1) الكتاب : 2 / 226 .
(2) ينظر / البحث النحوي عند الأصوليين : 305 .
(3) ينظر / اللغة العربية معناها ومبناها : 217 .
(4) حروف المعاني : 21 .
(5) اللغة العربية معناها ومبناها : 217 .
(1) أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة : 196 .
(2) الكتاب : 1 / 51 .

(قطعت بعض أصابعه) ، فصحَّ تأنيث (بعض) لإضافته إلى أصابع وهو مؤنث لصحة الاستغناء بأصابع عنه ، فتقول : قطعت أصابعه »[3] .

أما إذا لم يكن المضاف من المضاف إليه لم يكتسب منه شيئاً ، يقول سيبويه : « فإن قلت : من ضربت عبد أمك ، أو هذه عبد زينب لم يجز ، لأنَّه ليس منها ولا بها ، ولا يجوز أن تلفظ بها وأنت تريد العبد »[4] ، أي « فإن لم يصلح المضاف للحذف والاستغناء بالمضاف إليه عنه لم يجز التأنيث ، فلا تقول : (خرجت غلام هند) ، إذ لا يقال : خرجت هند ، ويفهم منه خروج الغلام »[5] ، فهنا لا يصح حذف المضاف وإحلال المضاف إليه مكانه ، لذلك لا يكتسب منه شيئاً ، فأثر الإضافة واضح في التركيب ، فالمضاف إذا كان من المضاف إليه جاز تأنيث الفعل على الرغم من كون المضاف مذكراً ، وكذلك جاز حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مكانه .

وقال أيضاً : « هذا باب الصفة المشبهة بالفاعل فيما عملت فيه ، ولم تقوَ أن تعمل عمل الفاعل لأنها ليست في معنى الفعل المضارع ، فإنما شبهت بالفاعل فيما عملت فيه ... والإضافة فيه أحسن وأكثر ، لأنَّه ليس كما جرى مجرى الفعل ولا في معناه ، فكان هذا أحسن عندهم أن يتباعد منه في اللفظ ، كما أنَّه ليس مثله في المعنى وفي قوته في الأشياء »[1] ، فالإضافة في هذا النص جعلها سيبويه دليلاً على أنَّ الصفة المشبهة بعيدة من حيث العمل عن الفعل فهي لا تعمل عمل فعلها ، وقد ذكر عبد القاهر الجرجاني (471 هـ) في أثناء حديثه عن الصفة المشبهة : « أنَّ هذه الصفات لا تجري على أفعالها فليس حسن بجارٍ على يحسن ، ولا كريم على يكرم ، وكذا شديد وظريف وقوي وصعب وما أشبه ذلك لا يجري شيء منه على الفعل ... فمرتبة هذه الصفات بعد مرتبة أسماء الفاعلين لأنها تجري على الأفعال .... فهذه مشبَّهة بأسماء الفاعلين ... فلما حصل بينها وبين أسماء الفاعل هذه المشابهة أجريت مجراها في أن أعطيت عمل أفعالها »[2] ، أي إنَّ الصفات المشبَّهات هي فرع عن فرع عن أصل ، فهي أشبهت اسم الفاعل من حيث التأنيث والتذكير ، والتثنية والجمع واسم الفاعل أشبه الفعل من حيث الحركات والسكنات ، وقد علَّق السيرافي على نص سيبويه بقوله : « يعني أنَّ قولك حسن الوجه لم يجر مجرى حَسُنَ كما جرى ضارب مجرى ضَرَبَ ، فكان الأحسن عندهم في (حسن) الإضافة لبعد الإضافة من الفعل في اللفظ ، كما تباعد حسن الوجه من الفعل ومما جرى مجراه في المعنى »[3] ، لذلك يمكن أن نعد الإضافة في الصفات المشبهات دليلاً على بعدها من الأفعال .

---

(3) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : 2 / 48 .
(4) الكتاب : 1 / 53 – 54 .
(5) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : 2 / 49 .
(1) الكتاب : 1 / 194 .
(2) المقتصد في شرح الإيضاح : 1 / 532 – 533 .
(3) هامش الكتاب : 1 / 194 .

وقال أيضاً : « هذا باب ما يجري عليه صفة ما كان من سببه وصفة ما التبس به أو بشيء من سببه كمجرى صفته التي خلصت له ... وذلك قولك : مررت برجل ضارب أبوه رجلاً ، ومررت برجلٍ ملازمٍ أبوه رجلاً ، ومن ذلك أيضاً مررت برجلٍ ملازمٍ أباه رجلٌ ، ومررت برجلٍ مخالط أباه داء ، فالمعنى فيه على وجهين : إن شئت جعلته يلازمه ويخالطه فيما يستقبل ، وإن شئت جعلته عملاً كائناً في حال مرورك ، وإن ألغيت التنوين وأنت تريد معناه جرى مثله إذا كان منوناً ... تقول : مررت برجلٍ ملازمك ، فيحسن ، ويكون صفة للنكرة بمنزلته إذا كان منوناً ، وحين قلت : مررت برجلٍ ملازمٍ أباه رجلٌ ، وحين قلت : مررت برجلٍ ملازمٍ أبيه رجلٌ ، فكأنَّك قلت في الجميع : مررت برجلٍ ملازمٍ أباه ، و مررت برجلٍ ملازمٍ أبيه ، لأنَّ هذا يجري مجرى الصفة التي تكون خالصة للأول »[1] .

هذا النص يشير إلى الإضافة غير المحضة ، وهذه الإضافة تجري في اللفظ دون المعنى كإضافة اسم الفاعل إلى معموله كما في أمثلة سيبويه ، وهذه الإضافة لم يكتسب فيها المضاف من المضاف إليه شيئاً ، وإلا لما جاز أن تصف النكرة بها ، لأنَّ المضاف إلى المعرفة معرفةٌ ، والنكرة لا توصف بالمعرفة لذلك فهذه الإضافة غير حقيقية تجري في اللفظ فقط [2] ، وذكر النحاة أنَّ الفائدة من هذه الإضافة تحقيق التخفيف في الكلام عن طريق حذف التنوين عند الإضافة ، وهي إضافة على نية الانفصال[3] .

ورأى أحد الباحثين أنَّ الغاية من هذه الإضافة ليس التخفيف فحسب ، بل هناك غرض آخر فيها ، يقول : « الحقُّ أنَّ التخفيف ليس غرضاً ترتكب الإضافة من أجله وليس حذف التنوين تخفيفاً ، ولو كان الأمر كذلك لما استعمل الوصف منوناً في حال ؛ لأنَّ كثرة الاستعمال تتطلب التخفيف وما دام التنوين ثقيلاً كما زعموا ، فيجب حذف التنوين منها دائماً تحقيقاً للتخفيف الذي يتطلبه الاستعمال ، والحق أيضاً أنَّ هذه الأوصاف أفعال حقيقية لها معاني الأفعال ، ولها دلالتها على الزمان ، ... فإذا أريد إلى تخصيص زمان الوصف أضيف أو نوّن ، فإذا أضيف خلص للزمان الماضي ، وإن نوّن خلص للمستقبل »[1] ، ولعلَّ هذا هو الرأي الراجح في هذه المسألة ، وسيبويه أشار إلى ذلك ضمناً عندما قال : « فالمعنى فيه على وجهين إن شئت جعلته يلازمه ويخالطه فيما يستقبل ،وإن شئت جعلته عملاً كائناً في حال مرورك »[2] ، فهذه إشارة إلى الحال والاستقبال ، فدلالة الإضافة غير المحضة على الزمن الماضي مفهومة ضمناً من كلام سيبويه وإن لم يصرح بها ، فالإضافة المحضة أكسبت التركيب دلالة زمنية ماضية .

وقد تؤدي الإضافة في بعض الأحيان إلى اكتساب التركيب قبحاً واضحاً ، قال سيبويه : « وأما ربَّ رجلٍ وأخيه منطلقين ، ففيها قبح حتى تقول : وأخٍ له ... من قبل أنَّ

(1) الكتاب : 2 / 18 .
(2) ينظر / المقتصد في شرح الإيضاح : 2 / 883 .
(3) ينظر / شرح الرضي على الكافية : 2 / 226 .
(1) في النحو العربي (قواعد وتطبيق) : 178 .
(2) الكتاب : 2 / 18 .

قوله وأخيه في موضع نكرة لأنَّ المعنى إنما هو وأخٍ لـه ، فإن قيل أمضافة إلى معرفة أو نكرة ؟ فإنَّك قائل إلى معرفة ، ولكنَّها أجريت مجرى النكرة ، كما أنَّ مثلك مضافة إلى معرفة وهي توصف بها النكرة وتقع موقعها ، ألا ترى أنَّك تقول : ربَّ مثلك ، ويدلك على أنَّها نكرة أنَّه لا يجوز لك أن تقول : ربَّ رجلٍ وزيد »[3] ، فالإضافة هنا وصفها سيبويه بالقبيحة لأنه عطف اسم مضاف إلى معرفة على اسم نكرة ، فهذا أدى إلى حمل سيبويه المضاف إلى المعرفة على النكرة كي يتخلص من القبح الحاصل في الكلام وشبهه بـ (مثلك) المضافة إلى المعرفة ولكنها تعامل معاملة النكرة إذ توصف بها النكرة ، وكل ذلك هو من تداعيات الإضافة ، فلو لم يضف كلمة (أخ) إلى الضمير بعده لما حصل هذا القبح .

ومنه أيضا : « وقال : استقبح أن أقول : هذه مائة ضرب الأمير ، فأجعل الضرب صفة فيكون نكرة وصفت بمعرفة ، ولكن أرفعه على الابتداء ، كأنه قيل ما هي ؟ فقال ضرب الأمير ، فإن قال : ضرب أمير ، حسنت الصفة ؛ لأن النكرة توصف بالنكرة »[1] ، فالإضافة هنا جعلت المضاف معرفة لأنه أضيف إلى معرفة فاكتسبها منه ، لذلك قبح أن يكون المضاف هنا صفة لما قبله لان ما قبله نكرة ، فلا يمكن أن نصفها بالمعرفة مما أدى إلى القول : إن (ضرب الأمير) خبر مبتدؤه محذوف ، وكأنه جواب لسؤال سائل : ما هي ؟ فأجابه : ضرب الأمير بحذف المبتدأ ، وهذا كله بسبب الإضافة إلى معرفة ، ولو أضيفت إلى نكرة (ضرب الأمير) لما حمل الكلام على ما سبق وكان (ضرب أمير) صفة لما قبله وانتهت المسالة .

ومن الآثار الواضحة للإضافة ما نجده في باب النداء ، يقول سيبويه : « اعلم أن النداء : كل اسم مضاف فيه فهو نصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره والمفرد رفع ، هو في موضع اسم منصوب »[2] ، فتأثير الإضافة على نوعية إعراب الاسم المنادى واضح فإذا كان الاسم المنادى مضافا ، فإنه ينصب نحو : يا عبدَ الله ، ويا أخانا ، بخلاف لو كان مفردا فإنه يبنى على الضم ويكون في محل نصب نحو : يا زيدُ ويا عمروُ ؛ وكذلك لو جاء الاسم المضاف وصفا لمنادى فإنه يعامل معاملة لو كان هو المنادى ؛ « لأن المنادى إذا وصف بالمضاف فهو بمنزلته إذا كان في موضعه ... لأنه هنا وصف المنادى في موضع نصب »[3] ، فأثر الإضافة في هذا الباب واضح إذ تغير نوع الكلمة من البناء إلى الإعراب .

ونخلص مما سبق إلى :

---

(3) المصدر نفسه : 2 / 54 – 55 .

(1) الكتاب : 2 / 120 – 121 .
(2) المصدر نفسه : 2 / 182 .
(3) المصدر نفسه : 2 / 184 .

1- إن الإضافة دليل على تمام الاسم المضاف .
2- يكتسب المضاف من المضاف إليه بعض خصائصه كالتأنيث والتذكير بشرط أن يصح وقوع المضاف إليه في مكان المضاف .
3- جواز حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه إذا كان منه .
4- تكسب الإضافة التركيب دلالة زمنية ماضية .
5- تكــون الإضــافة فــي الصــفات المشــبهات دلــيلاً علــى بعــدها مــن الأفعال .
6- تنقل الإضافة الاسم من حالة البناء إلى حالة الإعراب وهذا ما نجده واضحا في باب النداء .

المبحث الثاني :

الفصل بين المتلازمين

لا شكَّ في أنَّ الفائدة من الكلام لا تتحقق من خلال ترتيب الكلمات ترتيباً أفقياً فحسب ، بل لا بدَّ من وجود نظام يربط بين هذه الكلمات ويوجهها الاتجاه السليم الذي يحقق الغاية المنشودة من اللغة وهي (الإبلاغ والبيان) ، وهذا النظام الذي يؤطر الكلمات ويربطها ببعضها هو الذي يؤول بها إلى نسق شكلي ذي دلالة تتواءم مع نظام اللغة ويتماشى مع قواعدها .

وقد ذكر سيبويه هذا المعنى في مواضع كثيرة من كتابه ، منها حديثه على الإسناد في الجملة الفعلية والجملة الاسمية ، أي المسند والمسند إليه ، فيقول : « وهما ما لا يغنى واحد منهما عن الآخر ، ولا يجد المتكلم منه بداً »[1] ، فسيبويه يتكلم على أهمية علاقة الإسناد في إيجاد المعنى في التركيب الكلامي ، وكذلك حديثه على المركبات النحوية المتضامَّة كالمضاف والمضاف إليه ، والجار والمجرور وغيرها من المركبات[2] . وقد أشار عبد القاهر الجرجاني في دلائله إلى أهمية العلاقة التي تنتظم المفردات ودورها في تكوين المعنى ، إذ يقول : « إنَّ الألفاظ المفردة التي هي أوضاع اللغة لم توضع لتعرف معانيها في أنفسها ، ولكن لأن يضم بعضها إلى بعض فيعرف فيما بينها من فوائد »[3] .

إذن فنظام الجملة العربية لا يبيح الفصل بين الأجزاء المرتبطة في التركيب الكلامي ، « وهذا الهدف هو ما سعى إليه المنهج الوصفي الحديث الذي يذهب إلى أن فهم الجملة إنما يتم عن طريق العلاقات التي تربط بين أجزائها »[1] .

وتعد ظاهرة الفصل بين المتلازمين من الظواهر الشكلية التي اعتمدها سيبويه في إقامة حجته على نظرية العامل النحوي[2] ، إذ يعالج سيبويه هذا الشكل من أشكال التصرف في تأليف الكلام في ضوء نظرية العوامل ، ولهذه الظاهرة أثر في تغيير التركيب النحوي ولها مصاديق وأشكال مختلفة منها :

---

(1) الكتاب : 1 / 23 .
(2) المصدر نفسه : 2 / 164 – 268 .
(3) دلائل الإعجاز : 415 .

(1) القرينة في اللغة العربية : 122 .
(2) ينظر / منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي : 280 .

1- الفصل بين المبتدأ أو ما يقوم مقامه والخبر :

يقول سيبويه : « وزعم الخليل – رحمه الله – أنه قال : إنه المسكين أحمق ... كأنه قال : إنه هو المسكين أحمق ، وهو ضعيف ، وجاز هذا أن يكون فصلا بين الاسم والخبر لأن فيه معنى المنصوب الذي أجريته مجرى : إنا تميما ذاهبون »[3] .

فلفظ (المسكين) فصل بين اسم إن (الهاء) وخبرها (أحمق) ، وبما إنه جاء مرفوعا فقدره سيبويه أنه خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير هو المسكين ، لذا وجدت جملة فصلت بين اسم إن وخبرها يسميها النحويون (الجملة الاعتراضية) ؛ لأنها « المعترضة بين شيئين لإفادة الكلام تقوية وتسديدا أو تحسينا »[4] ، ووصف هذا بالضعف ؛ لأنه فصل بين اسم (إن) وخبرها إلا إنهم جوزوه ؛ لأن فيه اختصاصا لاسم (إن) ، وإن كان الاختصاص يأتي منصوبا فالخليل شبهه بـ (إنا تميما ذاهبون) للاختصاص الذي فيه[1] .

ويقول سيبويه أيضاً : « هذا باب من الاختصاص يجري على ما جرى عليه النداء ... وذلك قولك : إنا معشر العرب نفعل كذا وكذا ، كأنه قال (أعني) ، ولكنه فعل لا يظهر ولا يستعمل كما لم يكن ذلك في النداء ؛ لأنهم اكتفوا بعلم المخاطب ، وإنهم لا يريدون أن يحملوا الكلام على أوله ، ولكن ما بعده محمول على أوله ... »[2] .

فأساس الاختصاص أن يأتي اسم منصوبا يفصل بين ضمير المتكلم أو المشارك فيه وخبره ، لغرض تأكيد الاختصاص وبيان اختصاص ذلك الضمير من بين أمثاله بما نسب إليه[3] ، ومثال ذلك قول الفرزدق : (المتقارب) :

ألم تر أنا بني دارم زرارة منا أبو معبد[4]

الشاهد فيه : فصل بين اسم (إن) وخبرها بلفظة (بني دارم) فنصب على الاختصاص وفيه معنى الافتخار ، وهذا المعنى كله نتيجة الفصل بين اسم (إن) وخبرها .

---

(3) الكتاب : 2 / 76 .
(4) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : 2 / 47 ، وينظر / إعراب الجمل وأشباه الجمل :64.
(1) ينظر / النكت في تفسير كتاب سيبويه : 1 / 480 .
(2) الكتاب : 2 / 233 .
(3) ينظر / تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : 191 ، وشرح الرضي على الكافية : 1 / 431 .
(4) ديوان الفرزدق : 190 ، والكتاب : 2 / 234 .

2- الفصل بين الأداة وما دخلت عليه :

يقول سيبويه في باب (لا) التي لنفي الجنس : « وأعلم أنك لا تفصل بين (لا) وبين المنفي كما لا تفصل بين (من) وبين ما تعمل فيه ، وذلك أنَّه لا يجوز لك أن تقول : لا فيها رجل ، كما إنه لا يجوز لك أن تقول في الذي هو جوابه : هل من فيها رجل ومع ذلك أنهم جعلوا لا وما بعدها بمنزلة خمسة عشر فقبح أن يفصلوا بينهما عندهم كما لا يجوز أن يفصلوا بين خمسة وعشر بشيء من الكلام ؛ لأنها مشبهة بها »[1] ، شبه سيبويه تركيب (لا) مع اسمها بتركيب (خمسة عشر) أي صارتا كالشيء الواحد[2] ، « وقد رأى سيبويه تمشيا مع هذا المنطق أن يلتزم بما يستوجبه اعتبار (لا) مركبة مع اسمها في كلمة واحدة ، حيث إنهما قد توحدتا بالتركيب كما توحدت كلمتا (خمسة) و (عشر) بالتركيب في (خمسة عشر) ... »[3] ، فإذا فصل بين (لا) واسمها بفاصل حصلت تغيرات في التركيب النحوي ، يقول سيبويه : « وأعلم أنك إذا فصلت بين (لا) وبين الاسم بحشوٍ لم يحسن إلا أن تعيد (لا) الثانية ؛ لأنه جعل جواب : أ ذا عندك أم ذا ؟ ... فممّا فصل بينه وبين (لا) بحشو قوله جل ثناؤه : ((لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون)) (الصافات : 47) ولا يجوز فيها لا أحد إلا ضعيفا ، ولا يحسن لا فيك خير ، فإن تكلمت به لم يكن إلا رفعا ؛ لأن (لا) لا تعمل إذا فصل بينها وبين الاسم رافعة ولا ناصبة »[4] ، فأثر الفصل واضح في تركيب (لا) النافية للجنس إذا ألغي عملها ووجب تكرارها .

ومن ذلك أيضا الفصل بين الحرف الناصب والفعل ، يقول سيبويه : « ولم يفصلوا بين (أن) وأخواتها وبين الفعل كراهية أن يشبهوها بما يعمل في الأسماء ، نحو : ضربت ، وقتلت ؛ لأنها لا تصرف تصرف الأفعال نحو : ضربت وفعلت ، ولا تكون إلا في أول الكلام لازمة لموضعها لا تفارقه ، فكرهوا الفصل لذلك ؛ لأنه حرف جامد »[1] ، فالفصل بين هذه الحروف وبين ما دخلت عليه يؤدي كما قال سيبويه إلى أن تتشابه مع الأفعال المتصرفة وهذا لا يجوز .

وقال أيضا « وسألت الخليل عن قول الفرزدق : (الطويل)

---

(1) الكتاب : 2 / 276 .
(2) ينظر / شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : 1 / 363 .
(3) دراسات نقدية في النحو العربي : 209 .
(4) الكتاب : 2 / 298 – 299 .

(1) الكتاب : 3 / 13 .

أتغضب إن إذنا قتيبة حزَّتا جهارا ولم تغضب لقتل ابن حازم[2]

فقال : لأنه قبيح أن تفصل بين أن والفعل ، كما قبح أن تفصل بين كي والفعل فلما قبح ذلك ولم يجز حمل على إن ؛ لأنه قد تقدم فيها الأسماء قبل الأفعال »[3] .

قال ابن خروف (609هـ) : « شاهده كسر (إن) لما لم يصلح رفع الاسم بعد (أن) المصدرية فكسرها وحدث لكسرها معنى بديع ، فالاسم بعدها مرفوع بإضمار فعل لما لم يسم فاعله يفسره (حزتا) , ويجوز أن تضمر فعل الفاعل ويفسره فعل المفعول ... أي إن ذهبت أذنا قتيبة حزتا ... »[4] فالفصل هو الذي جعل همزة (أن) تكسر ؛ لأن (إن) المكسورة الهمزة يجوز أن يفصل بينها وبين الفعل بخلاف (أن) المفتوحة الهمزة ، وحملت (إن) على معنى الشرطية لجواز تقدم الاسم على الفعل الماضي[1] .

ومن ذلك أيضا الفصل بين الأداة والفعل بالحرف للفرق ، يقول سيبويه : « وأعلم أنه ضعيف في الكلام أن تقول : قد علمت أن تفعل ذاك ، ولا قد علمت أن فعل ذاك حتى تقول : سيفعل أو قد فعل ، أو تنفي فتدخل (لا) ؛ وذلك لأنهم جعلوا ذلك عوضا مما حذفوا من (أنه) ، فكرهوا أن يدعوا السين أو قد إذ قدروا على أن تكون عوضا ... »[2] ، فـ (أن) المخففة من الثقيلة إذا دخلت على الأفعال عوض عن اسمها المحذوف بـ (قد وسوف والسين) إذا لم يكن الفعل مسبوقا بأداة نفي زيادة على بيان أن هذه (أن) هي ليست الناصبة للفعل فـ « التزموا تعويض هذه الحروف تنبيها على إنها ليست الناصبة للفعل من أول الأمر ، ولم يمكنهم التعويض بها مع حرف النفي لتعذر اجتماعها معها فاستغنوا بحرف النفي لما كان زيادة مضادا لها ، ألا ترى أنه لا يصح أن يجمع بينه وبين السين وأختها ولا بينه وبين قد لأن تلك حروف إثبات فلا يصح جمعها مع حروف النفي »[3] ، إذ « ليس التأكيد في اللغة العربية مجرد دلالة فلسفية ، بل هو عرف لغوي أولا وقبل كل شيء وليس هناك من مانع من وجهة النظر الفلسفية من اجتماع التوكيد مع النفي أو التمني أو سواهما من المعاني . ولكن العرف اللغوي العربي لا يقبل ذلك »[4] ، أما إذا كانت الجملة بمعنى الدعاء فلا حاجة إلى هذه الحروف

---

(2) ديوانه : 667 ، والكتاب : 3 / 161 ، ورواية الشطر الثاني في الديوان :
..... جهاراً أو لم تغضب ليوم ابن حازم
(3) الكتاب : 3 / 161 – 162 .
(4) شرح كتاب سيبويه لابن خروف : 252 .
(1) ينظر / شرح كتاب سيبويه لابن خروف : 252 ، وهامش الكتاب : 3 / 161 .
(2) الكتاب : 3 / 167 .
(3) الإيضاح في شرح المفصل : 2 / 192 .
(4) دراسات نقدية في النحو العربي : 199 .

الفاصلة ، قال سيبويه « وأما قولهم أما أن جزاك الله خيرا فإنهم إنما أجازوه لأنه دعاء ولا يصلون إلى قد ههنا ولا إلى السين . وكذلك لو قلت : أما أن يغفر الله لك جاز لأنه دعاء ، ولا تصل هنا إلى السين ... »[1] ، فهذا الكلام دعاء والأشياء التي تكون عوضا عن اسم (أن) المخففة المحذوف اسمها لا يصح وقوعها فيه ؛ لأن (قد) تفيد التحقيق وهي لا تقع في الدعاء ، وكذلك (السين وسوف) فهما يجعلان الكلام يقينا واجبا ، والدعاء ليس بواجب ، ولا يجوز دخول (لا) النافية ؛ لأنها تقلب معنى الدعاء له إلى الدعاء عليه ، لذلك ترك التعويض في هذا المقام[2] .

ومن ذلك أيضا الفصل بأداة الاستفهام ، يقول سيبويه : « ولا يجوز أن تقول زيداً هل رأيت إلا أن تريد معنى الهاء مع ضعفه فترفع ؛ لأنك قد فصلت بين المبتدأ وبين الفعل ، فصار الاسم مبتدأ والفعل بعد حرف الاستفهام ولو حسن هذا أو جاز لقلت : قد علمت زيد كم ضرب ، ولقلت : أرأيت زيد كم مرة ضرب على الفعل الآخر ، فكما لا تجد بداً من إعمال الفعل الأول كذلك لا تجد بداً من إعمال الابتداء ؛ لأنك إنما تجيء بالاستفهام بعدما تفرغ من الابتداء .. فحرف الاستفهام لا يفصل به بين العامل والمعمول ... »[3] وقد تقدم ذكر معنى صدارة أدوات الاستفهام في الكلام[4] ، لذلك لا يمكن أن تفصل بين العامل والمعمول فهي تقطع الكلام الذي بعدها عما قبلها ، يقول الأعلم الشنتمري (476هـ) : « أعلم أنك إذا ابتدأت اسما وأتيت بعده بجملة مصدرة بحرف الاستفهام فيها فعل ناصب لضمير الاسم المبتدأ فلا يصلح نصب ذلك الاسم بإضمار فعل آخر لأن ما بعد حرف الاستفهام لا يكون مفسرا لفعل قبله كما لا يكون عاملا في اسم قبله ، وتفسير ذلك أنك لو نزعت ضمير زيد من رأيته فقلت : زيدا كم مرة رأيت ؟ لم يجز لأن الاستفهام لا يعمل ما بعده في ما قبله ، فكذلك لا يكون بعده تفسيرا لما قبله »[1] فالاستفهام لما فصل بين المفعول المقدم وفعله المؤخر في قولنا : زيدا رأيت ، أدى ذلك إلى تغيير في نوعية الجملة ، فبعد أن كانت جملة فعلية أصبحت جملة اسمية ، ومن ثمَّ تغيَّرت دلالة الجملة من التجدد والحركة إلى الثبوت والاستقرار وهذا كله بسبب الفصل بين الفعل والمفعول بحرف الاستفهام وهذا ما نجده واضحا في مسألة تعليق الفعل القلبي بحرف الاستفهام كما في : « قولك : قد علمت أعبد الله ثم أم زيد ، وقد عرفت أبو من زيد

(1) الكتاب : 3 / 167 – 168 .
(2) ينظر / النكت في تفسير كتاب سيبويه : 2 / 796 ، وشرح كتاب سيبويه لابن خروف : 259 .
(3) الكتاب : 3 / 127 – 128 .
(4) ينظر / الفصل الأول من هذه الرسالة .
(1) النكت في تفسير كتاب سيبويه : 1 / 258 .

، وقد عرفت أيُّهم أبوه ... »[2] ، فهذه الأفعال تعمل في ما بعدها ، لأن حرف الاستفهام فصل بينها وبين ما بعدها مما أدى إلى تعليقها عن العمل لفظا في معمولاتها .

ويدخل تحت هذا النوع من الفصل أيضا الفصل بين الاستفهام والفعل (تقول) إذ من الشروط التي وضعها النحاة لعمل (تقول) عمل (تظن) أن تسبق باستفهام ولا يفصل بينها وبينه بفاصل أجنبي عن الفعل[3] ، فإذا فصل بينه وبين الاستفهام فاصل ألغي عمل (تقول) عمل (تظن) يقول سيبويه : « وذلك قولك : متى تقول زيدا منطلقا ، وأتقول عمرا ذاهبا ، وأكلَّ يوم تقول عمرا منطلقا ، لا يفصل بها كما لم يفصل بها في : أكل يوم زيدا تضربه ، فإن قلت : أأنت تقول زيد منطلق رفعت ، لأنه فصل بينه وبين حرف الاستفهام ، كما فصل في قولك : أأنت زيد مررت به ، فصارت بمنزلة أخواتها وصارت على الأصل »[4] ، فالفصل بين الاستفهام والقول يخرج القول عن الاستفهام ويرجعه إلى أصله لأن الاستفهام لم يقع عليه[1] .

أما إذا كان الفاصل ظرفا أو جاراً ومجروراً أو أحد المفعولين لم يؤثر هذا الفصل في عمل (تقول) عمل (تظن) لأن هذه الأشياء هي من حيز الفعل (تقول) وليست بأجنبية عنه[2] ، فالفعل (تقول) وإن تقدمت عليه هذه الأشياء فإنه يبقى واقعا في حيز الاستفهام ، أما إذا كان الفاصل أجنبيا فإن الاستفهام لا يقع على الفعل (تقول) بل يكون واقعا على ذلك الفاصل[3] ، كما في قولنا : أأنت تقول زيد منطلق ، فالاستفهام وقع على المبتدأ (أنت) ولم يقع على الفعل (تقول) ، وهذا مما يجعله يفقد شرطا من شروط عمله عمل (تظن) ، لذلك تسهل ملاحظة التغيير الذي طرأ على التركيب النحوي بسبب هذا الفصل إذ رجعت (تقول) إلى أصلها وهي أن يحكى بها ولم تعد تشير إلى الاعتقاد والظن وأصبحت الجملة التي بعدها جملة اسمية محكية بالقول بعد أن كانت مفعولين منصوبين للفعل (تقول) .

3- الفصل بين كم الخبرية ومميزها :

يقول سيبويه : « إذ فصلت بين كم الخبرية وبين الاسم بشيء استغنى عليه السكون أو لم يستغن فالجملة على لغة الذين يجعلونها بمنزلة اسم منون ، لأنه قبيح أن يفصل بين الجار والمجرور ؛ لأن المجرور داخل في الجار فصارا

(2) الكتاب : 1 / 236 .
(3) ينظر / شرح الرضي على الكافية : 4 / 178 .
(4) الكتاب : 1 / 123 .
(1) ينظر / شرح المفصل : 7 / 79 .
(2) ينظر / ارتشاف الضرب من لسان العرب : 4 / 2128 .
(3) ينظر / شرح المفصل : 7 / 79 .

كأنهما كلمة واحدة والاسم المنون يفصل بينه وبين الذي يعمل فيه ، فتقول : هذا ضارب بك زيدا ولا تقول هذا ضارب بك زيد ، قال الشاعر :

(المتقارب)

تؤمّ سنانا وكم دونه من الأرض محدوباً غارُها[1]

وقال القطامي : (البسيط)

كم نالني منهم فضلا على عدم إذ لا أكاد من الإقتار أحتمل[2]

وإن شاء رفع فجعل (كم المرار) التي ناله فيها الفضل ، فارتفع الفضل بنالني فصار كقولك : كم قد أتاني زيد ، فزيد فاعل و (كم) مفعول فيها وهي المرار التي أتاه فيها ، وليس زيد من المرار »[3] .

فالذي يتضح من هذا النص أنه يجوز في مميز (كم) الخبرية إذا فصل بينه وبينها بفاصل ، الرفع والنصب كما هو في بيت القطامي ، فالرفع على إنه فاعل للفعل (نال) ، وتكون (كم) ظرفية للتكثير ، أما النصب فلأنه لا يجوز الجر في حالة الفصل بين الجار والمجرور ، وهذان الوجهان هما سعة في الكلام[4].

وهناك وجه ثالث جوزه سيبويه في مميز (كم) الخبرية وهو (الجر) ، ولكنه خصه بالضرورة الشعرية ، إذ قال : « وقد يجوز في الشعر أن تجر وبينها وبين الاسم حاجز على قول الشاعر : (الرمل)

كم بجود مقرفٌ نال العلى وكريمٌ بخله قد وضعه[1]

الجر والرفع والنصب على فسرناه »[2] . قال الأعلم الشنتمري (476هـ) : « الشاهد فيه جواز الرفع والنصب والجر في (مقرف) فالرفع على أن تجعل (كم) ظرفا وتكون لتكثير المراد ، وترفع المقرف بالابتداء ، وما بعده خبر ،

(1) نسب هذا البيت إلى زهير بن أبي سلمى ولكنه غير موجود في ديوانه ، ونسب إلى ولده كعب وليس في ديوانه أيضاً ، ينظر / الكتاب : 3 / 164 ، والإنصاف في مسائل الخلاف : 1 / 306 .
(2) ديوانه : 6 ، والإنصاف في مسائل الخلاف : 1 / 305 .
(3) الكتاب : 3 / 164 – 165 .
(4) ينظر / المسائل النحوية والصرفية التي تحتمل وجهين أو أكثر في كتاب سيبويه : 1 / 225 .

(1) قيل : إنَّ هذا البيت لأنس بن زنيم ، أو لعبد الله بن كريز ، أو لأبي الأسود الدؤلي ، ينظر / الكتاب : 2 / 167 ، والإنصاف في مسائل الخلاف : 1 / 303 ، وشرح الأشموني على ألفية بن مالك : 4 / 82 .
(2) الكتاب : 2 / 166 – 167 .

والتقدير : كم مرة مقرف نال العلى ، والنصب على التمييز لقبح الفصل بينه وبين (كم) في الجر ، وأما الجر فعلى أنه أجاز الفصل بين (كم) وما عملت فيه بالمجرور ضرورة »[3] ، إذ إنَّ « الضرورة لغة خاصة بالشاعر يجوز له استعمالها وإن كان فيها مخالفة للقياس وللأصول التي وضعها النحاة للمتكلم والناثر وذلك لأن الشعر موطن اضطرار فما جاء فيه مما استعمله الشعراء الذين يحتج بشعرهم في بناء قواعد النحو والصرف واللغة وأصولها خارجا عما وصفوه وأجازوه أعتبر ضرورة خاصة بالشاعر فإن وقع بعضها في الكلام المنثور أعتبر شاذا خارجا عن القياس يحفظ ولا يقاس عليه »[4] .

وقد تحمل (كم) الخبرية على الاستفهامية بسبب الفصل بينها وبين مميزها هذا ما ذكره أبو علي الشلوبين إذ يقول : « وقد تحمل الخبرية على الاستفهامية وجوبا إذا فصل بينها وبين مميزها إلا في الشعر ، إذا كان الفاصل ظرفا فلا يكون ذلك واجبا ، وجوازا إذا لم يفصل بينهما على الإطلاق ، وبذلك حمل سيبويه قوله : كم عمة لك يا جرير وخالة ... على أن (كم) فيه خبرية لما كانت فيه هذه اللغة ، لأنه يمكن أن تكون على تلك اللغة ، ولو لم تكن فيه تلك اللغة لأمكن أن تكون استفهامية ، ويكون المعنى استكثار عدد العمات والخالات ، لأنه معرق فيهن فكم عددهن إلا أن معنى الخبر أولى ، وقد يغلبه سيبويه »[1] .

فمعنى الاستفهام قد جاء بسبب الفصل بين (كم) الخبرية ومميزها إذن الفصل بين (كم) الخبرية ومميزها أدى إلى :

1- تعدد الأوجه الإعرابية للمميز وبالتالي اختلاف التقديرات في الجملة .
2- حمل (كم) الخبرية على معنى الاستفهامية .

4- الفصل بين المضاف والمضاف إليه :

ينزّل المضاف والمضاف إليه منزلة الكلمة الواحدة فالأول مرتبط بالآخر لفظا ومعنى[2] ، فالإضافة « نسبة وارتباط بين شيئين ، على نحو لا تعبر معه عن فكرة تامة وإنما يضاف شيء إلى شيء ، ليرتبطا ويكونا بمنزلة شيء واحد فيكتسب الأول من الثاني ما له من صفات وخصائص كالتعريف والتخصيص »[3] .

---

(3) تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب : 302 .
(4) دراسات في كتاب سيبويه : 94 .
(1) التوطئة : 285 – 286 .
(2) ينظر / الكتاب : 2 / 226 ، وفي النحو العربي قواعد وتطبيق : 175 .
(3) في النحو العربي قواعد وتطبيق : 172 .

لـذلك لا يفصـل بـين المضـاف والمضـاف إليـه بفاصـل يقـول سـيبويه : « ولا يجـوز : يـا سـارق الليلـة أهـل الـدار إلا فـي شـعر كراهيـة أن يفصـلوا بـين الجـار والمجـرور فـإذا كـان منونـا فهـو بمنزلـة الفعـل الناصـب تكـون الأسـماء فيـه منفصـلة ... »[1] ، وقـال أيضـا : « ... الشـاعر إذا اضـطر فصـل بـين المضـاف والمضـاف إليـه ، قال الشاعر : (البسيط)

كأن أصوات من إيغالهن بنا أواخر الميس أصوات الفراريج »[2]

فالفصـل بـين المضـاف والمضـاف إليـه يكسـب التركيـب قبحـاً وكراهيـة لأن مـا بينهمـا نسـبة وارتبـاط « وعلـى الجملـة كلمـا أزداد الجـزءان اتصـالا قـوي قـبح الفصـل بينهمـا »[3] ، ولا يمكـن أن نفصـلهما إلا إذا عومـل المضـاف معاملـة الفعـل وذلـك عنـد تنوينـه ، ومسـألة الفصـل بـين المتضـايفين أدت إلـى نشـوء خـلاف بـين البصـريين والكـوفيين . فالبصـريون ذهبـوا إلـى أنـه لا يجـوز الفصـل بينهمـا مـن دون الظـرف أو الجـار والمجـرور ، أمـا الكوفيـون فـذهبوا إلـى جـواز الفصـل بينهمـا بغيـر الظرف أو الجار والمجرور لضرورة الشعر[4] .

ولعـل مـا ذهـب إليـه البصـريون فـي هـذا المقـام أولـى بـالتبني ؛ لأنـه كمـا ذكـر آنفـا أن الإضـافة نسـبة وارتبـاط فهـي كالشـيء الواحـد ، وإنمـا جـوزوا الفصـل بينهمـا بـالظرف والجـار والمجـرور ، وذلـك لأنهـم توسـعوا بـالظرف والجـار والمجـرور مـا لـم يتوسـعوا فـي غيرهمـا[5] ، لـذا يمكـن أن نقـول : إن الفصـل بـين المتضـايفين بعضـه جـائز فـي الشـعر والنثـر ، وبعضـه مخـتص بالضـرورة الشـعرية[1] . فالـذي يجـوز فـي الشـعر والنثـر عنـدما يعامـل المضـاف معاملـة الفعـل وذلـك عنـد تنوينـه يقـول سـيبويه : « فـإن نونـت فقلـت : يـا سـارقاً الليلـةَ أهـلَ الـدارِ ، كـان حـد الكـلام أن يكـون أهـل الـدار علـى سـارق منصـوبا ويكـون (الليلـة) ظرفـا لأن هـذا موضـع انفصـال ، وإن شـئت أجريته على الفعل على سعة الكلام »[2] .

كما في قول الشاعر : (الرجز)

---

(1) الكتاب : 1 / 176 – 177 .
(2) الكتـاب : 2 / 280 ، والبيـت لـذي الرمـة ، ديوانـه : 109 ، وينظـر / خزانـة الأدب : 4 / 174 .
(3) الخصائص : 2 / 390 .
(4) ينظـر / الإنصـاف فـي مسـائل الخـلاف : مسـألة (60) : 2 / 427 ، ومسـائل الخـلاف النحوي بين الكوفيين : 106 .
(5) ينظر / شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : 1 / 475 .
(1) ينظر / العذب السلسبيل بتيسير شرح ابن عقيل : 2 / 79 ، 80 ، 81 .
(2) الكتاب : 1 / 176 .

ربَّ ابنِ عمٍّ لسليمى مشمعلْ طباخِ ساعاتِ الكرى زاد الكسلْ [3]

فإن قلت : طباخ بالتنوين عوملت معاملة (طبخت) لذا تجري مجرى السارق حين نونت على سعة الكلام[4] .

أما ما خص بالضرورة فهو قبيح عند سيبويه ، كقول ذي الرمَّة السابق الذكر ، فوصفه سيبويه بالقبح ؛ لأنه فصل بين المتضايفين بأجنبي عن المضاف وهو الجار والمجرور[5] .

والخلاصة أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه أدى إلى :

1- اختلاف آراء النحويين ومن ثمَّ نشوء مسائل خلافية فيه .
2- وصف التركيب بالقبح والكراهة .
3- وجود نوعين من الفصل : (جائز في الشعر والنثر ، وضرورة شعرية) .

5- الفصل بالضمير المنفصل :

قد يكون الضمير المنفصل ضميراً فصلاً بين متلازمين ، وخصص سيبويه لهذا الضمير بابا سماه (باب ما يكون فيه هو وأنت وأنا ونحن وأخواتهن فصلا) قال فيه : « أعلم أنهن لا يكن فصلا إلا في الفعل ، ولا يكن كذلك إلا في كل فعل الاسم بعده بمنزلته في حال الابتداء ، واحتياجه إلى ما بعده كاحتياجه إليه في الابتداء فجاز هذا في الأفعال التي الأسماء بعدها بمنزلتها في الابتداء إعلاما بأنه قد فصل الاسم وأنه فيما ينتظر المحدث ويتوقعه منه ، مما لا بد له من أن يذكره للمحدث ... فإذا ابتدأت فقد وجب عليك مذكور بعد المبتدأ لا بد منه . وإلا فسد الكلام ولم يسغ لك فكأنه ذكر هو ليستدل المحدث أن ما بعد الاسم ما يخرجه مما وجب عليه ، وأن ما بعد الاسم ليس منه »[1] .

ويشترط في ما قبل الضمير المسمى فصلا أمران هما[2] :

1- أن يكون ما قبله مبتدأ في الحال ، نحو قوله تعالى : ((أولئك هم المفلحون)) (الأعراف : 157) ، فـ (أولئك) مبتدأ في الحال ،و (هم) ضمير فصل ، و (المفلحون) خبر المبتدأ ، أو يكون مبتدأ في الأصل نحو قوله تعالى : ((وإنا لنحن الصافون))

(3) ديوان الشماخ : 109 ، وينظر / الكتاب : 1 / 177 .
(4) ينظر / الكتاب : 1 / 177 .
(5) ينظر / المصدر نفسه : 1 / 179 – 180 .

(1) الكتاب : 2 / 389 .
(2) ينظر / المصدر نفسه : 2 / 392 ، ومنية الأديب في شرح الباب الرابع من مغني اللبيب : 176 .

(الصافات : 165) فما قبل ضمير الفصل (نحن) مبتدأ في الأصل واسم (إن) في الحال وهو ضمير المتكلمين (نا) .
2- أن يكون ما قبله معرفة كما هو واضح في الآتيين الكريمتين السابقتين .

وفائدة ضمير الفصل أن يفصل بين الخبر والصفة إذ يحدد كون الاسم الذي بعده خبرا لا صفة ، قال سيبويه : « وإنما كان الفصل في أظن ونحوها لأنه موضع يلزم فيه الخبر ، وهو ألزم له من التوكيد ، لأنه لا يجد منه بداً ، وإنما فصل لأنك إذا قلت : كان زيد الظريف ، فقد يجوز أن تريد بالظريف نعتا لزيد ، فإذا جئت بـ (هو) أعلمت أنها متضمنة للخبر وإنما فصل لما لا بد له منه ... »[1] ، وإن كان هناك فارق معنوي بين الاثنين ، فالخبر : « هو المسند الذي تتم به مع المبتدأ فائدة »[2] ، أما الصفة : فهي « الاسم الدال على بعض أحوال الذات وذلك نحو طويل وقصير وعاقل »[3] ولا تتم بها مع المبتدأ فائدة يحسن السكوت عليها .

ومهما يكن من أمر فإنَّ « ... أصل دخول الفصل إيذان للمخاطب المحدث بأن الاسم قد تم ولم يبق منه نعت ولا بدل ولاشيء من تمامه وأنَّ الذي بقي من الكلام هو ما يلزم المتكلم أن يأتي به وهو الخبر وهو الذي نحاه سيبويه ، وقال بعضهم : إنما أتي به ليؤذن أن الخبر معرفة أو ما يقوم مقامها »[4] .

وهناك فائدة أخرى من الفصل هي توكيد الكلام ، قال سيبويه : « وكذلك أظنه إياك هو خيرا منه ؛ لأن الفصل يجزئ من التوكيد ، والتوكيد منه »[1] ، إلا إنه لا يجتمع مع التوكيد ، وإلا لزم توكيد الشيء الواحد بمؤكدين ولأجل ذلك سماه بعض الكوفيين (دعامة) لأنه يدعم به الكلام أي يقويه ويؤكده[2] .

---

(1) الكتاب : 2 / 387 – 388 .
(2) شرح قطر الندى وبل الصدى : 139 ، وينظر / في النحو العربي قواعد وتطبيق : 146 .
(3) شرح المفصل : 3 / 46 .
(4) النكت في تفسير كتاب سيبويه : 1 / 674 ، وينظر / التوطئة : 287 ، والعذب السلسبيل بتيسير شرح ابن عقيل : 1 / 230 .

(1) الكتاب : 2 / 389 .
(2) ينظر / منية الأديب في شرح الباب الرابع من مغني اللبيب : 186 .

وقد سوَّغ لنا الفصل بالضمير المنفصل عطف الظاهر على المضمر المرفوع ، يقول سيبويه : « وأما ما يقبح أن يشركه المظهر فهو المضمر في الفعل المرفوع ، وذلك قولك : فعلت وعبد الله وأفعل وعبد الله »[3] ، فإذا كان الضمير في محل رفع فإنه لا يجوز أن يعطف عليه اسم ظاهر بخلاف لو كان هذا الضمير في محل نصب فإنه يجوز أن يعطف عليه اسم ظاهر ويذكر سيبويه سبب القبح في هذه المسألة بقوله : « وزعم الخليل أن هذا قبح من قبل أن هذا الإضمار يبنى عليه الفعل فاستقبحوا أن يشرك المظهر مضمرا يغير الفعل عن حاله إذا بعد منه ، وإنما حسنت شركته المنصوب ، لأنه لا يغير الفعل عن حاله التي كان عليها قبل أن يضمر فأشبه المظهر وصار منفصلا عندهم بمنزلة المظهر ، إذ كان الفعل لا يتغير عن حاله قبل أن يضمر فيه ، وأما فعلت فإنهم قد غيروه عن حاله في الإظهار ، أسكنت فيه اللام فكرهوا أن يشرك المظهر مضمرا يبنى له الفعل غير بنائه في الإظهار حتى صار كأنه شيء في كلمة لا يفارقها كألف أعطيت »[4] .

فسيبويه يرجع سبب قبح عطف المظهر على المضمر المرفوع إلى أنَّ هذا المضمر يغير بنية الفعل المتصل به وذلك بتسكين لام الفعل فلما كان كذلك اختلط هذا الضمير بحروف الفعل وصارا كلمة واحدة وصار الاسم الظاهر المعطوف كأنه قد عطف على الفعل ، والاسم لا يعطف على الفعل فقبح لذلك هذا النوع من العطف من دون فصل ، أما ضمير النصب فيعطف عليه وإن لم يؤكد لأنه كالمنفصل من الفعل إذ لم يبن معه الفعل[1] ، لذلك تعالج هذه المسألة بالفصل بين المضمر المرفوع والمظهر يقول سيبويه : « فإن نعته حسن أن يشركه المظهر وذلك قولك : ذهبت أنت وزيد ، وقال الله عز وجل : ((اذهب أنت وربك)) (المائدة : 24) و ((اسكن أنت وزوجك الجنة)) (البقرة : 35) ، وذلك أنك لما وصفته حسن الكلام حيث طوله وأكده »[2] .

وذهب الكوفيون إلى جواز العطف على الضمير المرفوع المتصل أو المستتر دون اللجوء إلى توكيد الضمير بضمير منفصل ، وذهب البصريون إلى عدم جواز ذلك إلا في ضرورة الشعر وعلى قبح[3] .

وكان لأحد الباحثين رأي يرضى به الطرفان ولعله جدير بالأخذ يقول فيه : « والواقع أنه لو درست مثل هذه التراكيب دراسة موضوعية ، لتبين أن اللغة

(3) الكتاب : 2 / 378 .
(4) المصدر نفسه : 2 / 378 .

(1) ينظر / النكت في تفسير كتاب سيبويه : 1 / 667 ، وشرح المفصل : 3 / 76 .
(2) الكتاب : 2 / 378 .
(3) ينظر / الإنصاف في مسائل الخلاف ، المسألة (66) ، 2 / 474 .

أباحت للمتكلم ثلاثة أنماط من التعبير يتضمن كل منها لطيفة معنوية ليست في الآخرين وهي :

1. (خرجت وزيد) ، برفع زيد ، ويفيد هذا التركيب اشتراك المتكلم – (التاء) والمعطوف (زيد) – في الخروج مع تساويهما في المبادرة إليه .
2. (خرجت وزيدا) ، بنصب زيد ... ويفيد هذا التركيب كالسابق اشتراك المتكلم والمعطوف في الخروج لكنه يختلف عنه في أن فيه ظلا معنويا يوحي باحتمال انتفاء مبادرة (زيد) الشخصية في الخروج ، ومطاوعته المتكلم فيه بغرض مصاحبته أو بقصد إرضاء رغبته .
3. (خرجت أنا وزيد) برفع زيد بعد الفصل بينه وبين تاء المتكلم بالضمير المنفصل (أنا) ويفيد هذا التركيب إلى جانب ما أفاده السابقان من معنى الاشتراك في الخروج ، رغبة المتكلم في توكيد قيامه بالعمل ... ورغبته أيضا في التعبير عن نسبة المبادرة بالخروج إلى نفسه ثم موافقة (زيد) عليها ، كما إنه قد يفيد خوف المتكلم من أن تبهت شخصيته المكنى عنها بـ (التاء) أمام شخصية (زيد) المعبر عنها بالعلمية وهو خوف لا يطامنه إلا تلك الـ (أنا) التي تضاهي اسم العلم في تحديد الهوية الشخصية » [1] .

فبهذا الرأي نأخذ بما جاء به البصريون من أمثلة العطف بين المضمر المرفوع والمظهر مع وجود الفاصل ، وبما جاء به الكوفيون من أمثلة العطف من دون فاصل ولا نفرط بما جاء على لسان العرب من كلام شعري أو نثري ، ومما تقدم يمكن أن نوجز أثر ضمير الفصل في التركيب النحوي ، فهو :

1- يدخل ما بين المبتدأ والاسم المعرفة ويحدد نوعية هذا الاسم بأنه خبر لا صفة .
2- يؤكد الكلام وهذه فائدة معنوية لضمير الفصل في التركيب النحوي .
3- يسوغ عطف الظاهر على المضمر المرفوع .

(1) خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي (الأخفش – الكوفيون) : 183 – 184 .

المبحث الثالث :

العلامة الإعرابية والحركات البنائية

تعد العلامة الإعرابية من أهم الظواهر الشكلية في اللغة العربية ، وقد حظيت باهتمام النحاة القدماء والمحدثين[1] ، فسيبويه يفصح عن أهمية علاقات الإعراب في توجيه التركيب النحوي عند ذكره هذه العلامات وما يتفرع منها ، وحالات الإعراب والبناء في الأسماء والأفعال وما يدخله الإعراب وما لا يدخله ، فهو يقول : « هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية وهي تجري على ثمانية مجار : على النصب والجر والرفع والجزم والفتح والضم والكسر والوقف ، وهذه المجاري الثمانية يجمعهن في اللفظ أربعة أضرب فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد ، والجر والكسر فيه ضرب واحد وكذلك الرفع والضم والجزم والوقف »[2] ، وهو لم يغفل في توجيهه النحوي نظرية العمل النحوي إذ « كانت وسيلة من وسائله في تفسير نظام الإعراب في العربية والكشف عنه »[3] ، لذلك فهو يربط هذه العلامات بالعمل النحوي فيقول : « وإنما ذكرت لك ثمانية مجار لا فرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل – وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه – وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف ، وذلك الحرف حرف الإعراب »[4] ، وسيبويه أراد بهذا النص أن يفرق « بين إعراب ما يدخله ضرب من هذه الأربعة وبين الحركة التي يبنى عليها الحرف بناء لا يزول »[1] .

والنحاة لم يجدوا بدا من الاعتراف بالحاجة إلى الإعراب « لأن الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها »[2] ، ونظراً لاهتمام النحاة بالإعراب جعلوه « ... نظرية كاملة سموها نظرية العامل وتكلموا فيه عن الحركات ودلالاتها والحروف ونيابتها عن الحركات ثم تكلموا في الإعراب الظاهر والإعراب المقدر والمحل الإعرابي ... »[3] .

---

(1) ينظر / أثر القرائن في التوجيه النحوي عند سيبويه : 132 .
(2) الكتاب : 1 / 13 .
(3) أثر القرائن في التوجيه النحوي عند سيبويه : 133 .
(4) الكتاب : 1 / 13 .

(1) النكت في تفسير كتاب سيبويه : 1 / 106 .
(2) دلائل الإعجاز : 23 – 24 .
(3) اللغة العربية معناها ومبناها : 205 .

وظـاهرة الإعـراب هـي سـامية الأصـل إذ توجـد فـي اللغـة الأكديـة وفـي بعض الحبشية زيادة على وجود آثار منها في غيرها من اللغات[4] ، لذلك تدخل هذه الظاهرة في مجال الدراسات المقارنة وكذلك في مجال الدراسات التاريخية لأنها تكشف عن حقيقة تاريخية قديمة من تاريخ اللغة العربية الطويل[5] .

أما عن حروف الإعراب التي تظهر عليها العلامات الإعرابية فهي أواخر الكلمات يقول سيبويه : « فالرفع والجر والنصب والجزم لحروف الإعراب ، وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع (الهمزة والتاء والياء والنون) ، وذلك قولك : أفعل أنا ، وتفعل أنت أو هي ، ويفعل هو ، ونفعل نحن »[6] ، وهذا النص يشير إلى نوعين من الكلمات الأولى معربة والتي سماها سيبويه (متمكنة) وهي التي تظهر عليها الحركات الإعرابية وتتغير بتغير العوامل التي تدخل عليها ، والأخرى مبنية وهي التي لا تظهر عليها الحركات الإعرابية[1] ، « ولا فرق بين المبني والمعرب في معناه النحوي المستمد من محله الإعرابي في التركيب إلا كون الأول يلزم حركة واحدة في آخره على الرغم من تغير محله الإعرابي ، فيما تتغير حركة الثاني تبعا لتغير محله الإعرابي في ذلك التركيب ... ولثبوت حركة المبني وانعدام تحولها ظهر ما اسماه النحاة بـ (الإعراب المحلي) »[2] ، فالحركة لا تظهر على المبني ولكنها ملاحظة فيه . ومما لا شك فيه أن تغير العلاقة الإعرابية يؤدي إلى تغيير الموقع الإعرابي للكلمة ووظيفتها النحوية يقول سيبويه : « وأعلم أن الاسم أول أحواله الابتداء ، وإنما يدخل الناصب والرافع سوى الابتداء والجار على المبتدأ ، ألا ترى أن ما كان مبتدأ قد تدخل عليه هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدأ ؛ ولا تصل إلى الابتداء ما دام مع ما ذكرت لك إلا أن تدعه ، وذلك أنك إذا قلت عبد الله منطلق ، إن شئت أدخلت رأيت عليه ، فقلت : رأيت عبد الله منطلقا ، أو قلت : كان عبد الله منطلقا ، أو مررت بعبد الله منطلقا ، فالمبتدأ أول جزء كما كان الواحد أول العدد »[3] ، وهذا يعني أن تغير الحركة يؤدي إلى تغير وظيفة الكلمة ، ومن ثمَّ إلى تغيير المعنى[4] .

---

(4) ينظر / التطور النحوي للغة العربية : 116 .
(5) ينظر / أثر القرائن في التوجيه النحوي عند سيبويه : 132 .
(6) الكتاب : 1 / 13 .
(1) ينظر / شرح قطر الندى وبل الصدى : 33 – 34 .
(2) الشكل أثره ودلالاته في الدرس النحوي : 58 .
(3) الكتاب : 1 / 23 – 24 .
(4) ينظر / علم الدلالة ، أحمد مختار عمر : 20 ، وأثر القرائن في التوجيه النحوي عند سيبويه : 149 – 160 .

فعن أثر تغيير الحركة في تغيير المعنى يقول سيبويه : « ما زيد كعمرو ولا شبيها به وما عمرو كخالد ولا مفلحا ، النصب في هذا جيد لأنك إنما تريد : ما هو مثل فلان ولا مفلحا هذا وجه الكلام . فإن أردت أن تقول ولا بمنزلة من يشبهه جررت وذلك قولك : ما أنت كزيد ولا شبيه به ، فإنما أردت ولا كشبيه به »[1] .

فتغيير الحركة من النصب إلى الجر في الاسم المعطوف على الخبر يغير معنى التركيب فلفظة (شبيه) مثلا في المثال المذكور في حالة النصب تعطي معنى : أن زيدا لا يجاري عمروا ولا يشبهه في صفة من صفاته ، أما في حالة الجر فالمعنى : أن زيدا لا يجاري عمروا ولا شبيها بعمرو وهذا مفهوم من كلام سيبويه عندما قال : « فإن أردت أن تقول : ولا بمنزلة من يشبهه جررت »[2] ، فالمعنى يتغير بسبب تغير الحركة الإعرابية .

وقال أيضا في باب عمل اسم الفاعل عمل الفعل في المعنى « وذلك قولك : هذا الضارب زيدا ، فصار في معنى هذا الذي ضرب زيدا ، وعمل عمله ؛ لأن الألف واللام منعتا الإضافة وصارتا بمنزلة التنوين ، وكذلك : هذا الضارب الرجل وهو وجه الكلام ، وقد قال قوم من العرب ترضى عربيتهم : هذا الضارب الرجل ، شبهوه بالحسن الوجه ... »[3] ، فذهب سيبويه إلى أنَّ اسم الفاعل المحلى بأل يأتي معموله وله وجهان إعرابيان :

الأول : النصب ، نحو : هذا الضارب زيدا .
الثاني : الجر : نحو : هذا الضارب الرجل .

وتغيير الحالة الإعرابية لمعمول اسم الفاعل المحلى بـ(أل) من النصب إلى الجر له أثر كبير في تغيير معنى التركيب النحوي ، فقد ذكر النحاة أن اسم الفاعل إذا اقترنت به (أل) فإنه يعمل ماضياً وحالاً ومستقبلاً[1] نحو : هذا الضارب زيدا أمس أو الآن أو غدا فحالة نصب المعمول تدل على إن اسم الفاعل يعمل في جميع الأزمنة أما إذا جاء المعمول مجرورا ، نحو : هذا الضارب الرجل ففيه دلالة على الزمن الماضي وكأن الحدث (الضرب) قد وقع لا محالة

(1) الكتاب : 1 / 69 .
(2) المصدر نفسه : 1 / 69 .
(3) المصدر نفسه : 1 / 181 – 182 .

(1) ينظر / المقتصد في شرح الإيضاح : 1 / 527 ، وشرح الرضي على الكافية : 3 / 419 ، واسم الفاعل بين الاسمية والفعلية : 36 .

لذلك شبهه سيبويه بالحسن الوجه ، فهنا تلحظ أثر تغيير الحركة في تغير دلالة التركيب النحوي .

وقال أيضا : « ومما جرى نعتا على غير وجه الكلام : وهذا جحر ضب خرب فالوجه الرفيع ، وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم ، وهو القياس ؛ لأن الخرب تعت الجحر ، والجحر رفع ، ولكن بعض العرب يجره ، وليس بنعت للضب ولكنه نعت للذي أضيف إلى الضب ، فجروه لأنه نكره كالضب ، ولأنه في موضع يقع فيه نعت الضب ، ولأنه صار هو والضب بمنزلة اسم واحد »[2] ، فأصل حركة (خرب) هي الضمة لأنه نعت لجحر والصفة تتبع الموصوف في التعريف والتنكير والتأنيث والتذكير والإفراد والجمع[3] ، إلا أن حركته جاءت كسرة وهذا التغيير في الحركة أدى إلى الأخذ بمبدأ المجاورة فقيل : حمل على المجرور لمجاورته إياه[1] .

وأوضح سيبويه هذه المسألة بقوله : « وقال العجاج :

كأن نسج العنكبوت المرمل .
فالنسج مذكر والعنكبوت أنثى »[2] .

وذكر الأعلم الشنتمري وجه الشاهد فيه إذ قال : « والشاهد فيه جري (المرمل) على (العنكبوت) نعتا لها في اللفظ لقرب جوارها منه ، وكان الخليل – رحمه الله – لا يجيز مثل هذا حتى يكون المتجاوران مستويين في التعريف والتنكير والتأنيث والتذكير والإفراد والجمع ، وسيبويه على هذا يجيز الحمل على الجوار وإن اختلف المتجاوران إذا لم يشكل المعنى كما في بيت العجاج ؛ لأنه حمل (المرمل) وهو مذكر على (العنكبوت) وهي مؤنثة »[3] ، إذن فتغير الحركة هنا أدى إلى الحمل على الجوار للتخلص من الإشكال الذي يحصل بسبب عدم المطابقة بين النعت والمنعوت أو قد يكون الحمل على الجوار هو من قبيل المناسبة الصوتية بين المتجاورين ؛ لأن اللغة تعمل « على تحصيل التشاكل والفرار من نفرة الاختلاف ، وتحافظ على إن تجري الأبواب على سنن

(2) الكتاب : 1 / 436 .
(3) ينظر / شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : 2 / 179 .

(1) ينظر / المسائل النحوية والصرفية التي تحتمل وجهين أو أكثر في كتاب سيبويه : 1 / 271 .
(2) الكتاب : 1 / 437 .
(3) تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب : 239 – 240 .

واحدة ولذلك أتبعوا الحركة الحركة تخفيفا لهذا التشاكل ... فسعي اللغة ونظامها إلى تحقيق المناسبة الصوتية - وهي أبرز مظاهر التشاكل – مبدأ عام تحققه اللغة ما استطاعت إلى ذلك سبيلا ولو جاء ذلك في بعض الأحيان على حساب العلامة الإعرابية »[1] .

فعلى ذلك يكون تغيير الحركة من أجل المناسبة الصوتية بين المتجاورين للتخلص من التنافر والثقل الذي قد يحصل من اختلاف الحركات .

وقال أيضا : « وهذا باب ما تكون اللام فيه مكسورة لأنه مدعو له هاهنا وهو غير مدعو ... كسروها لأن الاسم الذي بعدها غير منادى ، فصار بمنزلته إذا قلت : هذا لزيد فاللام المفتوحة أضافت النداء إلى المنادى المخاطب واللام المكسورة أضافت المدعو إلى ما بعده لأنه سبب المدعو وذلك أن المدعو إنما دعي من أجل ما بعده لأنه مدعو له »[2] ، فالحركة جاءت في هذا الموضع فارقة بين المعاني إذ فرق سيبويه بين اللام الداخلة على المدعو واللام الداخلة على المدعو له بالحركة ، فحركة اللام الأولى هي الفتحة ، وحركة اللام الأخرى هي الكسرة .

وقال أيضا في التفريق بين لام الابتداء ولام الإضافة : « فمن ذلك قولك : لعبد الله مال ، ثم تقول : لَك مال ولَه مال ، فتفتح اللام ، وذلك أن اللام لو فتحوها في الإضافة لالتبست بلام الابتداء إذا قال : إن هذا لعلي ولهذا أفضل منك فأرادوا أن يميزوا بينهما ... »[3] ، فتغير الحركة هو الذي فصل بين اللامين لام الابتداء ولام الإضافة (الجر) ، وقد تحدث الأعلم الشنتمري على سبب تغيير حركة اللام الخافضة الداخلة على الأسماء الظاهرة من الكسرة إلى الفتحة فقال : « أصل هذه اللام الفتح ثم كسرت في الظاهر لئلا تلتبس بلام الابتداء ، ثم عرض دخولها في النداء على معنيين مختلفين فاحتيج إلى الفصل بينهما وكانت الأولى أولى بالفتح من الثانية من قبل أن المدعو له لم يخرج عن منهاج ما تدخله اللام المكسورة ؛ لأنك إذا قلت : يا لِلعدو فمعناه : أدعوكم للعدو فهي على أصلها ، والمنادى المدعو في دخول اللام عليه خارج عن القياس لأن المنادى لا يحتاج إلى لام فكان تغييره لامه أولى ، لأن دخولها في غير موضعها هو معنى حادث أوجب الفصل وليس فتحها بالفتح الذي كان يجب في أصل اللام ، وإنما هو تبيين بعد لزوم الكسرة ... »[1] .

---

(1) العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : 339 .
(2) الكتاب : 2 / 218 – 219 .
(3) المصدر نفسه : 2 / 376 .
(1) النكت في تفسير كتاب سيبويه : 1 / 562 .

وقد تكون العلامة الإعرابية مدعاة إلى تعدد الأوجه الإعرابية للكلمة الواحدة في التركيب النحوي ، وذلك بسبب اشتراك أكثر من معنى نحوي في علامة واحدة[2] .

وفي ذلك قال سيبويه : « ومما يجيء توكيدا وينصب قوله : سير عليه سيرا ، وانطلق به انطلاقا ، وضرب به ضرباً ، فينصب على وجهين : أحدهما : على إنه حال ، على حد قولك ذُهب به مشياً ، وقُتل به صبراً ، وإن وصفته على هذا الحد كان نصبا ، تقول سير به سيرا عنيفا كما تقول : ذُهب به مشيا عنيفا ، وإن شئت نصبته على إضمار فعل آخر ويكون بدلا من اللفظ بالفعل فتقول : سير عليه سيرا وضرب به ضربا وكأنك قلت بعدما قلت : سير عليه وضرب به : يسيرون سيرا ويضربون ضربا وينطلقون انطلاقا ، ولكنه صار المصدر بدلا من اللفظ بالفعل ... وهو عربي جيد حسن »[3] ، فهنا علامة النصب الفتحة اشترك فيها معنى الحال ومعنى المفعول المطلق فكلاهما منصوب وعلامة نصبه الفتحة ، فالفتحة أدت في هذا الموضع إلى وجود أكثر من وجه إعرابي ، إذ لو كانت العلامة هنا الضمة لما نتج هذان الوجهان ، يقول سيبويه : « وإن شئت قلت : سير عليه السير كما قلت سير عليه سير شديد »[1] ، فعلامة الرفع الضمة لا تدل إلا على وجه إعرابي واحد وهو نائب الفاعل للفعل (سير) .

ومن ذلك أيضا قوله : « هذا باب ما يجوز فيه الرفع مما ينتصب في المعرفة وذلك قولك : هذا عبد الله منطلق ، حدثنا بذلك يونس وأبو الخطاب عمن يوثق به من العرب ، وزعم الخليل – رحمه الله – أن رفعه يكون على وجهين فوجه أنك حين قلت : هذا عبد الله أضمرت هذا أو هو ، كأنك قلت : هذا منطلق أو هو منطلق ، والوجه الآخر : أن تجعلهما جميعا خبرا لهذا كقولك : هذا حلو حامض لا تريد أن تنقص الحلاوة ولكنك تزعم أنه جمع الطعمين ، وقال الله عز وجل : (كلا إنها لظى نزاعة للشوى) (المعارج : 15) ... »[2] .

فالرفع في هذا المقام أوجد وجهين إعرابيين هما : أن يكون (منطلق) خبرا لمبتدأ محذوف قدره الخليل (هذا) أو (هو) ، والوجه الآخر : أن يكون خبرا ثان للمبتدأ (هذا) وفي الوجه الأول تنشأ جملة تكون في محل نصب (حال) من (عبد الله) ، أما لفظة (نزاعة) في الآية الكريمة فقد « .... قرئ بالرفع ، فهو خبر ثان ، أي خبر لمبتدأ محذوف أي : هي نزاعة للشوى وقيل هي بدل من (لظى) وقيل : كلاهما خبر ، وقيل : (لظى) بدل من اسم إن

(2) ينظر / العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : 293.
(3) الكتاب : 1 / 231 .
(1) الكتاب : 1 / 232 .
(2) المصدر نفسه : 2 / 83 .

، ونزاعة خبرها »[3] وهذا كله بسبب الاشتراك بين هذه المعاني بعلامة واحدة هي الضمة .

وقد ذكر السيرافي في هامش الكتاب عند تعليقه على هذا النص : أنَّ الأوجه الإعرابية التي تنشأ في هذا المقام أربعة ذكر سيبويه عن الخليل وجهين والوجهان الآخران هما : أن يكون (منطلق) خبرا للمبتدأ (هذا) في قولنا : هذا عبد الله منطلق ويكون عبد الله عطف بيان معطوفا على (هذا) او يكون بدلا منه ،وهذان الوجهان الإعرابيان اللذان وجدا في (عبد الله) هما أيضا نتيجة اشتراك عطف البيان مع البدل في هذا المقام في علامة إعرابية واحدة .

أما الوجه الآخر الذي ذكره السيرافي فهو أن يكون (منطلق) بدلا من (عبد الله) فيكون التقدير : هذا منطلق ، وتقديره : هذا عبد الله رجل منطلق ، فتبدل رجل من (عبد الله) ، ثم يحذف الموصوف وتقام الصفة مقامه[1] ، وهذه الأوجه السابقة كلها بسبب اشتراك معنى الابتداء والخبرية والبدلية والعطف في هذا المقام بعلامة إعرابية واحدة وهي الضمة .

وقال أيضا : « هذا باب المبدل من المبدل منه ، والمبدل يشرك المبدل منه في الجر ، وذلك قولك : مررت برجل حمار ، فهو على وجه محال وعلى وجه حسن ، فأما المحال فإن تعني إن الرجل حمار ، وأما الذي يحسن فهو أن تقول : مررت برجل ثم تبدل الحمار مكان الرجل فتقول : حمار ، إما أن تكون غلطت أو نسيت فاستدركت وإما أن يبدو لك أن تضرب عن مرورك بالرجل وتجعل مكانه مرورك بالحمار بعد ما كنت أردت غير ذلك »[2] .

فكلمة (حمار) احتملت وجهين إعرابيين هما : صفة لما قبلها أو بدلا منه ، وعبر سيبويه عن الأول بالمحال ، وعبر عن الآخر بالحسن والجامع بينهما الحركة الإعرابية وهي الجر في هذا الموضع .

وقال أيضا : « وقال جل وعز : ((ستدعون إلى قوم أولي بأس شديد تقاتلونهم أو يسلمون)) (الفتح : 16) ، إن شئت كان على الاشتراك ، وإن شئت كان على أو هم يسلمون »[1] ، فكلمة (يسلمون) إما أن تكون معطوفة على الفعل (تقاتلونهم) ، أو تكون خبر لمبتدأ محذوف والتقدير : أو هم يسلمون أي

(3) إعراب القرآن الكريم وبيانه : 8 / 67 .

(1) ينظر / هامش الكتاب : 2 / 83 .
(2) المصدر نفسه : 1 / 439 .

(1) الكتاب : 3 / 47 .

ينقادون[2] ، وهذا كله بسبب اشتراك هذه المعاني المذكورة أعلاه في علامة الرفع .

ومهما يكن من أمر فإن العلامة الإعرابية هي مبنى من مجموعة مبان هي : (الصورة الإعرابية والرتبة والصيغة والجدول والإلصاق والنظام والرسم الإملائي) مع مجموعة معان هي : « التسمية والحدث والزمن والتعليق والمعنى الجملي) ويتم على أساسها جميعا التفريق بين أقسام الكلم في العربية »[3] ، ويمكن الترخص بها إذا أمن اللبس واقتضى التركيب الكلامي ذلك ، فالنظام النحوي لا يأبى ذلك بل يعين عليه معتمدا على القرائن الأخرى ، والعلامة الإعرابية مثلها في ذلك مثل أية قرينة غيرها[4] ، وهذا ما يؤكده الدكتور تمام حسان بقوله : « ولا أكاد أمل ترديد القول : إن العلامة الإعرابية بمفردها لا تعين على تحديد المعنى فلا قيمة لها دون ما أسلفت القول فيه تحت اسم (تضافر القرائن) وهذا القول صادق على كل قرينة أخرى بمفردها سواء أكانت معنوية أم لفظية ... »[5] ، إلا إن هذا لا يقلل من شأن العلامة الإعرابية ، فكل من أراد أن يفقه اللغة العربية ويتحدث بها يلزمه أن يدرك نظام الشكل الذي يوضع على أواخر الكلمات في التراكيب ولكي يفهم ما يقال ويشرح ما يريد أن يقوله للآخرين[1] .

(2) ينظر / إعراب القرآن الكريم وبيانه : 7 / 228 .
(3) ينظر / اللغة العربية معناها ومبناها : 87 – 88 .
(4) ينظر / العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : 289 – 290 .
(5) اللغة العربية معناها ومبناها : 207 .

(1) ينظر / دراسات في اللغة والنحو : 67 .

المصادر والمراجع :

- القرآن الكريم .
- الإتقان في علوم القرآن ،جلال الدين السيوطي (ت911هـ) ،ضبط وتصحيح: محمد سالم هاشم ، إيران ،الطبعة الأولى 1422هـ .
- أثر النحاة في البحث البلاغي ،عبد القادر حسين ،دار نهضة ، مصر ، 1970 .
- إحياء النحو ، إبراهيم مصطفى ،دار الآفاق العربية ،مصر ،1423هـ – 2003م .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب ،عبد الله بن يوسف بن حيان الأندلسي الغرناطي (ت754هـ) ، تحقيق: رجب عثمان محمد ،مراجعة: رمضان عبد التواب ،مطبعة المدني ،منشورات مكتبة الخانجي ،القاهرة ،الطبعة الأولى 1418هـ – 1998م .
- الأساليب الإنشائية في النحو العربي ،عبد السلام محمد هارون ،دار الجيل ، بيروت ،الطبعة الثانية 1979م .
- أسرار العربية ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت577هـ) ،تحقيق: محمد بهجت البيطار ،دمشق ، 1377هـ – 1957م .
- أسرار النحو ، شمس الدين احمد بن سليمان المعروف بابن كمال باشا (ت940هـ) ،تحقيق: احمد حسن حامد ،دار الفكر ،عمّان ،د.ت.
- اسم الفاعل بين الاسمية والفعلية ، فاضل مصطفى الساقي ،المطبعة العالمية ، القاهرة ، 1390هـ – 1970م .
- الأشباه والنظائر في النحو ، جلال الدين السيوطي ، تحقيق: عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ،الطبعة الأولى 1406هـ – 1985م .
- الأصوات اللغوية ، د. إبراهيم أنيس ، مكتبة الإنجلو المصرية ، ط5 ، 1979 م .
- الأصول في النحو ، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت316هـ) ، تحقيق: عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الرابعة 1420هـ – 1999م .
- اعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ،أبو عبد الله الحسين احمد المعروف بابن خالويه(ت370هـ) ،مطبعة دار الكتب المصرية ،القاهرة ،1360هـ – 1941م .
- إعراب الجمل وأشباه الجمل ، فخر الدين قباوة ، دار الآفاق الجديدة ،بيروت ،الطبعة الثالثة 1401هـ – 1981م .
- إعراب القرآن الكريم وبيانه ،محيي الدين الدرويش ،مطبعة سليمان زاده ،قم ،الطبعة الأولى 1425هـ .
- الإعراب الكامل للأدوات النحوية ،وليد عبد القادر احمد ،دار قتيبة ،الطبعة الأولى 1408هـ – 1988م .

- أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ، فاضل مصطفى الساقي ،مكتبة الخانجي ،القاهرة ،1975م .
- الأمالي ،أبو عمرو عثمان بن الحاجب (ت646ه) ،تحقيق: فخر صالح سليمان قداره ،دار الجيل ،بيروت ، د.ت.
- املاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن ،أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت616ه) ، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض ،مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ،مصر ،الطبعة الأولى 1380ه – 1961م .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ،أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن ابي سعيد الأنباري (ت577ه) ،تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ،مطبعة السعادة ،الطبعة الرابعة 1380ه – 1961م .
- أوضح المسالك الى الفية ابن مالك ،أبو محمد عبد الله جمال الدين ابن يوسف بن احمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري (ت761ه) ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ،المكتبة العصرية ، بيروت ، 1417ه – 1996م .
- الإيضاح في شرح المفصل ،أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي ، تحقيق: موسى بناي العليلي ،مطبعة العاني ،بغداد ، 1402ه – 1982م .
- الإيضاح في علوم البلاغة ،جلال الدين محمد بن عبد الرحمن المعروف بالخطيب القزويني (ت739هـ)،تحقيق: لجنة من أساتذة الأزهر ،مطبعة السنة المحمدية ، القاهرة ، د.ت.
- البحث النحوي عند الأصوليين ،مصطفى جمال الدين ،دار الرشيد للنشر ،الجمهورية العراقية ،بغداد 1980م .
- البهجة المرضية في شرح الألفية ،جلال الدين السيوطي ،مؤسسة دار الهجرة ،قم ،الطبعة الثالثة 1425ه .
- تأملات في اللغو واللغة ،محمد عزيز الحبابي ، الدار العربية للكتاب ، تونس ، 1980 م .
- تجديد النحو ، شوقي ضيف ، مؤسسة البلاغ ، بيروت ، 1982م .
- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب ،أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشنتمري (ت476ه) ، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان ،مؤسسة الرسالة ،بيروت ،الطبعة الثانية 1415ه – 1994م .
- تحقيقات نحوية ،فاضل صالح السامرائي ، دار الفكر ، عمّان ،الطبعة الأولى 1421ه – 2001م .
- التراكيب اللغوية ، هادي نهر ، عمّان ، الطبعة العربية ، 2004م .

- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ،أبو عبد الله جمال الدين محمد بن مالك(ت672هـ) ، تحقيق : محمد كامل بركات ،دار الكتاب العربي ، القاهرة ، 1388 هـ - 1968م .
- التسهيل في شرح ابن عقيل(دروس وتطبيقات) ،هادي نهر ،دار الأمل ،أربد ،الطبعة الأولى ،د.ت.
- التطبيق النحوي ،عبده الراجحي ،دار المعرفة الجامعية ،الأسكندرية ،الطبعة الثانية 1420هـ -2000م .
- تطور دراسة الجملة العربيةبين النحويين والأصوليين ، صالح الظالمي ،مكتبة المواهب ،النجف الأشرف ،الطبعة الثانية 1426هـ .
- التطور النحوي للغة العربية ،برجشتراسر ،حققه وعلّق عليه: رمضان عبد التواب ،مكتبة الخانجي ،القاهرة ،والرفاعي ،الرياض ،1402هـ - 1982م .
- التفسير الكبير ،الفخر الرازي ، دار إحياء التراث العربي ،بيروت ،الطبعة الرابعة 1422هـ - 2001م .
- التقديم والتأخير في القرآن الكريم ،حميد احمد عيسى العامري ،دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، الطبعة الأولى 1996م .
- التوابع في كتاب سيبويه ،عدنان محمد سلمان ،ساعدت على نشره جامعة بغداد ،مطابع التعليم العالي ،الموصل ،1991م .
- التوطئة ،أبو علي الشلوبين(ت645هـ) ، تحقيق:يوسف احمد المطوع ،1401هـ - 1981م .
- جامع الدروس العربية ،مصطفى الغلاييني (ت1364هـ) ،ضبطه: عبد المنعم خليل ابراهيم ،دار الكتب العلمية ،بيروت ،الطبعة الخامسة ،1424هـ - 2004م .
- الجملة العربية والمعنى ،فاضل صالح السامرائي،دار ابن حزم ،بيروت ،الطبعة الأولى 1421هـ - 2000م .
- جمهرة اللغة ،أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الازدي(ت321هـ) ،علق عليه: ابراهيم شمس الدين ،دار الكتب العلمية ،بيروت ،الطبعة الأولى 1426هـ - 2005م .
- الجنى الداني في حروف المعاني ،الحسن بن قاسم المرادي (ت749هـ) ،تحقيق:فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل ،دار الكتب العلمية ،بيروت ،الطبعة الأولى 1413هـ - 1992م .
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك ،محمد الخضري(ت1287هـ) ،شرح وتعليق: تركي فرحان المصطفى ،دار الكتب العلمية ،بيروت ،الطبعة الثانية 1426هـ - 2005م .
- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ،مصطفى محمد عرفة الدسوقي (ت1230هـ) ،ضبط وتصحيح: عبد السلام محمد امين ،دار الكتب العلمية ،بيروت ،الطبعة الأولى 1421هـ - 2000م .

- حاشية الصبان على شرح الأشموني ، محمد بن علي الصبان(ت1207هـ)،تحقيق: محمود بن الجميل ،مكتبة الصفا ،القاهرة ،الطبعة الأولى 1423هـ - 2002م .
- الحروف العاملة في القرآن الكريم بين النحويين والبلاغيين ،هادي عطية مطر الهلالي ،مكتبة النهضة العربية ،بيروت ،الطبعة الأولى 1406هـ - 1986م .
- حروف المعاني ،الزجاجي ، عبد الرحمن بن اسحق (ت337هـ) ،تحقيق:علي توفيق الحمد ،مؤسسة الرسالة ،بيروت ، الطبعة الثانية 1986م .
- حيوية اللغة بين الحقيقة والمجاز(دراسة في المجاز الاسلوبي واللغوي) ،سمير احمد معلوف ،مطبعة اتحاد الكتّاب العرب ،دمشق ،الطبعة الأولى 1996م .
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ،عبد القادر بن عمر البغدادي (ت1093هـ) ،عني بنشره: المطبعة السلفية ودار الطباعة المنيرية ،القاهرة ،1351هـ .
- الخصائص ،أبو الفتح عثمان بن جني (ت392هـ) ،تحقيق: محمد علي النجار ،دار الكتب المصرية ،القاهرة ،الطبعة الثانية 1371هـ - 1952م .
- خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي(الأخفش – الكوفيون) ،عفيف دمشقية ،دار العلم للملايين ،بيروت ،الطبعة الأولى 1980م .
- الخلاصة النحوية ، تمام حسان ،عالم الكتب ،القاهرة ،الطبعة الثانية 1425هـ - 2005م .
- دراسات في الأدوات النحوية ،مصطفى النحاس ،شركة الربيعان للنشر والتوزيع ،الكويت ،الطبعة الأولى 1399هـ - 1979م .
- دراسات في كتاب سيبويه ، خديجة الحديثي ،الناشر: وكالة المطبوعات ،الكويت ،د.ت.
- دراسات في اللغة والنحو ،حسن عون ،معهد البحوث والدراسات العربية ،القاهرة ،1969 م .
- دراسات نقدية في النحو العربي ،عبد الرحمن محمد أيوب ،مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، د.ت.
- دروس في المذاهب النحوية ،عبده الراجحي ،مطبعة الانتصار ،الإسكندرية ،1988م .
- دلائل الإعجاز(في علم المعاني) ،عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ) ،تصحيح وتعليق: محمد رشيد رضا ،دار المعرفة ،بيروت ،1398هـ - 1978م .
- دلالة اللواصق التصريفية في اللغة العربية ،أشواق محمد النجار ،دار دجلة ،عمان ،الطبعة الأولى 2006م .
- ديوان ذي الرمة ، شرحه: عمر فاروق الطباع ،دار الأرقم ابن أبي الأرقم ،بيروت ،الطبعة الأولى 1419هـ - 1998م .
- ديوان الشماخ بن ضرار ،شرح: احمد ابن الأمين الشنقيطي ،مطبعة السعادة ،القاهرة ، 1327هـ .

- ديوان الفرزدق ،شرحه: عمر فاروق الطباع ،دار الأرقم ابن أبي الأرقم ،بيروت ، الطبعة الأولى 1418هـ - 1997م .
- ديوان القطامي ،عمير بن شبيم بن عمرو التغلبي ،تحقيق: ياكوب بارث ،ليدن ،1902م .
- ديوان كعب بن مالك الأنصاري ،تحقيق: مجيد طرّاد ،دار صادر ،بيروت ،الطبعة الأولى 1997م .
- ديوان الكميت بن زيد الأسدي ،تحقيق: محمد نبيل طريفي ،دار صادر ،بيروت ،الطبعة الأولى 2000م .
- ديوان لبيد بن ربيعة العامري ،شرحه وضبطه: عمر فاروق الطباع ،دار الأرقم ابن ابي الأرقم ،بيروت ،الطبعة الأولى 1417هـ - 1997م .
- ديوان هدبة بن خشرم العذري ، تحقيق يحيى الجبوري ، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، دمشق ، 1976 م .
- ديوان النابغة الذبياني(زياد بن معاوية) ،تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم ،دار المعارف ،مصر ،1977م .
- الرد على النحاة ،ابن مضاء احمد بن عبد الرحمن اللخمي القرطبي(ت592هـ) ،تحقيق: شوقي ضيف ،دار المعارف ،القاهرة ،الطبعة الثانية 1982م .
- رصف المباني في شرح حروف المعاني ،احمد بن عبد النور المالقي(ت702هـ) ،تحقيق: احمد محمد الخراط ،مطبوعات مجمع اللغة العربية ،دمشق ،1395هـ - 1975م .
- سيبويه إمام النحاة ،علي النجدي ناصف ،مكتبة نهضة مصر ،1372هـ - 1953م .
- شرح ابن طولون على الفية ابن مالك ،شمس الدين محمد بن علي بن طولون(ت953هـ) ،تحقيق: عبد الحميد جاسم الفياض ،دار الكتب العلمية ،بيروت ،الطبعة الأولى 1423هـ - 2002م .
- شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك ،قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري(ت769هـ) ،تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا ، 1423هـ - 2002م .
- شرح ابن الناظم على الفية ابن مالك ،بدر الدين محمد بن محمد بن مالك(ت686هـ) ،مطبعة القديس جيورجيوس ،بيروت ،1312هـ .
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ،أبو الحسن علي نور الدين محمد بن محمد بن عيسى الأشموني(ت929هـ) ،تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ،مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ،مصر ،الطبعة الثانية 1358هـ - 1939م .
- شرح الإعراب في قواعد الإعراب ،أبو عبد الله محيي الدين محمد بن سليمان المعروف بالكافيجي(ت879هـ) ،تحقيق: عادل محمد عبد الرحمن الشنداح ،مركز البحوث والدراسات الإسلامية ،بغداد ،1427هـ - 2006م .

- شرح جمل الزجاجي ،أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي ابن عصفور الأشبيلي(ت669هـ) ،تحقيق: صاحب أبو جناح ،وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ،بغداد ،1400هـ - 1980م .
- شرح الحدود النحوية ،عبد الله بن احمد بن علي الفاكهي(ت972هـ) ،تحقيق: زكي فهمي الآلوسي ،بيت الحكمة ،بغداد ، د.ت.
- شرح ديوان الحماسة ،أبو زكريا يحيى بن علي الخطيب التبريزي(ت502هـ) ،تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ،مطبعة حجازي ،القاهرة ، د.ت.
- شرح الرضي على الكافية ،رضي الدين ابن محمد بن الحسن الأستراباذي(ت686هـ) ،تحقيق: يوسف حسن عمر ،منشورات جامعة قار يونس ، بنغازي-ليبيا ،1398هـ - 1978م .
- شرح شافية ابن الحاجب ،أبو الفضائل ركن الدين الحسن الأستراباذي(ت715هـ) ،تحقيق: عبد المقصود محمد عبد المقصود ، مكتبة الثقافة الدينية ،القاهرة ،الطبعة الأولى 1425هـ - 2004م .
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ،أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن احمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري(ت761هـ) ،تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ،دار الطلائع للنشر ،القاهرة ،2004م .
- شرح شواهد المغني ، دلال الدين السيوطي ، تعليق محمد محمود الشنقيطي ، ط1 ، لجنة التراث العربي ، دمشق ، 1966 م .
- شرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ ،جمال الدين محمد بن مالك (ت672هـ) ، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري ،مطبعة العاني ،بغداد ،1397هـ - 1977م .
- شرح قطر الندى وبلّ الصدى ،أبو محمد عبد الله جمال الدين ابن هشام الأنصاري(ت761هـ) ،تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ،دار الفقه للطباعة والنشر ،ايران ،1421هـ .
- شرح كتاب سيبويه المسمى(تنقيح الالباب في شرح غوامض الكتاب) ،أبو الحسن علي بن محمد بن علي الحضرمي الاشبيلي المعروف بابن خروف(ت609هـ) ،تحقيق: خليفة محمد خليفة بديري ،منشورات كلية الدعوة الاسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الاسلامي ،طرابلس ،الطبعة الأولى 1425هـ - 1995م .
- شرح اللمع في النحو ،القاسم بن محمد بن مباشر الواسطي الضرير ،تحقيق: رجب عثمان محمد ،مكتبة الخانجي ،القاهرة ،الطبعة الأولى 1420هـ - 2000م .
- شرح المختصر على تلخيص المفتاح ،سعد الدين التفتازاني(ت791هـ) ،طهران ،د.ت.
- شرح المفصّل ،موفق الدين يعيش ابن علي بن يعيش النحوي(ت643هـ) ،ادارة الطباعة المنيرية ،مصر ،د.ت.
- الشعر والشعراء ،ابن قتيبة ،تحقيق: احمد محمد شاكر ،دار المعارف ،مصر ،1966م .

- شواهد الشعر في كتاب سيبويه ،خالد عبد الكريم جمعة ،مكتبة دار العروبة ،الكويت ،الطبعة الأولى 1400هـ - 1980م .
- ضرائر الشعر ،ابن عصفور الاشبيلي(ت669هـ) ،تحقيق: السيد ابراهيم محمد ،دار الأندلس ،بيروت ،الطبعة الثانية 1402هـ - 1982م .
- العذب السلسبيل بتيسير شرح ابن عقيل ،أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن اسماعيل ،مكتبة احياء التراث الاسلامي ،مكة المكرمة ،الطبعة الأولى 1422هـ - 2001م .
- العربية الفصحى(نحو بناء لغوي جديد) ،هنري فليش ،ترجمة :عبد الصبور شاهين ،منشورات دار المشرق ، بيروت ، الطبعة الثانية ، 1983م .
- العربية والبحث اللغوي المعاصر ، د. رشيد عبد الرحمن العبيدي ، منشورات المجمع العلمي ، بغداد ، 1425 هـ - 2004 م .
- العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ،محمد حماسة عبد اللطيف ،دار غريب للطباعة والنشر ،القاهرة الطبعة الأولى 2001م .
- علل النحو ، أبو الحسن محمد بن عبد الله ابن الوراق(ت381هـ) ،تحقيق: محمود جاسم الدرويش ،بيت الحكمة ،بغداد ،2002م .
- علم الدلالة ، احمد مختار عمر ،عالم الكتب ،القاهرة ،الطبعة الخامسة 1998م .
- علم اللغة ، حاتم صالح الضامن ،بيت الحكمة ،بغداد ،د.ت.
- عمدة الصرف ، كمال إبراهيم ،دار الكتب للطباعة والنشر ،الموصل ،2001م .
- العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية ، عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ) ، شرح: الشيخ خالد الازهري الجرجاوي (ت905هـ) ، تحقيق: البدراوي زهران ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الثانية 1988م .
- العين ،عبد الرحمن الخليل بن احمد الفراهيدي(175هـ) ،تحقيق: مهدي المخزومي و ابراهيم السامرائي ،مطابع الرسالة ، الكويت ، نشر دار الرشيد ، بغداد ،1980م .
- فصول في علم الدلالة ،فريد عوض حيدر ،مكتبة الآداب ،القاهرة ،الطبعة الأولى 1426هـ - 2005م .
- الفلسفة اللغوية والالفاظ العربية ،جرجي زيدان ،مراجعة: مراد كامل ،دار الحداثة ، بيروت ،الطبعة الثانية 1982م .
- في النحو العربي(اسلوب في التعلم الذاتي) ،فارس محمد عيسى ، دار البشير ، عمّان ،الطبعة الأولى 1414هـ - 1994م .
- في النحو العربي (قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث) ، مهدي المخزومي ، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي واولاده ،مصر ،الطبعة الأولى 1386هـ - 1966م .

- في النحو العربي (نقد وتوجيه) ،مهدي المخزومي ،دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، الطبعة الثانية 2005م .
- في نحو اللغة وتراكيبها(منهج وتطبيق) ،خليل احمد عمايرة ،عالم المعرفة ، جدّة – السعودية ، الطبعة الأولى 1404هـ - 1984م .
- قضايا نحوية ،مهدي المخزومي ،المجمع الثقافي ،أبو ظبي ،الطبعة الأولى 2002م .
- القضايا النحوية في مخطوطات وكتب اعراب الحديث النبوي ،سلمان محمد سلمان القضاة ،دار الكتاب الثقافي ،أربد ،1426هـ - 2006م .
- الكامل في النحو والصرف والاعراب ،احمد قبش ،دار الجيل ،بيروت ،الطبعة الثانية 1399هـ - 1979م .
- كتاب الأفعال ،أبو القاسم علي بن جعفر السعدي المعروف بابن القطاع الصقلي(ت515هـ) ،دائرة المعارف العثمانية ،حيدر آباد الدكن ،الطبعة الأولى 1360هـ .
- كتاب سيبويه ،أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ،تحقيق: عبد السلام محمد هارون ،دار الجيل ،بيروت ،الطبعة الاولى د.ت.
- كتاب سيبويه وشروحه ،خديجة الحديثي ،مطابع دار التضامن ،بغداد ،الطبعة الأولى 1386هـ - 1967م .
- كتاب معاني الحروف ،أبو الحسن علي بن عيسى الرماني النحوي(ت384هـ) ،تحقيق: عبد الفتاح اسماعيل شلبي ،دار العالم العربي ،القاهرة ،د.ت.
- كشف المشكل في النحو ،علي بن سليمان الحيدرة اليمني(ت599هـ) ،تحقيق: هادي عطية مطر ،مطبعة الإرشاد ، بغداد ،الطبعة الأولى 1404هـ - 1984م .
- الكلام المفيد للمدرس والمستفيد في شرح الصمدية ،الشيخ محمد علي المدرس الافغاني ،مؤسسة دار الهجرة ،الطبعة الخامسة 1426هـ .
- اللباب في علل البناء والاعراب ،أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين بن عبد الله(ت616هـ) ،تحقيق: غازي مختار طليمات ،دار الفكر ،دمشق ،الطبعة الأولى 1995م .
- اللغة العربية (دراسات وتطبيقات) ،محمد رضوان الداية و محمد ابراهيم حوّر ،دار الكتاب الجامعي ،العين – الامارات العربية المتحدة ،الطبعة الثالثة 1425هـ - 2005م .
- اللغة العربية معناها ومبناها ،تمام حسان ،عالم الكتب ،القاهرة ،الطبعة الثالثة 1418هـ - 1998م .
- لسان العرب ،أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الافريقي المصري(ت711هـ) ،مراجعة وتدقيق:يوسف البقاعي وابراهيم شمس الدين ونضال علي ،الدار المتوسطية ،الجمهورية التونسية ،الطبعة الأولى 1426هـ - 2005م .

- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ،ضياء الدين نصر الله بن ابي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم ابن الأثير الجزري(ت637ه) ،تحقيق: الشيخ كامل محمد محمد عويضة ،دار الكتب العلمية ،بيروت ،الطبعة الأولى 1419ه - 1998م .
- المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها ،محمد الانطاكي ،مكتبة دار الشرق ،بيروت ،د.ت.
- مدخل إلى دراسة الصرف العربي على ضوء الدراسات اللغوية المعاصرة ،مصطفى النحاس ،مكتبة الفلاح ،الكويت ،الطبعة الأولى 1401ه - 1981م .
- المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة ،عبد العال سالم مكرم ،دار الشروق ،بيروت ،الطبعة الأولى 1400ه - 1980م .
- مراتب النحويين ،أبو الطيب اللغوي (ت351هـ)،مطبعة نهضة مصر ،د.ت.
- مسائل الخلاف النحوي بين الكوفيين ،مهدي صالح الشمري ،بغداد ،2006م .
- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ،أبو علي الحسين بن احمد الفارسي(377ه) ،تحقيق: صلاح الدين عبد الله السنكاوي ،مطبعة العاني ، بغداد ، د.ت.
- المسائل النحوية والصرفية التي تحتمل وجهين أو أكثر في كتاب سيبويه(دراسة وتحليل ونقد) ،رشيد بن حويل الحربي ،الرياض ،1424ه .
- المشكاة الفتحية على الشمعة المضيّة للدمياطي السيوطي ،محمد بن محمد بن محمد بن احمد أبو حامد البديري الدمياطي(ت1140ه) ،تحقيق: هشام سعيد محمود ،مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ،بغداد ،1403ه - 1983م .
- المطالع السعيدة في شرح الفريدة ،جلال الدين السيوطي،تحقيق: نبهان ياسين حسين ،دار الرسالة ،بغداد ،1977م .
- معاني القرآن ،أبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء(ت207ه) ،تحقيق: محمد علي النجار ،دار الكتب والوثائق القومية ،القاهرة ،الطبعة الثالثة 1422ه - 2002م .
- معاني النحو ،فاضل صالح السامرائي ،دار الفكر ،عمّان ،الطبعة الثانية 1423ه - 2003م .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ،أبو محمد عبد الله جمال الدين ابن هشام الأنصاري المصري(ت761ه) ،تعليق: أبو عبد الله علي عاشور الجنوبي ،دار إحياء التراث العربي ،بيروت ،الطبعة الأولى 1421ه - 2001م .
- مفردات ألفاظ القرآن ، الراغب الأصفهاني (ت425هـ) ، تحقيق صفوان عدنان داوودي ، دار القلم ، دمشق ، الدار الشامية ، ط4 ، 1425هـ .
- المفصّل في صنعة الإعراب ،أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري(ت538ه) ،تحقيق: علي أبو ملحم ، دار ومكتبة الهلال ،بيروت ،الطبعة الأولى 1993م .
- مقالات في اللغة والأدب ،تمام حسان ،عالم الكتب ،القاهرة ،الطبعة الأولى 1427ه - 2006م .
- المقتصد في شرح الإيضاح ،عبد القاهر الجرجاني ،تحقيق: كاظم بحر المرجان ،المطبعة الوطنية ،عمّان ،نشر دار الرشيد ،بغداد ،1982م .

- المقتضب ،أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد(ت285هـ) ،تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة ،لجنة إحياء التراث الإسلامي ،القاهرة ،الطبعة الثانية 1399هـ - 1979م .
- مناهج البحث في اللغة ،تمام حسان ،مكتبة الأنجلو المصرية ،مطبعة الرسالة ،القاهرة ،1374هـ - 1955م .
- من قضايا اللغة ،مصطفى النحاس ،الكويت ،الطبعة الأولى 1415هـ - 1995م .
- المنهاج في القواعد والإعراب ،محمد الإنطاكي ،دار التربية للطباعة والنشر ،بغداد ،1988م .
- المنهج الصوتي للبنية العربية(رؤية جديدة في الصرف العربي) ،عبد الصبور شاهين ،مؤسسة الرسالة ،بيروت ،1400هـ - 1980م .
- منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي ،محمد كاظم البكّاء ،دار الشؤون الثقافية العامة ،بغداد ،الطبعة الأولى 1989م .
- منية الأديب في شرح الباب الرابع من مغني اللبيب ،الشيخ شاكر الأنصاري ،دار العلوم ،بيروت ،الطبعة الأولى 1414هـ - 1994م .
- الموقعية في النحو العربي(دراسة سياقية) ،حسين رفعت حسين ،عالم الكتب ،القاهرة ،الطبعة الأولى 1426هـ - 2005م .
- النحو العربي التطبيقي ، داود غطاشة الشوابكة ،دار الفكر ،عمّان ،الطبعة الأولى 1421هـ - 2000م .
- النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم ،محمد صلاح الدين مصطفى ،دار غريب ،القاهرة ،د.ت.
- النحو الوافي ،عباس حسن ، ناصرخسرو ،طهران ،الطبعة الثانية 1968م .
- النحويون والقرآن ،خليل بنيان الحسون ،مكتبة الرسالة الحديثة ،عمّان،الطبعة الأولى 1423هـ - 2002م .
- النكت في تفسير كتاب سيبويه ،أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشنتمري(ت476هـ) ،تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان ،معهد المخطوطات العربية ،الكويت ،الطبعة الأولى 1407هـ - 1987م .
- نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز ،الفخر الرازي (ت606هـ)،مطبعة الآداب والمؤيد ،القاهرة ،1317هـ .
- النواسخ في كتاب سيبويه ،حسام سعيد النعيمي ،دار الرسالة ،بغداد ،1397هـ - 1977م .
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية ،جلال الدين السيوطي ، تصحيح: السيد محمد بدر الدين النعساني ،دار المعرفة ،بيروت ،د.ت.
- الواضح في النحو والصرف ،محمد خير الحلواني ،مكتبة الشاطئ الازرق ،اللاذقية – سوريا ،الطبعة الثالثة 1979م .

الأطاريح الجامعية

- اثر القرائن في التوجيه النحوي عند سيبويه ،لطيف حاتم عبد الصاحب الزاملي ،اطروحة دكتوراه ،كلية التربية ،الجامعة المستنصرية ،1424هـ - 2003م .
- الزمن واللغة ،مالك يوسف المطلبي ،اطروحة دكتوراه ،كلية الآداب ،جامعة بغداد ،1404هـ - 1984م .
- الشكل اثره ودلالاته في الدرس النحوي ،خالد عباس السياب ،اطروحة دكتوراه ،كلية التربية(ابن رشد) ،جامعة بغداد ،1426هـ - 2005م .
- القرينة في اللغة العربية ،كوليزار كاكل عزيز ،اطروحة دكتوراه ،كلية التربية(ابن رشد) ،جامعة بغداد ،1423هـ - 2002م .

المجلات والدوريات

- سيبويه والمذهب الشكلي ،عبد الرحمن أيوب ،مجلة كلية الشريعة ،مطبعة الحكومة ،بغداد ،العدد الثاني 1386هـ - 1966م .
- نون الوقاية في العربية ،محسن علي حسين ،مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية ،المجلد السابع ،العدد الأول ،كانون الثاني 2002م .

الخاتمــة :

بعد هذه الرحلة المضنية التي ركبت من خلالها البحر ، وما جرى فيه من فلك المذاهب والآراء والاتجاهات حتى وقتنا الحاضر ، توصلت من خلال هذا البحث إلى ما يأتي :

1. لمصطلح (الشكل) في اللغة العربية عدَّة معانٍ لغويَّة ، هي : (الشبه والمثل ، والتقييد ، وصورة الشيء وهيأته ، ونوع من النبات ، والالتباس) .

2. الشكل في اصطلاح الدراسات النحوية وما جدَّ فيها من بنيوية وتفكيكية وسيميائية : هو صورة التركيب الكلامي وهيأته ، فالتركيب الكلامي يتألف من أجزاء عدَّة ، وهذه الأجزاء عندما تترتب على وفق هيأة معيَّنة ترسم الشكل الخارجي للتركيب الكلامي .

3. (الشكل) بهذه التسمية مصطلح شاع استعماله في الدراسات الحديثة ، إلا أنَّه موجود في الدراسات القديمة ، ولكن ليس بهذه التسمية .

4. استعمل سيبويه ألفاظاً دالة على شكل البناء التركيبي للغة العربية ، منها : (المقدَّم والمؤخَّر) ، و(الأول) ، و (المبتدأ) .

5. للشكل ظواهر عدَّة منها : الرتبة أو الموقع ، وهو موقع الكلمة المكاني في التركيب النحوي ، أي الأصل ، ومنها الأداة ، إذ تشكل ظاهرة شكليَّة بارزة في النحو العربي ، وهذا ما وجد في (كتاب) سيبويه من خلال أمثلة الأداة المتنوعة ، ومنها أيضاً ظاهرة العلامة الإعرابية ، وكذلك الإضافة ، والفصل بين المتلازمين ، والصيغة الصرفيَّة ، وغيرها .

6. ظهر من خلال متابعة الدراسات السابقة للشكل وظواهره الرمزية والنظمية اختلاف مناهج الدراسة اللغوية بين معيارية ، ووصفية ، وتحليلية ، ورمزية ، وكلها تتناول الشكل اللغوي لأنَّ المتكلم لا يظهر مراده إلا بالتصويت والكاتب لا يظهر مراده إلا بالخط .

7. الخط : هو في حقيقته رسم لأشكال معينة لها دلالة ، ويعد مظهراً شكلياً ؛ لأنَّ اللغة عموماً شكل محسوس ينفرد بدلالته المعنوية .

8. المتلقي ركن مهم في المفهوم الشكلي ؛ لأنَّ اللغة إفهام وتوصيل ،وإيحاء وإشعار .

9. التغيير في الرتبة المحفوظة هو من قبيل الترخص ، أي عند أمن اللبس ، أما التغيير في الرتبة غير المحفوظة فهو من قبيل الأسلوب لبيان قدرة المتكلم على التصرف في الكلام ، وإنشاء أساليب جديدة .

10. في الضرورة الشعريَّة قد تهدر الرتبة المحفوظة ؛ لأنَّ لغة الشعر لغة انفعالية ، وليست عقلية ، وقد تحفظ المراتب في الرتبة غير المحفوظة إذا توقف أمن اللبس على ذلك .

11. المقصود من الأداة كل ما له تأثير في التركيب النحوي بتغيير بنائه أو معناه ، فقد تكون الأداة اسماً ، أو فعلاً ، أو حرفاً .

12. إنَّ الأداة بوصفها رمزاً شكلياً هي التي تشكل الأسلوب استفهاماً كان ، أو توكيداً ، أو شرطاً ، أو نفياً .

13. أولى سيبويه مسألة وجود الأدوات في التركيب عناية فائقة ، فهو لا يمر بأداة حتى يناقش وجودها في التركيب ، وما الذي يحدث في حال خلوه منها .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ...